الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

جامعة التحدي
الدراسات العليا

كلية الاقتصاد
قسم المحاسبة

السيولة في المصارف التجارية وأثرها على تحقيق الربحية
(دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية)

إعداد الطالب

صالح عبد الجليل الغناي اغنية

بكالوريوس محاسبة – كلية الاقتصاد
جامعة التحدي - 2003 ف

إشراف: أ. د. مصطفى محمد فوكه

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الإجازة العالية (الماجستير)
بتاريخ 8 – 8 – 2009 ف، بقسم المحاسبة كلية الاقتصاد – جامعة التحدي

العام الجامعي 2009 ف

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

جامعة التحدي
الدراسات العليا

كلية الاقتصاد
قسم المحاسبة

السيولة في المصارف التجارية وأثرها على تحقيق الربحية

(دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية)

إعداد الطالب

صالح عبد الجليل الغناي اغنية

رقم القيد: 065303

لجنة الإشراف والمناقشة تتكون من:

التوقيع:

أد. مصطفى محمد فوكلة	مشرفاً ورئيساً	.....
أد. إبراهيم أحمد بالخير	ممتحناً داخلياً	.....
أد. أبوبكر فرج شريعة	ممتحناً خارجياً	.....

ا. أبوبكر محمد القلاي
مدير مكتب الدراسات العليا بالكلية

يعتمد/
د. علي مفتاح محمد البريشني
أمين اللجنة الشعبية لكلية الاقتصاد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا

وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا

وَخَيْرٌ أَمَلًا ﴾

صدق الله العظيم

الآية (46) من سورة الكهف

الإهداء

إلى أبـــي وأمـــي ..... **أطال الله في عمرهما**

إلى اخوتي وأخواتي ..... **حفظهـــم اللـــه**

إلـــى زوجتـــي ..... **عنـــوان الوفـــاء**

إلى جميع الأصدقاء والأحباب.

إلى كل من علمني حرفا.

إلى كل من مد لي يد العون والمساعدة أثناء إعداد هذه الرسالة.

إليهم جميعاً أهدي ثمرة جهدي هذا ..... **وفاءً واحتراماً**

الباحث ,,,

الشكر والتقدير

الحمد لله، والشكر لله، والصلاة والسلام على رسول الله، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل الدكتور مصطفى محمد فوكله لتكرمه بقبول الإشراف على هذا البحث، ولما قدمه من نصح وإرشاد وجهد متواصل ومتابعة مستمرة.

كما أتوجه بالشكر للأستاذ جمعة يونس ناجي على ما قدمه لي من مساعدة في تجميع المادة العلمية لهذه الرسالة.

ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر إلى كافة أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد لما بذلوه من عطاء بلا حدود، وإلى كل من ساعدني في إخراج هذا البحث، وأخص بالذكر الأخوة مدراء الإدارات في المصارف التجارية الليبية، والأخوة بمعهد الدراسات المالية والمصرفية في مدينة طرابلس لما أبدوه من تعاون لا محدود بتقديم ما توفر لديهم من بيانات مالية وإدارية عن المصارف التجارية محل الدراسة التطبيقية.

وأخيرا كل الاحترام والعرفان إلى زملائنا وكل من قدم لنا يد العون والمساعدة لإنجاز هذا العمل وأخص بالذكر الأخوة/ ميلاد عمار، عطية السويدي، محمد خميس.

الباحث ,,,

قائمة المحتويات

الموضـــــــــــوع	الصفحة
الاية	أ
الإهداء	ب
شكر وتقدير	ج
قائمة المحتويات	د
قائمة الجداول	ي
قائمة الأشكال	ز
ملخص الدراسة	ح
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
مقدمة	2
الدراسات السابقة	3
مشكلة الدراسة	12
أهداف الدراسة	13
أهمية الدراسة	13
فرضيات الدراسة	14
منهجية الدراسة	14
حدود ونطاق الدراسة	15
محتويات الدراسة	16
الفصل الثاني: الجهاز المصرفي والمصارف التجارية	
مقدمة	18
المبحث الأول: الجهاز المصرفي	19
ماهية المصارف	20
أنواع المصارف	21
المبحث الثاني: نشأة ووظائف وأهداف ومصادر المصارف التجارية	23
ماهية المصارف التجارية	24
تميز المصارف التجارية عن المنشآت المالية الأخرى	26
أنواع المصارف التجارية	27
وظائف المصارف التجارية	27
أهداف المصارف التجارية	29
مصادر تمويل المصرف التجاري	29
المبحث الثالث: واقع المصارف في ليبيا	33
الجهاز المصرفي الليبي	34
مصرف ليبيا المركزي	34
المصارف التجارية	36
المصارف المتخصصة	40
طبيعة الأنشطة المصرفية	41
مصادر واستخدامات الأموال في المصارف التجارية الليبية	42
الخلاصة	50
الفصل الثالث: التحليل المالي والسيولة والربحية في المصارف	
مقدمة	52
المبحث الأول: التحليل المالي للمصارف	53
ماهية التحليل المالي	53
أهمية التحليل المالي	53
خطوات التحليل المالي	57
البيانات المالية المستخدمة في التحليل المالي	57
أغراض التحليل المالي	59

الموضـــــــــوع	الصفحة
أساليب التحليل المالي	60
التحليل المالي المقارن	60
التحليل المالي بالنسب	60
مجالات التحليل المالي	62
المبحث الثاني: السيولة	63
ماهية السيولة	63
أهمية السيولة	67
مصادر السيولة	71
نظريات إدارة السيولة	74
المركز الصافي لسيولة المصرف	76
تقدير احتياجات السيولة	77
مؤشرات السيولة	82
السيولة في التشريعات المصرفية الليبية	85
المبحث الثالث: الربح والربحية	93
ماهية الربح والربحية	93
العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية	95
مؤشرات الربحية	98
طرق تحسين مستوى الربحية للمصارف التجارية	101
التشريعات المصرفية الليبية المتعلقة بالربحية	101
أسعار الفائدة	101
الإقراض المصرفي	103
توزيعات الأرباح	105
العمولات التي تتقاضاها المصارف التجارية الليبية	105
إيرادات ومصروفات المصارف التجارية في ليبيا	106
الموائمة بين السيولة والربحية	109
الخلاصة	111
الفصل الرابع: منهجية الدراسة وتحليل البيانات	
مقدمة	114
منهجية الدراسة	114
مجتمع وعينة الدراسة	114
الفترة الزمنية للدراسة	115
طبيعة بيانات الدراسة التطبيقية وأسلوب تجميعها	115
فرضيات الدراسة	116
متغيرات الدراسة وأساليب قياسها	117
تحليل مؤشرات السيولة والربحية للمصارف التجارية الليبية	118
مصرف الوحدة	118
مصرف الصحاري	122
المصرف التجاري الوطني	126
مصرف الجمهورية	130
مصرف الأمة	134
أساليب المعالجة الإحصائية للبيانات والخطوات المتبعة	144
نتائج التحليل الإحصائي	145
تحليل نتائج مصفوفة معاملات الارتباط	145
اختبار فرضيات الدراسة	149
اختبار الفرضية الأولى	149
اختبار الفرضية الثانية	155
اختبار الفرضية الثالثة	157

الفصل الخامس: نتائج وتوصيات الدراسة	
النتائج	165
التوصيات	168
قائمة المراجع	
المراجع العربية	171
المراجع الأجنبية	178
ملاحق البحث	
ملحق رقم (1)	180
ملحق رقم (2)	181
ملحق رقم (3)	183
ملحق رقم (4)	184

قائمة الجداول

رقم الجدول	البيـــــــــــــــان	الصفحة
1	فروع ووكالات المصارف التجارية الليبية عينة البحث	39
2	تطور حجم الودائع لدى المصارف التجارية الليبية عينة البحث	45
3	احتياطي الخصوم الإيداعية للمصارف التجارية الليبية	89
4	وضع السيولة لدى المصارف التجارية العاملة في الجماهيرية	91
5	أسعار الفائدة على الودائع لدى المصارف التجارية الليبية	104
6	أسعار الفائدة على الحسابات المدينة لدى المصارف التجارية الليبية	104
7	تطور الإيرادات لدى المصارف التجارية الليبية عينة البحث	108
8	تطور المصروفات لدى المصارف التجارية الليبية عينة البحث	108
9	بيان بالمصارف المكونة لعينة البحث	115
10	مؤشرات السيولة لمصرف الوحدة والبيانات المستخدمة في احتسابها لجميع سنوات الدراسة	118
11	تابع مؤشرات السيولة لمصرف الوحدة وطريقة احتسابها	120
12	مؤشرات الربحية لمصرف الوحدة خلال سنوات الدراسة	121
13	مؤشرات السيولة لمصرف الصحاري والبيانات المستخدمة في احتسابها لجميع سنوات الدراسة	122
14	تابع مؤشرات السيولة لمصرف الصحاري وطريقة احتسابها	124
15	مؤشرات الربحية لمصرف الصحاري خلال سنوات الدراسة	125
16	مؤشرات السيولة للمصرف التجاري الوطني والبيانات المستخدمة في احتسابها لجميع سنوات الدراسة	126
17	تابع مؤشرات السيولة للمصرف التجاري الوطني وطريقة احتسابها	128
18	مؤشرات الربحية للمصرف التجاري الوطني خلال سنوات الدراسة	129
19	مؤشرات السيولة لمصرف الجمهورية والبيانات المستخدمة في احتسابها لجميع سنوات الدراسة	130
20	تابع مؤشرات السيولة لمصرف الجمهورية وطريقة احتسابها	132
21	مؤشرات الربحية لمصرف الجمهورية خلال سنوات الدراسة	133
22	مؤشرات السيولة لمصرف الأمة والبيانات المستخدمة في احتسابها لجميع سنوات الدراسة	134
23	تابع مؤشرات السيولة لمصرف الأمة وطريقة احتسابها	136
24	مؤشرات الربحية لمصرف الأمة خلال سنوات الدراسة	137
25	معدل العائد على الأصول بشكل مقارن لمصارف العينة	139
26	نسبة السيولة النقدية بشكل مقارن لمصارف العينة	139
27	نسبة الرصيد النقدي بشكل مقارن لمصارف العينة	139
28	نسبة السيولة القانونية بشكل مقارن لمصارف العينة	140
29	نسبة السيولة العامة بشكل مقارن لمصارف العينة	140
30	نسبة المحفظة إلى إجمالي الودائع بشكل مقارن لمصارف العينة	140
31	معاملات الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة لمصارف العينة مجمعة	146
32	معاملات الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة لكل مصرف على حده	147
33	الفروق الجوهرية في القيمة بين متغيرات الدراسة لمصارف العينة	151
34	نتائج تحليل الانحدار المتعدد للنموذج الكامل	155
35	نتائج تحليل الانحدار المتعدد لكل مصرف على حده	158
36	المتغيرات المستقلة المؤثرة على المتغير التابع وأهميتها النسبية	162

قائمة الأشكال

رقم الشكل	البيـــــــــــــــــان	الصفحة
1	هيكل الجهاز المصرفي الليبي	35
2	التدفق النقدي بالمصارف التجارية	66
3	سلوك الودائع الطلبية خلال فترة زمنية معينة	79
4	سلوك ودائع التوفير خلال فترة زمنية معينة	79
5	سلوك الودائع الآجلة خلال فترة زمنية معينة	79
6	سلوك إجمالي الودائع خلال فترة زمنية معينة	79
7	سلوك الودائع غير المستقرة خلال فترة زمنية معينة لأغراض تلبية القروض والسلفيات	80
8	معدل العائد على الأصول للمصارف التجارية الليبية عينة البحث	141
9	نسبة السيولة النقدية للمصارف التجارية الليبية عينة البحث	141
10	نسبة الرصيد النقدي للمصارف التجارية الليبية عينة البحث	142
11	نسبة السيولة القانونية للمصارف التجارية الليبية عينة البحث	142
12	نسبة السيولة العامة للمصارف التجارية الليبية عينة البحث	143
13	نسبة المحفظة إلى إجمالي الودائع للمصارف التجارية الليبية عينة البحث	143

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى قيام المصارف التجارية الليبية بتوظيف السيولة المتوفرة لديها لأغراض تحقيق الربحية وذلك من خلال معرفة وتحديد العلاقة بين مكونات السيولة والربحية في هذه المصارف، بالإضافة إلى تحديد وقياس الأثر الذي تحدثه مكونات السيولة في المصارف التجارية الليبية على تحقق الربحية على مستوى كل مصرف وكذلك المصارف ككل، للوصول إلى نماذج وصيغ رياضية تساعد هذه المصارف في معرفة أهم مكونات السيولة التي ترتبط ارتباطا ذا دلالة إحصائية ويكون لها تأثير جوهري في معدلات الربحية، وذلك للمساهمة في رفع كفاءة أداء هذه المصارف.

وتكونت عينة الدراسة من المصارف التجارية الليبية العاملة وعددها خمس مصارف وهي مصرف الوحدة، مصرف الصحاري، المصرف التجاري الوطني، مصرف الجمهورية ومصرف الأمة، خلال الفترة الزمنية من عام 1997 وحتى عام 2006.

وتم تحديد خمس متغيرات مستقلة معبرة عن مكونات السيولة في مصارف العينة تمثلت في نسبة السيولة النقدية، نسبة الرصيد النقدي، نسبة السيولة القانونية، نسبة السيولة العامة ونسبة المحفظة إلى إجمالي الودائع، أما المتغير التابع في الدراسة المعبر عن الربحية فتمثل في معدل العائد على الأصول.

وقد أعتمد الباحث على بيانات القوائم المالية (قائمة الميزانية، وقائمة الدخل) للمصارف التجارية عينة البحث، وقد تم تطبيق أسلوب (Least significant difference) وذلك للتعرف على أهم الفروق الجوهرية في القيمة بين المكونات الأساسية للسيولة ومكونات الربحية فيما بين مصارف العينة، كما تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد للتعرف على الأثر الذي تحدثه مكونات السيولة في المصارف التجارية الليبية عينة البحث على تحقيق الربحية، بعد أن تم تجهيز بيانات القوائم المالية لهذه المصارف لخدمة متطلبات التحليل الإحصائي.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: اتجاه المصارف التجارية الليبية عينة البحث إلى الاحتفاظ بالسيولة على حساب الربحية، وجود معدلات مرتفعة من السيولة دون توظيف ساهمت في إنقاص أرباحها، واقتصار استثمار هذه الفوائض النقدية في شكل ودائع زمنية لدى مصرف ليبيا المركزي على الرغم من تدني العوائد المحصلة من هذه

الودائع، كما توصلت نتائج الدراسة إلى وجود فروق جوهرية في القيمة بين متغيرات الدراسة من مصرف إلى آخر، واختلاف العلاقة بين هذه المتغيرات على مستوى كل مصرف، كما بينت النتائج أن هناك ثلاثة متغيرات مستقلة وهي نسبة السيولة النقدية ونسبة السيولة القانونية ونسبة السيولة العامة قد أثرت تأثيرا جوهريا على ربحية مصارف العينة ككل، أما على مستوى كل مصرف فقد كشفت نتائج الدراسة أن ربحية مصرف الوحدة قد تأثرت تأثيرا جوهريا بالمتغيرين المستقلين وهما: نسبة السيولة العامة ونسبة المحفظة إلى إجمالي الودائع، بينما كانت نسبة السيولة القانونية ونسبة المحفظة إلى إجمالي الودائع من أهم مكونات السيولة التي أثرت على الربحية في مصرف الصحاري، في حين أن نسبة الرصيد النقدي ونسبة السيولة القانونية ونسبة المحفظة إلى إجمالي الودائع كانت من أهم المتغيرات المستقلة المؤثرة على ربحية المصرف التجاري الوطني، بينما كانت أهم مكونات السيولة المؤثرة على ربحية مصرف الجمهورية هي نسبة الرصيد النقدي، نسبة السيولة القانونية ونسبة السيولة العامة، ولم تكشف المتغيرات المستقلة المكونة للسيولة أي تأثير واضح على الربحية في مصرف الأمة، كما اختلفت الأهمية النسبية لمكونات السيولة المؤثرة على الربحية من مصرف إلى آخر حيث كان ترتيب هذه المكونات من حيث الأهمية كما يلي:

أولا: نسبة السيولة القانونية ونسبة المحفظة إلى إجمالي الودائع.

ثانيا: نسبة الرصيد النقدي ونسبة السيولة العامة.

في حين لم تكن هناك أهمية تذكر لنسبة السيولة النقدية من حيث التأثير في الربحية على مستوى كل مصرف طيلة فترة الدراسة.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة

تعتبر المصارف من الأدوات الرئيسة للنظام المالي وذلك نتيجة لما لها من دور حيوي ومهم في تجميع المدخرات وتنظيم حركة النقد وتوفير السيولة اللازمة للاستثمار والمساعدة في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية، بل أن طبيعة عمل المصارف ونوعها هي التي تحدد النظام المالي لكل دولة، وكلما كانت المؤسسات المصرفية تقوم بدورها في حفظ الأموال وتوفير القروض ومنح التسهيلات والاستثمار في المشاريع الاقتصادية، كلما أدى ذلك إلي زيادة سرعة دوران النقود وبالتالي زيادة التبادل التجاري في النظام الاقتصادي، وتعد المصارف التجارية أهم مؤسسات النظام المصرفي في أي اقتصاد لما لها من دور فعال ومؤثر في هيكل هذا النظام، فالمصارف هي مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها .

وفي إطار سعي المصارف إلي تعظيم العائد مع تزايد درجة المنافسة في السوق المصرفي والرغبة في تقليل المخاطر المصرفية، تطلب منها رسم سياسات فعالة تعكس حجم أعمالها بهدف جذب المزيد من أموال الودائع والمدخرات والأموال القابلة للاستثمار وتعظيم الأرباح من أنشطة خارج الميزانية، فالوظيفة الأساسية التي تقوم بها المصارف التجارية هي الوساطة بين الوحدات الاقتصادية ذات الفائض والوحدات الاقتصادية ذات العجز أي بين المقرضين و المقترضين.

ويرى الكثير من الباحثين أن كفاءة عمل النظام المصرفي تؤدي إلي تقدم النظام المالي في البلد، ولدراسة وتقييم هذه الكفاءة يتم الاعتماد على أسلوب التحليل المالي ولعل من أهم هذه الأساليب و أكثرها شيوعا أسلوب النسب المالية الذي يعتبر الأفضل من ناحية الدقة و الموضوعية لتحليل سير العمليات المصرفية وتحديد نقاط الضعف والقوة في نشاط المصارف، إن تحقيق عوائد مرضية يتطلب من إدارة المصرف التضحية بحجم سيولة كبير وهذا قد يتعارض مع مصلحة عملاء المصرف، لأنهم بالتأكيد ميالون إلى سيولة اكبر لدى المصرف من اجل الحصول على ودائعهم في وقتها المحدد، أما المساهمون فهم ميالون إلى تحقيق عوائد مرضية على أموالهم والتي تمثل الموارد الذاتية لأي مصرف، واستثمار السيولة الموجودة في أرصدته. إن حل هذا التناقض يتطلب إدارة مصرفية فعالة وكفؤة في تسيير عملياتها، فمعيار الكفاءة يتحدد بمدى قدرة الإدارة في التوفيق بين هدف السيولة وهدف الربحية، وهناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع السيولة والربحية في المؤسسات المختلفة والمصارف بشكل خاص، نتناول بعضها في الجزء التالي.

الدراسات السابقة

- دراسة عبد الله (1973)[1]

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم جانباً فكرياً يتصل بإدارة الأموال كثيراً ما يتعرض له المهتمون بمواضيع التمويل والإدارة المالية، وأشارت هذه الدراسة إلى أن هناك اتجاها عاماً من قبل العديد من الباحثين نحو اعتبار أن العلاقة بين السيولة والربحية هي علاقة ضدية، بمعنى أن تحقيق أحداها لابد وأن يكون على حساب الأخرى، وأن الحل لهذه المشكلة " التضاد " ينتهي إلى محاولة الإدارة في التوفيق ما بين هدف السيولة وهدف الربحية قدر الاستطاعة حتى لا يكون تحقيق أحدهما على حساب الآخر، وما يؤدي إليه ذلك من نتائج غير مقبولة بالنسبة للمشروع من الناحية المالية.

كما أشارت هذه الدراسة إلى أن لهذا الاعتبار " العلاقة بين السيولة والربحية " عدة افتراضات يستند إليها الباحثون في دراساتهم، يمكن تلخيصها في الآتي:

الأول: أن السيولة تعتبر هدفاً مثلها في ذلك مثل الربحية، لأنه إذا كان المشروع يهدف إلى تحقيق عائد على الأموال المستثمرة فمطلوب أيضاً في الوقت نفسه أن تتوفر لديه الأموال الكافية لسداد الالتزامات عندما يحين موعد الوفاء بها.

الثاني: أن هناك تعارضاً بين هدف السيولة وهدف الربحية، لأن تحقيق الربحية يكون على حساب السيولة، كما أن توفير السيولة يعني التضحية بالربحية.

الثالث: أن تحديد العلاقة بين السيولة والربحية يتمثل في محاولة التوفيق بينهما قدر الإمكان، حتى ينتفي الضرر الذي قد يترتب على المغالاة في السيولة من ضياع فرص تحقيق أرباح أكثر، أو التأثير على امكانية الوفاء بالالتزامات بالكامل نتيجة الاندفاع نحو تحقيق أرباح ممكنة.

ويرى عبد الله في دراسته أن هذه الافتراضات وما ينبني عليها غير صحيحة، وأكد أن هناك فرق يبعد الدرجة التي قد توجد فيها السيولة والربحية معاً، وهي الوقت، حيث أن السيولة تتصل بالأجل القصير في حين أن الربحية تتصل بالأجل الطويل، حيث ذكر أن الربحية تؤدي إلى السيولة وليس العكس، واستند في هذه الفرضية على أن المشروع الناجح الذي يحقق أرباحاً – مع سلامة السياسات المالية المتبعة – هو القادر على توفير السيولة بما لا يؤدي إلى تعثره، في حين أن مجرد توفر السيولة لا يؤدي في حد ذاته إلى تحقيق الربحية.

---

[1] شوقي حسين عبدالله، تحديد العلاقة بين السيولة والربحية، مجلة المحاسبة والادارة والتأمين، العدد العشرون، 1973، ص ص 1 – 23.

وقد خلص عبد الله في دراسته إلى أن إدارة السيولة هي في الحقيقة سياسة تعكس عمل المشروع من الناحية المالية بقصد تحقيق هدف الربح وبالتالي لا داعي للقول بأن السيولة تتعارض مع الربحية حيث أن كلاً منهما لا يقع على نفس الدرجة، ومن ناحية أخرى فإن السيولة تتصل بعمل المشروع في الأجل القصير، بل أن الربحية هي مفتاح السيولة، كما أن إدارة السيولة ذاتها ضمان للوصول إلى الربحية.

- دراسة مفلح عقل (1986)[1]

هدفت هذه الدراسة والتي قامت على تحليل واقع المصارف التجارية الأردنية إلى التعرف على مدى إمكانية إدارة السيولة في المصارف التجارية من خلال التعرف على احتياجات المصرف من النقد، والأصول السائلة، وكيفية مواجهة هذه الاحتياجات، وقد اعتمد عقل على مجموعة من المقاييس يمكن من خلالها احتساب السيولة في المصارف التجارية، وأكد أن المقاييس الأدق للسيولة والقائمة على أساس التدفق النقدي، أي كمية النقد المتوقع دخوله إلى المصرف من مختلف المصادر، والمتوقع خروجه لمختلف الغايات، ومستوى الأصول السائلة المطلوب الاحتفاظ بها هي: نسبة القروض إلى الودائع، الموجودات السائلة للودائع.

وقد خلصت الدراسة إلى أن توفير السيولة في أي مصرف تجاري يتعارض مع مفهوم الربحية، إن هذا التعارض يظهر بشكل واضح بين مصالح المجموعتين اللتين قدمتا للمصرف مصادر تمويله، وهم حملة الأسهم والمودعون، فالمساهمون يملكون المصرف، ويتطلعون إلى ربحية عالية على استثماراتهم، لهذا فهم ميالون إلى قليل من التضحية في السيولة لأجل تحسين الربحية، والمودعون قدموا للمصرف الجزء الأكبر من المصادر المالية التي يستعملها، وهم يتطلعون إلى الأمان، وإمكانية استرداد أموالهم عند الحاجة إليها دونما صعوبات، فهم حتما ميالون إلى مزيد من السيولة، وهذا يتطلب تضحية من المصرف ببعض الأرباح وبسبب هذا التعارض، كانت المهمة الصعبة الملقاة على إدارة المصرف هي الموازنة بين السيولة والربحية، إذ دون هذه الموازنة قد يفقد المصرف إحداها، وهو أمر يصعب التعايش معه .

[1] مفلح عقل، إدارة السيولة في المصارف التجارية الأردنية، 1986، www.muflehakel.com

- دراسة شاكر (1991)[1]

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم أسلوب جديد لتحليل السيولة قصيرة الأجل في مختلف المشروعات يعالج أوجه القصور المرتبطة بالاستخدام العملي للمؤشرات التقليدية، بالإضافة إلى المساهمة في مساعدة إدارة المشروعات على إحداث التوازن بين السيولة والربحية، وطبقت هذه الدراسة على عينة من ثلاث شركات صناعية عاملة في جمهورية مصر خلال الفترة من 1983 – 1990، اعتمدت فيها هذه الدراسة على أسلوبين تحليليين وهما: أسلوب التحليل المالي المقارن وأسلوب التحليل الإحصائي المقارن، تم من خلالهما احتساب نسب السيولة بالمؤشرات التقليدية وهي معيار التداول ومعيار السيولة والمعدل النقدي وذلك لكل شركة ومقارنة هذه النتائج مع القيم الممثلة للأبعاد الثلاثة المكونة للأسلوب المقترح وهي: كفاية رأس المال العامل، فعالية رأس المال العامل، التركيب الخطر للإلتزامات قصيرة الأجل، ثم تحديد درجة وطبيعة الانحرافات، بعدها تم التعامل مع نتائج التحليل المالي لهذه المؤشرات الستة كمتغيرات مستقلة بالإضافة إلى "عدد مرات تغطية الأعباء التمويلية الثابتة" كمتغير تابع في كل مرحلة ولكل شركة، وقد تمت المعالجة الإحصائية لهذه البيانات باستخدام تحليل الانحدار المتعدد لتحديد قوة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وتكوين معادلة انحدار للأسلوب التقليدي ومعادلة انحدار للأسلوب المقترح بعد أن تم اختبار جوهرية كل معادلة باستخدام تحليل التباين اعتماداً على اختبار " F "، وقد كشفت نتائج هذه الدراسة نجاح الأسلوب المقترح مقارنة بالأساليب التقليدية في تحليل السيولة قصيرة الأجل، بالإضافة إلى استحداث مؤشرات جديدة ونماذج إحصائية لم يتم استخدامها من قبل في معرفة قدرة الشركة على مواجهة الالتزامات القصيرة في مواعيد استحقاقها.

- دراسة (هندي و السويدي، 1991)[2]

هدفت الدراسة إلى الوقوف على مدى الاستقرار الذي يتمتع به النظام المصرفي، وقد تمثلت مؤشرات الاستقرار في مدى قدرة النظام على الاحتفاظ بموارده في داخل حدود الدولة وحجم المخاطر التي ينطوي عليها الاستثمار ومدى ملائمة رأس المال، مستوى الربحية، مستوى السيولة، واشتملت هذه الدراسة على جميع وحدات النظام المصرفي في دولة قطر خلال الفترة من 1986 – 1990، تم تقسيم هذه الوحدات إلى ثلاث مجموعات وهي: مجموعة المصارف القطرية، مجموعة المصارف العربية والإقليمية ومجموعة المصارف الأجنبية، وقد تم استخدام ثلاثة أساليب للتحليل في هذه الدراسة وهي: أسلوب تحليل المتغيرات ومقارنتها

---

[1] نبيل شاكر، نحو أسلوب أكثر شمولا لتحليل السيولة قصيرة الأجل في المشروعات، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، 1991، ص ص 703 – 729.

[2] منير هندي وسيف السويدي، مؤشرات استقرار النظام المصرفي في دولة قطر، المجلة العلمية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة قطر، العدد الرابع، مطابع دار الشرق، الدوحة، 1993، ص ص 93 – 137.

بالمتغير المعياري، تحليل التباين، تحليل الانحدار البسيط والمتعدد، وفيما يتعلق بمؤشري السيولة والربحية، فقد تم تحديد مستوى السيولة عن طريق متغيرين هما:
النسبة الفعلية للاحتياطي النقدي الإلزامي = إيداعات لدى مؤسسة النقد / مجموع الودائع، نسبة الرصيد النقدي = الأصول السائلة + أرصدة لدى المصارف / مجموع الودائع، أما مستوى الربحية فقد تم تحديده عن طريق معدل العائد على الأصول = الربح الصافي بعد الضريبة / مجموع الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية = الربح الصافي بعد الضريبة / حقوق الملكية، وقد كشفت نتائج هذه الدراسة عن تدني مؤشرات السيولة عن النسب المعيارية الصادرة عن معهد الدراسات المصرفية بدولة الكويت، كما أن مستويات الربحية لمصارف العينة كانت متواضعة نظراً للمؤشرات المتدنية التي حققتها هذه المصارف من الربحية، وأوصت هذه الدراسة بضرورة رفع نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي من قبل مؤسسة النقد لتحقيق مزيد من الاستقرار للنظام المصرفي إضافة إلى ضرورة إصدار الحكومة لسندات الدين العام للاستفادة من الموارد المالية المتاحة للمواطنين فضلاً عن ضمان توفير السيولة وتحقيق عوائد مقبولة.

- دراسة Beaumont and Begemanne (1997)[1]

هدفت هذه الدراسة إلى فحص العلاقة ما بين مقاييس السيولة التقليدية والحديثة، ومقاييس الربح ممثل بالعائد على الاستثمار، وقد تم إجراء الدراسة على عينة من الشركات الصناعية، وعددها 135 شركة في سوق جوهانسبرج المالي، غطت الفترة من 1984 ولغاية 1993، وكانت مشكلة البحث تحديد فيما إذا كانت المقاييس الجديدة لرأس المال العامل قد تؤثر في مقاييس العائد على الاستثمار مقارنة بالمقاييس التقليدية، وقد تم إدراج نسب رأس المال العامل كمثال على النسب التقليدية، ودورة النقد، ومؤشر السيولة الشامل، وصافي رصيد السيولة، وصافي الدورة التجارية كمثال على النسب الحديثة، وأظهرت نتائج الدراسة انه في المقاييس التقليدية لرأس المال العامل فإن نسبة الرفع التقليدية لرأس المال العامل، وهي إجمالي الالتزامات الجارية مقسومة على إجمالي التدفق النقدي، تمثل أكبر علاقة مع العائد على الاستثمار، بمعنى أن انخفاض نسبة إجمالي الالتزامات الجارية على إجمالي التدفق النقدي قد يؤدي إلى تحسن في العائد على الاستثمار، بمعنى أن انخفاض نسبة الإجمالي للالتزامات الجارية على إجمالي التدفق النقدي قد يؤدي إلى تحسن في العائد على الاستثمار.

---

[1] Beaumont, Smith M., and Begemann E. (1997) Measuring Associations Between Working Capital and Return on Investment.
نقلا عن: سمحان، الموازنة بين السيولة والربحية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، عمان: 2006، ص 14

أما في المقاييس البديلة فإن مؤشر السيولة الشامل يرتبط بعلاقة ذات دلالة إحصائية في الاتجاه الموجب مع العائد على الاستثمار، في حين أن نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة لا ترتبط بعلاقة موجبة ذات دلالة إحصائية مع العائد على الاستثمار.

- دراسة Claude Hanley (1997)[1]

تناولت هذه الدراسة أهم النسب المالية المستخدمة في تقييم أداء المصارف التجارية، حيث تم تطبيق أسلوب يتسم بالبساطة والملائمة يستخدم عددا من معايير الأداء للتعرف على المصارف بشكل يجعل من الممكن إجراء مقارنة ذات معنى، وقد كان من أهم هذه المعايير المستخدمة " نسبة العائد من الموجودات "، حيث أشارت الدراسة إلى أن هذه النسبة تعد من أفضل النسب المستخدمة في المقارنة بين ربحية المصارف التجارية، وفي حال تساوي هذه النسبة لدى عدد من المصارف يتم استخدام معدل العائد على حقوق الملكية كأداة تصنيف ثانوية، وطبقت هذه الدراسة على المصارف التجارية الأمريكية، تم فيها تقسيم هذه المصارف إلى ثلاث فئات تبعاً لحجم الموجودات والتي استطاعت تطوير أنشطتها في مجالات غير الإقراض مثل الخدمات العقارية والبطاقات الائتمانية، وقد توصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن هذه المصارف استطاعت أن تحقق في عام 1996 ثاني أعلى عائد على الموجودات في تاريخها، حيث بلغ هذا العائد (1.19 %)، كما بينت الدراسة أن معدل نمو الودائع في عام 1996 كان قريباً إلى نصف مستواه في عام 1995، والسبب في ذلك يعود إلى أن المستهلكين استثمروا أغلب موجداتهم في الأسهم وصناديق الاستثمار المشتركة.

- دراسة العواودة (1998)[2]

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين مستوى السيولة وحجم التسهيلات الائتمانية تحليلاً مالياً وإحصائياً، بالإضافة إلى تحديد الأثر المحتمل لأربعة متغيرات مستقلة على تحديد حجم التسهيلات الائتمانية، كان من بين هذه المتغيرات نسبة السيولة القانونية، وطبقت هذه الدراسة على المصرف العربي الأردني وقد تم اختبار أثر هذه المتغيرات المستقلة باستخدام أسلوب الانحدار البسيط والمتعدد، وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثار ذات دلالة إحصائية لجميع المتغيرات المستقلة للدراسة، وفيما يتعلق بنسبة السيولة القانونية وقد كان لها تأثير ذا دلالة إحصائية عند درجة ثقة 95 % على تحديد حجم التسهيلات الائتمانية، كما بينت الدراسة أن من أفضل النتائج التي تم الحصول عليها من خلال اختبار نماذج المعادلات المختلفة هي

---

[1] Claude Hanley, "Banking's Top performers" ABA Banking Journal, July, 1997 pp 36 – 37.

[2] وليد مجلي العواودة، تحليل العلاقة بين محددات مستوى السيولة وبين حجم التسهيلات الائتمانية للمصرف العربي الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، المفرق: 1998.

المعادلة التي اشتملت على ثلاثة متغيرات مستقلة أهمها نسبة السيولة القانونية، كما تم قبول الفرضية التي نصت على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفير السيولة وتكلفة الائتمان.

- دراسة عبد الله عبد الهادي (2001)[1]

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على سياسات المصارف التجارية الليبية ومدى موازنتها ما بين السيولة والاستثمار، وقد اشتملت هذه الدراسة على عينة من المصارف التجارية وهي مصرف الأمة، مصرف الوحدة، مصرف الصحاري، مصرف الجمهورية والمصرف التجاري الوطني، واعتمد الباحث في دراسته على استخدام أسلوب المقابلات الشخصية وصحيفة الاستبيان للحصول على المعلومات المطلوبة، كما تم استخدام التحليل المالي بالنسب على ميزانيات المصارف التجارية عينة الدراسة لتحديد أوجه القصور ونقاط الضعف طبقاً للبيانات المالية المتعلقة بنسب السيولة والاستثمار التي تم احتسابها من قبل إدارات هذه المصارف، وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: وجود فائض بالسيولة لدى جميع المصارف التجارية الليبية، وأن هناك أثر سلبي لقوانين المصرف المركزي على توفير السيولة وآلية توظيفها، كما أشارت نتائج هذه الدراسة إلى وجود عقبات أمام الاستثمار المصرفي في ليبيا.

- دراسة هذلول (2002)[2]

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مصادر إيرادات المصارف التجارية الأردنية خلال الفترة من 1980 – 2000، والتعرف على العوامل المؤثرة في تحديد هذه المصادر ومنافذ الإيرادات فيها، وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إن الأرباح المتحققة من المصادر التقليدية تشكل أهم أرباح المصارف التجارية الأردنية، بالإضافة إلى وجود تأثير سلبي لحجم السيولة على أرباح هذه المصارف، بينما كان لمجموعة من العوامل وهي: إيرادات الفوائد الدائنة، حجم المصرف مقاساً بحجم الودائع وإيرادات محفظة العملة الأجنبية تأثيراً إيجابياً على أرباح المصارف التجارية الأردنية من مصادرها التقليدية.

- دراسة الرشدان (2002)[3]

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وقياس الأثر الذي تحدثه المحددات المختلفة قيد الدراسة على ربحية المصارف التجارية الأردنية وذلك من خلال التركيز على تلك المحددات. وقد اشتملت الدراسة على عينة من المصارف التجارية الأردنية خلال الفترة من 1985 – 1999،

---

[1] عبدالله عبدالهادي محمد، الموازنة بين السيولة والاستثمار في المصارف التجارية الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس: 2001.

[2] مشهور هذلول، تحليل مصادر إيرادات المصارف التجارية الأردنية، رسالة مقدمة للحصول على الإجازة العالية (الماجستير) في العلوم الإدارية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، المفرق: 2002.

[3] أيمن الرشدان، محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، المفرق: 2002.

وقد اشتملت الدراسة على عينة من المصارف التجارية الأردنية هي المصرف العربي، مصرف الأردن والمصرف الأردني الكويتي، تم تقسيم فترة الدراسة الكلية إلى أربع فترات جزئية وذلك من أجل دراسة مصادر أموال المصارف التجارية الأردنية وتطورها والعوامل التي أثرت عليها، وكيفية توزيع تلك الموارد على الاستخدامات المختلفة من أجل تحقيق الأرباح الملائمة.

وقد أشارت الدراسة إلى إن التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية الأردنية تأتي في المرتبة الأولى من حيث أهميتها النسبية لإجمالي الموجودات، يليها الموجودات السائلة، ثم محفظة الأوراق المالية، وذلك خلال الفترة الأولى والثالثة، أما الفترة الثانية فقد فاقت الأهمية النسبية للموجودات السائلة الأهمية النسبية لكل من التسهيلات الائتمانية ومحفظة الأوراق المالية، في حين إن الفترة الرابعة تميزت بارتفاع الأهمية النسبية لمحفظة الأوراق المالية مع محافظة الأهمية النسبية لكل من التسهيلات الائتمانية والموجودات السائلة على نسبة عالية من إجمالي الموجودات. وقد أظهرت الدراسة أن للسياسة النقدية وحالة الركود الاقتصادي بالإضافة إلى السياسة الائتمانية المتحفظة التي تتبعها المصارف التجارية الأردنية دور كبير في انخفاض توظيفات المصارف على الرغم من الموارد المالية الكبيرة لتلك المصارف، وتوصلت الدراسة إلى أن الرافعة المالية كان لها تأثير سلبي على ربحية تلك المصارف، وأن نسبة السيولة كان لها تأثير سلبي على ربحية معظم المصارف موضوع الدراسة، وقد كان لحجم المصرف أيضاً تأثير على الربحية وذلك بالنسبة للمصارف التجارية الأردنية.

وأخيراً أوصت هذه الدراسة بضرورة قيام المصارف التجارية الأردنية بالعمل على تنويع استثماراتها وذلك من أجل زيادة الإيرادات وتقليل المخاطر.

- دراسة سلمان (2003)[1]

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على كيفية استثمار المصارف للفائض النقدي لديها في مجالات الاستثمار المختلفة المتوفرة، وقد افترضت هذه الدراسة أن المصارف التجارية تستثمر الفائض النقدي لديها بشكل فعال، بما يحقق لها أرباحاً جيدة وعدم تكديس النقد في خزائنها أو إيداعه لدى المصرف المركزي أو المصارف الأخرى، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل المالي باستخدام النسب المالية لميزانيات المصارف التجارية في الأردن للفترة من 1998 – 2002 وذلك للوصول إلى هدف هذه الدراسة.

---

[1] صفاء هادي سلمان، استثمار المصارف التجارية للفائض النقدي، مجلة الإداري، إصدارات معهد الإدارة العامة، مسقط، السنة 25، العدد (95)، عمان: 2003 ص ص 131 – 163.

وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج تتلخص في الآتي :-

1 ــ أن معظم المصارف تمكنت من استثمار مواردها وأموالها والنقد المتوفر لديها في مختلف المجالات سواء كان ذلك في القروض أو الأوراق المالية وقد حققت نسب متفاوتة حسب كفاءة الإدارات.

2 ــ إن الاستثمار في الأوراق المالية بعد استثمارا قصيراً " قصير الأجل " يوفر ضمان للسيولة وليس ربحاً عالياً.

3 ــ التزام المصارف التجارية الأردنية بالاحتفاظ بالنسبة القانونية من السيولة المفروضة من المصرف المركزي الأردني وهي (30%) من مجموع الودائع والموارد المالية الأخرى.

كما أوصت هذه الدراسة بمجموعة من الاقتراحات مفادها:

1 ــ على المصارف القيام بعمليات الاندماج، لكي تتمكن من تقليل المنافسة مع المصارف الأخرى، وتكثيف عمليات الاستثمار بعد ارتفاع رؤوس أموالها وزيادة ودائعها .

2 ــ إجراء دراسات حول نسبة ما تحتفظ به المصارف من نقدية لمواجهة السحوبات الاعتيادية وغير الاعتيادية، لأن سلوك المجتمع العربي والإسلامي يختلف عن المجتمعات الأخرى من حيث النفقات والإسراف، لمساعدة المصارف لتحديد النقدية التي يجب الاحتفاظ بها لتجنيبها التعرض لمخاطر الإفلاس أو انخفاض السيولة في أوقات الطوارئ .

3 ــ استغلال الفائض من النقد لدى بعض المصارف بإقراضه إلى الشركات وبفائدة معقولة، للمساهمة في خلق فرص عمل.

4 ــ تطوير خدمات المصارف ومحاولة التسريع في إنجاز المعاملات.

- دراسة داغـــوم (2003)[1]

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة المصارف التجارية في خطة التنمية، والتعرف على معدلات النمو التي حققتها المصارف خلال سنوات الدراسة، ومعرفة حجم فائض السيولة لدى هذه المصارف، وكيفية توظيفها، وما هي أهم المشاكل والصعوبات سواء القانونية أو الإدارية التي قد تواجه المصارف في توظيف أموالها .

وخلصت هذه الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها :ــ

1- أن نسبة السيولة لدى المصارف التجارية قد تراوحت بين (22%) عام 1975، و(67.2 %) عام 1987ف، وبلغ متوسط نسبة السيولة (44 %) للفترة قيد الدراسة،

[1] فرحات داغوم، ارتفاع معدل فائض السيولة المالية لدى المصارف التجارية الليبية وإمكانية استخدامه في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نشرة الهيئة القومية للبحث العلمي، العدد الرابع، طرابلس: 2003.

وإن ارتفاع هذه النسبة يعني أن المصارف التجارية لديها أموال فائضة بنسبة (30%) وهذه النسبة تزيد على متطلبات السيولة العامة الواجب الاحتفاظ بها.

2- اعتماد المصارف التجارية الليبية على الودائع والاقتراض من المصارف في تمويل أنشطتها وإهمال جانب حقوق الملكية.

- دراسة سحبون (2005)[1]

تهدف هذه الدراسة والتي اشتملت على عينة تمثلت في المصارف التجارية الليبية العامة وهي: مصرف الوحدة، مصرف الصحاري، مصرف الجمهورية، مصرف الأمة والمصرف التجاري الوطني إلى الوقوف على واقع التحليل المالي المطبق في هذه المصارف التجارية ومدى إمكانية الاعتماد عليه، و استخدام أساليب هذا التحليل في تحليل القوائم المالية، ومدى اعتماد الإدارة المصرفية على نتائج التحليل في إحكام الرقابة على العمليات المحاسبية والمصرفية، وقد خلصت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:-

1- أن المصارف التجارية لا توجد بها أقسام مستقلة للتحليل المالي.

2- أن المصارف التجارية لا تستعين بأساليب التحليل المالي، والتي من أهمها " النسب المالية " عند وضع الخطط والسياسات المستقبلية مما يؤدي إلى ضعف كفاءة أداء تلك المصارف وعدم تنمية معايير الأداء في المستقبل .

3- أن بعض المصارف التجارية محل الدراسة تقوم بإجراء بعض نسب التحليل المالي بشكل بسيط لغرض إظهاره في التقرير السنوي الذي يعد لمجالس إدارات المصارف التجارية.

4- أن هناك عددا من المصارف التجارية محل الدراسة تقوم بوضع خطط منح القروض بناء على نسب مالية معينة، إلا أنها نسب مالية بسيطة، وهذا راجع إلى عدم استيعاب أساليب التحليل المالي.

- دراسة سمحان (2006)[2]

هدفت هذه الدراسة إلى فحص العلاقة ما بين السيولة والربحية في الشركات المساهمة العامة المسجلة في بورصة عمان، في قطاعي الصناعة والخدمات للفترة من 1999 ولغاية 2004، وكان حجم العينة 98 شركة مساهمة عامة في السوقين الأول والثاني، وذلك باستخدام معامل ارتباط بيرسون واختبار (T.Test) وتحليل الانحدار وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1 ـ وجود علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية ما بين متغيرات السيولة ومقاييس الربحية على مستوى سنوات الدراسة.

---

(1) عبدالحكيم سحبون، التحليل المالي وأثره على التخطيط والرقابة المصرفية، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس:2003.

(2) سمحان، الموازنة بين السيولة والربحية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، عمان: 2006.

2 ــ وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية ما بين حجم المنشأة وربحيتها.

3 ــ وجود علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية ما بين حجم المنشأة ومستوى السيولة.

4 ــ أن هنالك تأثير ذا دلالة إحصائية للقطاع الذي تعمل فيه المنشأة على مستوى السيولة.

5 ــ لا يوجد تأثير ذا دلالة إحصائية للكثافة الرأسمالية للمنشأة على مستوى السيولة.

مشكلة الدراسة

تعمل المصارف التجارية منذ نشأتها، بالإضافة للوظيفة الأولى وهي قبول الودائع على توظيف مواردها المالية الفائضة " منح الائتمان " الأمر الذي يؤدي إلى التوسع في الاستثمار من أجل تحقيق عوائد مقبولة، من خلال توزيع الأرباح على المساهمين، وما يترتب على ذلك من تحسين قدرة المصرف على زيادة رأس ماله، ولكن قد يكون هذا التوسع في الاستثمارات بشكل غير مدروس مما قد يترتب عليه ارتفاع درجة المخاطرة، الأمر الذي قد يعني تعرض أغلب هذه الاستثمارات إلى خسائر تؤدي إلى ضياع أموال الزبائن، ومنها إلى التصفية، ولكن في المقابل قد تمتنع هذه المصارف عن توظيف مواردها الذاتية منها، أو ودائع الزبائن لتجنب مثل هذه المخاطرة أصلاً، من أجل ضمان وسلامة أموال زبائنها وتوفير سيولة أكثر من قانونية داخل المصرف " فائض السيولة " مما يترتب عليه دفع فوائد على الودائع لأجل ومصاريف أخرى وبالتالي سينفق المصرف على هذه الالتزامات من أمواله الذاتية، الأمر الذي يؤدي إلى تآكل رأس ماله وبالتالي انهيار المصرف.

ولكن قد تكون المصارف التجارية ملزمة بتوفير سيولة نقدية لمواجهة السحوبات المفاجئة، وضمان سلامة أموال المودعين في شكل احتياطي نقدي إلزامي أو سيولة قانونية، وهذا يرجع إلى نوعية التشريعات المفروضة من قبل السلطات النقدية والتي تتمثل في الغالب في المصارف المركزية.

ومن خلال هذا الطرح السابق لمشكلة البحث والاستناد إلى النتائج المستخلصة من الدراسات السابقة، نجد إن كفاءة التوظيف للسيولة في إدارة أي مصرف تتطلب التضحية بحجم هذه السيولة الموجودة في هذا المصرف، فالاحتفاظ بالسيولة أو المغالاة في توظيفها له تأثير فعال على تحقيق الربحية ولكن ما مدى هذا التأثير ونوعه وماهي العلاقة ما بين مكونات هذه السيولة والربحية، يتطلب منا الإجابة على العديد من التساؤلات، والمتمثلة في مشكلة هذا البحث وهي:

- هل توجد فروق جوهرية في القيمة ذات دلالة إحصائية بين مكونات السيولة والربحية من مصرف إلى آخر في المصارف التجارية الليبية.

- هل توجد علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائياً بين المكونات الأساسية للسيولة وبين الربحية في المصارف التجارية الليبية عينة البحث.
- هل تختلف العلاقة بين المكونات الأساسية للسيولة وبين الربحيسة في المصارف التجارية الليبية عينة البحث اختلافاً جوهرياً إحصائياً من مصرف إلى آخر.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى قيام المصارف التجارية الليبية عينة البحث بتوظيف السيولة المتوفرة لديها لأغراض تحقيق الربحية وذلك من خلال:

1. التعرف على أهم الفروق الجوهرية في القيمة بين المكونات الأساسية للسيولة والربحية في ما بين مصارف العينة.
2. التعرف على العلاقة بين مكونات السيولة الأساسية والربحية في المصارف التجارية الليبية.
3. تحديد وقياس الأثر الذي تحدثه مكونات السيولة في المصارف التجارية الليبية على تحقيق الربحية.
4. التعرف على العلاقة بين مكونات السيولة والربحية في كل مصرف على حده ومدى تماثل شكل العلاقة بين هذه المصارف.
5. التوصل إلى نماذج وصيغ رياضية تظهر أثر مكونات السيولة في المصارف التجارية الليبية على معدلات الربحية.

أهمية الدراسة

يرى الباحث أن أهمية هذه الدراسة تتمثل في الآتي:-

1. تمتاز هذه الدراسة عن باقي الدراسات التي تناولت موضوع السيولة في البيئة المحلية، لأنها تقوم بدراسة تحليلية لوضع السيولة وأثرها على الربحية في أهم المصارف التجارية العاملة في الجهاز المصرفي الليبي، في حين تناولت الدراسات السابقة موضوع إدارة السيولة ولعدد محدود من المصارف التجارية الليبية.
2. المساهمة في سد الفجوة الموجودة حالياً في الأبحاث والدراسات المتعلقة بتحليل السيولة في المصارف التجارية، وذلك لافتقار المكتبة العربية إلى مثل هذه الدراسات.
3. إمكانية التوصل إلى معادلات وصيغ رياضية في جانب السيولة والربحية تحدد أهم مكونات كل منهما وتكون مرشداً للمصارف التجارية الليبية في توظيف فوائض السيولة لديها، مما يؤدي إلى رفع كفاءة أدائها، وبالتالي زيادة أرباحها.

فرضيات الدراسة

للإجابة على تساؤلات مشكلة الدراسة وتحقيقاً لأهدافها ومجالات أهميتها تم صياغة الفرضيات التالية:-

الفرضية الأولى

- الفرضية الصفرية الأولى: لا توجد فروق جوهرية في القيمة ذات دلالة إحصائية بين مكونات السيولة والربحية من مصرف إلى آخر في المصارف التجارية الليبية.
- الفرضية البديلة الأولى: توجد فروق جوهرية في القيمة ذات دلالة إحصائية بين مكونات السيولة والربحية من مصرف إلى آخر في المصارف التجارية الليبية.

الفرضية الثانية

- الفرضية الصفرية الثانية: لا توجد علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين المكونات الأساسية للسيولة وبين الربحية في المصارف التجارية الليبية.
- الفرضية البديلة الثانية: توجد علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين المكونات الأساسية للسيولة وبين الربحية في المصارف التجارية الليبية.

الفرضية الثالثة

- الفرضية الصفرية الثالثة: لا تختلف العلاقة بين المكونات الأساسية للسيولة وبين الربحية في المصارف التجارية الليبية اختلافاً جوهرياً إحصائياً من مصرف إلى آخر.
- الفرضية البديلة الثالثة: تختلف العلاقة بين المكونات الأساسية للسيولة وبين الربحية في المصارف التجارية الليبية اختلافاً جوهرياً إحصائياً من مصرف إلى آخر.

منهجية الدراسة

تعتمد منهجية الدراسة على إطار منهج الاستنباط، حيث يتبلور منهج الاستنباط في مراجعة وتقييم الخلفية الفكرية لموضوع الدراسة، واستعراض نتائج الدراسات السابقة وذلك للوصول إلى مشكلة الدراسة وأهدافها وأهميتها وفرضياتها وتحديد المتغيرات المكونة للسيولة والربحية في المصارف التجارية، وثم تحليل بيانات القوائم المالية لمصارف العينة بعد تجميعها وإعادة تجهيزها لمتطلبات التحليل وتحديد القيم المحسوبة لمتغيرات الدراسة.

الأسلوب الإحصائي المستخدم في الدراسة

قام الباحث في هذه الدراسة باستخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد لمعالجة البيانات وتحليلها وذلك باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) من أجل استخراج العلاقة ودرجة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، كما تم استخدام اختبار

(Least Significant Difference) ويرمز له باختصار (LSD)، وذلك للتعرف على أهم الفروق الجوهرية في القيمة والتي تكون لها دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة على مستوى مصارف العينة.

حدود ونطاق الدراسة

اعتمدت الدراسة على البيانات الختامية " القوائم المالية " وهي البيانات المالية المتاحة في المصارف التجارية الليبية، وهذه البيانات قد لا تعطي النتائج بالمستوى المطلوب من الدقة، نظراً لعدم توفر الملحقات المتممة لهذه القوائم، واقتصرت هذه الدراسة على المصارف التجارية العامة فقط، واستبعاد المصارف التجارية الخاصة بسبب حداثتها وعدم انتظام بياناتها، وللدراسة بعض المحددات نذكرها فيما يلي:-

1. تضمين بنود الأصول المتداولة والتي يتوقع أن تدر عائداً على المصرف إلى مكونات المحفظة الاستثمارية وذلك لعدم حصول الباحث على بيانات تفصيلية تتعلق بمكونات هذه المحفظة.

2. تم استبعاد نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي من ضمن المتغيرات المستقلة المكونة للسيولة في المصارف التجارية، وذلك بسبب عدم وجود نسبة موحدة تتعلق بهذا الاحتياطي طيلة فترة الدراسة، حيث توجد نسبتين مختلفتين: الأولى تفرض على الودائع الطلبية بنسبة 15 %، والثانية بنسبة 7.5 % على الودائع الاجلة والتوفير.

3. استخدام معدل العائد على الأصول كمتغير تابع في الدراسة لقياس ربحية المصارف التجارية الليبية عينة البحث، واستبعاد معدل العائد على حقوق الملكية، حيث يعكس الأول أداء المصرف وأرباحه على المستوى الكلي، بينما يبين الثاني مدى الربحية على مستوى حقوق أصحاب المصرف فقط ولا يبين الربحية للمصرف بشكل عام.

4. تضمين بند الودائع الزمنية لدى مصرف ليبيا المركزي والمصارف الأخرى بالكامل إلى مكونات السيولة التي تحسب على أساسها النسبة القانونية للسيولة حيث لا تدخل الودائع الزمنية التي تزيد مدتها على ثلاثة أشهر لدى هذه المصارف ضمن مكونات السيولة القانونية، لعدم توفر بيانات تفصيلية للباحث عن هذه الودائع الزمنية مع العلم أن الودائع التي تزيد على ثلاثة أشهر لا تشكل إلا نسبة قليلة جداً من إجمالي الودائع الزمنية بناءً على التقارير السنوية لبعض المصارف التجارية عينة البحث، وكذلك إفادة الأخوة بقسم الميزانية في مصرف الوحدة ومصرف الأمة والمصرف التجاري الوطني.

محتويات الدراسة

تتناول هذه الدراسة المفهوم الواسع للمصارف التجارية والدور الذي تقوم به في منح الائتمان وخلق النقود، واهم السياسات المفروضة على هذه المصارف التجارية في ليبيا من قبل مصرف ليبيا المركزي، في تحديد الاحتياطي القانوني للسيولة وكذلك التشريعات الأخرى المتعلقة بسياسات المصارف، متمثلة في الفصل الأول، في حين سيتطرق الباحث في الفصل الثاني إلى مفهوم السيولة واهم مصادرها، وما هو حجم السيولة الأمثل، والمؤشرات التي يمكن من خلالها احتساب نسب السيولة في المصارف التجارية الليبية، والكيفية التي يتم بها تحديد الاحتياطي النقدي القانوني من قبل مصرف ليبيا المركزي، أما في الفصل الثالث سيتم التعرف على ماهية الربحية في المصارف، والقنوات التي تؤدي للوصول إليها، واهم المقاييس المستخدمة في قياس الربحية في المصارف، أما الفصل الرابع سيقوم الباحث فيه باختبار فرضيات الدراسة , وتحديد النتائج المستخلصة، واهم التوصيات المقترحة .

الفصل الثاني

الجهاز المصرفي
والمصارف التجارية

مقدمة

يتكون الجهاز المصرفي في أي مجتمع من عدد من المصارف تختلف وفقاً لتخصصها والدور الذي تؤديه في المجتمع، ويعتبر تعدد أشكال المصارف من الأمور الناتجة عن التخصص الدقيق، والرغبة في خلق هياكل تمويلية مستقلة تتواءم مع حاجات العملاء والمجتمع[1] .

وتعتبر المصارف التجارية أهم مكونات هذا الجهاز حيث تمثل الوسيط المالي ما بين وحدات العجز ووحدات الفائض، ولابد لها أن تختار الأدوات الملائمة في تقديم الخدمات لهذه الوحدات لكي تقوم بهذا الدور بكفاءة وفاعلية.

وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول الجهاز المصرفي ودوره في التنمية الاقتصادية، أما المبحث الثاني فقد تناول ماهية المصارف التجارية والدور الذي تقوم به في منح الائتمان وخلق النقود، بينما تم تخصيص المبحث الثالث لدراسة واقع المصارف في ليبيا.

[1] محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية: 2005، ص 10.

المبحث الأول: الجهـــاز المصـرفي

يعرف الجهاز المصرفي لبلد ما بأنه المؤسسات والقوانين والأنظمة التي تتـألف منهـا وتعمل في ظلها المصارف في ذلك البلد[1]. ووصفه هندي والسويدي بأنـه الإدارة الأساسـية للتنمية ولضبط حركة الاقتصاد القومي[2] ".

ومن المعروف أن الهيكل المصرفي، يختلف من دولة لأخرى وفقاً للـنظم والـسياسات الاقتصادية السائدة، ودرجة الحرية والمرونة التي يتمتع بها الجهاز في رسم خططه وسياسـاته ووضع برامجه ودرجة تدخل السلطات المركزية "الدولة" في تسيير وإدارة الجهاز المـصرفي، وفي تنظيمه والتخطيط له، وكذلك مدى حاجة الاقتصاد الوطني لنوع معين من المصارف[3].

والجهاز المصرفي بصورة عامة يعتبر أكثر المؤسسات الاقتصادية اسـتخداماً للتقنيـة وخضوعاً للتشريع والرقابة الرسمية نظراً لاستخدامه لأموال الغير ولتشعب عملياته ونموها [4] ، الأمر الذي يستدعي سن قوانين وأنظمة تحكم عمل المصارف في عملياتها كي لا تضر وتعبث بأموال الغير وبالتالي اقتصاد الدولة ككل.

ولعل أهم ما يميز الجهاز المصرفي عن غيره من المنشآت المالية هو أن هذا الجهـاز يخلق وسائل الدفع في المجتمع، إذ يقوم هذا الجهاز بإصدار النقود القانونية من خلال المصرف المركزي، كما تقوم المصارف التجارية بقبول الودائع ، ومنح القروض، وخلق نقود الودائـع، وأيضاً هناك مصارف أخرى متخصصة إلى جانب المصارف التجارية والمصرف المركزي، وهي تمارس دوراً حيوياً في عملية تمويل النشاط الاقتصادي.[5]

من هنا تظهر أهمية القطاع المصرفي كقطاع تمويلي يلعب دوراً حيويـاً فـي عمليـة التنمية، فمن خلال دور المؤسسات المالية وقيامها بعمليات الوساطة بـين أصـحاب الفـوائض والعجوزات المالية، فإن القطاع المصرفي يحشد المدخرات الوطنية ومن ثم يعيد توجيـه تلـك

---

[1] زياد رمضان ومحفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2003، ص10.

[2] منير هندي وسيف السويدي، مؤشرات استقرار النظام المصرفي، مجلة علمية، جامعة قطر، مطابع الشرق، العدد (4)، 1993 ، ص94.

[3] بشير عباس العلاق، إدارة المصارف " مدخل وظيفي "، منشورات جامعة التحدي، سرت 1998 ، ص7.

[4] يوسف حسن وعبد الهادي يوسف، دور الجهاز المصرفي في الاقتصاد الكويتي، مجلة العمل والصناعة، العدد (10)، جامعة الكويت، 1989، ص69.

[5] عبد الفتاح عبد المجيد ، اقتصاديات النقود ، بدون ناشر، بدون طبعة، المنصورة، 1989، ص127.

المدخرات لتمويل الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية المختلفة مساهماً بذلك في إحداث التنمية الاقتصادية المستديمة وذاتية التمويل.[1]

ويعمل الجهاز المصرفي في إطار يسمى " النظام المصرفي" تحدد فيه قواعد و مبادئ تشريعية معينة تحكم أداءه، وتحقق أهداف السياسة النقدية.

ويتميز الترخيص القانوني الممنوح لممارسة العمل المصرفي بأنه يتطلب الإشراف والمراقبة الفعالة على هذا النشاط، وذلك بسبب تأثيره المباشر على اقتصاد الدولة بصفة عامة، ولحماية أموال المودعين الذين يضعون أموالهم ويودعونها استنادا إلى هذا الترخيص الصادر وفقاً للقانون المصرفي بصفة خاصة.[2]

ماهية المصارف

يمكن تعريف المصرف بشكل مبسط بأنه عبارة عن شركة يصرح لها من قبل الدولة أو السلطات المختصة بالقيام بوظائف تتمثل في الإيداع، الدفع و الائتمان.[3]

وعرف المشرع الأردني المصرف المرخص على أنه " الشركة التي رخص لها بتعاطي الأعمال المصرفية".[4]

وفي الولايات المتحدة الأمريكية يعرف القانون الأمريكي المصرف بأنه منشأة حصلت على تصريح للقيام بأعمال المصارف من الحكومة المركزية أو حكومة الولاية التي تباشر فيها نشاطها. [5]

كما عرف المشرع المصري المصرف بأنه كل شخص طبيعي أو اعتباري يكون عمله الرئيسي قبول الودائع من الجمهور، تحت الطلب أو بعد أجل.[6]

من هنا نجد أنه على المصرف لكي يقوم بنشاط لابد له أن يحصل على تصريح من الدولة التي يقيم فيها نشاطه، وتكون طبيعة هذا النشاط بقبول الأموال من الأشخاص الذين تكون لديهم أموال زائدة عن الحاجة ويطلق عليهم اسم المودعين، ومنحها للأشخاص الذين تكون لديهم

---

[1] موسى نبيه، دور الجهاز المصرفي في التنمية الاقتصادية، البنوك في الأردن، العدد (7)، المجلد (16)، أكتوبر 1997، ص 22.

[2] غالب عبد القادر، العمل المصرفي بالمفهوم الحديث، اتحاد المصارف العربية ، العدد (71)، أكتوبر 2004 ، ص 13.

[3] صالح عبد وأحمد خليفة، محاسبة المصارف وشركات التأمين، منشورات كلية المحاسبة ، جامعة الجبل الغربي، 1992، ص12.

[4] خالد أمين عبدالله، العمليات المصرفية " الطرق المحاسبية الحديثة "، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان ،1998 ،ص15.

[5] خيرت ضيف، محاسبة المنشآت المالية في محاسبة البنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بدون طبعة، بيروت، 1979، ص ١.

[6] فائق شقير وآخرون، محاسبة البنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان ،2000، ص15.

الرغبة في الاستثمار "المقترضين" وليس معهم أموال تكفي لهذا الاستثمار، وتختلف المصارف التي تمنح القروض باختلاف نشاطها، فهناك أنواع متعددة من المصارف تعمل تحت إشراف السلطة النقدية للدولة.

أنـــواع المـــصـــارف

تختلف المصارف باختلاف نشاطها وذلك وفقاً لقانون تأسيسها، فأما أن تكون مصارف شاملة أو متخصصة في نشاط معين ومحدد، وسيتم التعرف على الأنواع المختلفة للمصارف والتي تحكمها مجموعة من التشريعات والقوانين وذلك حسب ما هو متعارف عليه دولياً:-

أولاً/ من حيث شكلها القانوني وشكل علاقتها بالدولة.

تقسم المصارف من حيث شكلها القانوني وعلاقتها بالدولة إلى ثلاثة أنواع هي:-

1- **مصارف عامة:** وتعود ملكيتها للقطاع العام وتنشئها الدولة مثل المصرف المركزي ومؤسسات الإقراض المتخصصة التي تعود ملكيتها للقطاع العام.

2- **مصارف القطاع الخاص (خاصة):** وهي المصارف التي تعود ملكيتها للأفراد أو الهيئات أو الشركات، ولا تشترك الدولة أو المؤسسات العامة في ملكيتها أو حتى إدارتها.

3- **مصارف مختلطة:** تعود ملكيتها للدولة وللقطاع الخاص، أي تشترك الدولة وتساهم في إنشاء وإدارة هذه المصارف.[1]

ثانياً/ من حيث طبيعة النشاط

تقسم المصارف من حيث طبيعة نشاطها إلى:-

1- **المصارف المركزية:** هي مؤسسات مصرفية تمثل الدولة في تنفيذ سياساتها النقدية من خلال الإلمام بممارسة مجموعة وظائف غرضها الإسهام في تعجيل النمو الاقتصادي ورفع المستوى المعيشي لإثراء ذلك الاقتصاد والعمل على تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي من خلال معالجة الأزمات المالية والاقتصادية والمحافظة على استقرار العملة الوطنية.[2]

2- **المصارف التجارية:** تقوم بمعظم الأعمال المصرفية، وتشمل جميع الخدمات المصرفية لاسيما قبول الودائع واستعمالها مع الموارد الأخرى للمصرف في الاستثمار كلياً أو جزئياً بالإقراض أو بطرق أخرى يسمح بها القانون، ويعتمد هذا النوع من المصارف على ودائع

---

[1] فائق شقير وآخرون ، مرجع سبق ذكره، ص23.

[2] حمزة الزبيدي، إدارة المصارف "إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان" ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2004 ، ص 22.

العملاء "تحت الطلب، لأجل، بإشعار" وتعد المصارف التجارية أكثر الأنواع انتشاراً في دول العالم.[1]

وسيتم التطرق في المبحث القادم عن ماهية ونشأة ودور هذه المصارف في التنمية الاقتصادية بشيء من التفصيل.

3. المصارف التنموية والمتخصصة

يختص هذا النوع من المصارف بتمويل قطاعات معينة من الاقتصاد القومي وهي :

أ- المصارف الصناعية: وهي التي تختص بتقديم الاعتمادات والمساعدات للمشاريع الصناعية.

ب- المصارف الزراعية: وهي التي تختص بتقديم الاعتمادات والمساعدات للمشاريع الزراعية.

ج- **المصارف العقارية:** وهي التي تقدم القروض إلى المالكين وشركات الإنشاءات مقابل الحصول على رهن أو تأمين عقاري.

د- المصارف التعاونية: وهي التي تقدم خدماتها للجمعيات التعاونية على كافة أشكالها.

هـ- المصارف وصناديق التوفير: وهي التي تقبل المدخرات الصغيرة وتقوم بمنح القروض الصغيرة لجمهور المتعاملين معها.[2]

ثالثاً/ من حيث الجنسية

يمكن التمييز هنا بين أربعة أنواع من المصارف بالاعتماد على جنسيتها وهي:-

1- المصارف الوطنية: وهي المصارف التي تتمتع بجنسية الدولة التي تمارس أعمالها فيها ويقع مركزها الرئيسي فيها، ويكون القسم الأكبر من رأسمالها وطنياً أي أن ملكيتها تعود إلى أشخاص تابعين للدولة التي تقوم هذه المصارف على أرضها.[3]

2- المصارف الأجنبية: هي تلك المصارف التي تكون مؤسسة في بلاد أجنبية أو افتتحت لها فروعاً في الدولة الأجنبية.[4]

3- المصارف الدولية والصناديق الدولية: وهي المصارف والهيئات الدولية المختصة التي تمارس أعمالها المالية وأنشطتها في مختلف الدول، ولهذه المصارف مناهج وسياسات مالية تنتهجها في مختلف دول العالم، ومن أمثلتها المصرف الدولي، وصندوق النقد الدولي.[5]

---

[1] خالد وهيب الراوي، إدارة العمليات المصرفية، دار المناهج للطباعة والنشر، بدون طبعة ، عمان، 2001 ف، ص136.

[2] فؤاد توفيق وأحمد درويش، المحاسبة المصرفية ، دار اليازوري للنشر والتوزيع، بدون طبعة، عمان، 1996، ص 87.

[3] فايق شقير وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص25.

[4] فؤاد توفيق وأحمد درويش، مرجع سبق ذكره ، ص7.

[5] خالد وهيب الراوي، مرجع سبق ذكره ، ص140.

المبحث الثاني: نشأة و وظائف وأهداف و مصادر أموال المصارف التجارية

إن أصل كلمة "مصرف "بكسر الراء – في اللغة العربية – مأخوذة من الصرف بمعنى " بيع النقد بالنقد" ويقصد بها المكان الذي يتم فيه الصرف، ويقابلها كلمة مصرف ذات الأصل الأوروبي، والمشتقة من الكلمة الإيطالية (BANCO) التي تعني المنضدة أو الطاولة[1].

وتعتبر المصارف التجارية في صورتها الحديثة أحفاد لأسلاف ثلاثة تولوا عملية الاتجار في النقود في الماضي البعيد، وهؤلاء الأسلاف هم التاجر، والصائغ، والمرابي، ذلك أن المصارف ليست إلا تجار ديون.[2]

وقد وجدت جذور هذه الوظيفة في فكرة الاتجار في النقود عبر الماضي البعيد، فمنذ أن عرفت ظاهرة التبادل، ووجدت الأسواق، ظهر تجار متخصصون حققوا ثروات كبيرة، وخشي هؤلاء على ما لديهم من نقود ومعادن نفيسة من السلب والضياع، وانتهى التفكير إلى إيداعها لدى فئة من التجار حازت ثقتهم بسبب سمعتهم الطيبة وما تميزوا به من أمانة وتم هذا الإيداع مقابل شهادات "إيصالات" إيداع تثبت ما تم إيداعه، وتنص على تعهد المودع لديه برد قيمة الوديعة فور طلبها، وقد قام هؤلاء الأمناء بحفظ الودائع مقابل عمولة معينة، أما الصائغ، وهو تاجر حلي ومعادن نفيسة فقد أودع بعض الناس نقودهم لديه بسبب ثقتهم في أمانته لحفظها مقابل عائد محدد، وقد تم هذا مقابل شهادات إيداع تثبت حقوق المودعين، وأما المرابي أو المقرض، فهو شخص كان يقوم بإقراض أمواله مقابل عمولة تمثل نسبة من القرض نفسه، ومع التطور عهد إليه بعض الناس بتوظيف الفائض لديهم من الأموال مقابل شهادات إيداع لديه تثبت حقوقهم، وبذلك أصبح هذا المقرض مقترضاً أيضا لنقود الآخرين، ومقرضاً لها في ذات الوقت ويتمثل ربح هذا المقرض في الفرق بين معدل الفائدة الذي يدفعه لأصحاب الودائع ومعدل الفائدة الأعلى الذي يدفعه المقترضون.[3]

ومنذ القرن الرابع عشر سمح الصيّاغ والتجار لبعض عملائهم بالسحب على المكشوف وهذا يعني سحب مبالغ تتجاوز أرصدتهم الدائنة، وقد أدى ذلك إلى إفلاس عدد من هذه المؤسسات، مما دفع عدد من المفكرين في الربع الأخير من القرن السادس عشر إلى المطالبة بإنشاء مصارف حكومية تقوم بحفظ الودائع والسهر على سلامتها.

---

[1] خالد أمين عبدالله ، مرجع سبق ذكره ، ص 16.

[2] عبدالمجيد عبد الفتاح ، مرجع سبق ذكره، ص 128.

[3] المرجع السابق، ص 130.

وفي عام 1587 تم إنشاء أول مصرف حكومي في البندقية باسم مصرف بيازاريـــالتو، وفي عام 1609 انشأ مصرف امستردام، ثم تلاه مصرف انجلترا عام 1694، ومصرف فرنسا الذي أسسه نابليون عام1800، وكان غرضها الأساسي حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب مـــن حساب مودع إلى حساب مودع أخر، والتعامل في العملات.[1]

ويرجع تعبير المصارف التجارية إلى القرن التاسع عشر، حيث اعتقـــد الاقتـــصاديون حينئذٍ أن المصارف يجب أن تلتزم بتوجيه قروضها قصيرة الأجل في المجـــالات التجاريـــة[2]، فجاءت التسمية من هذا المنطلق، فدور المصارف التجارية في دعم الأنشطة التجارية من خلال منحها القروض والتسهيلات الائتمانية، يعد من أهم أهدافها في ذلك الوقت.

ولعل المصارف التجارية في وقتنا الحاضر تطوّرت بتطور وظائفها، وبالتالي مفهومها وحجم معاملاتها، ودورها في التنمية الاقتصادية، لما لها من أثر فعّال في خلق النقـــود، ومـــنح التسهيلات الائتمانية لقطاعات الأعمال في مختلف المجالات الاقتصادية، والذي تعـــدى الـــدور الكلاسيكي التي كانت تقوم به هذه المصارف.

ماهية المصـــارف التجاريـــة

هي مؤسسات مصرفية ينحصر نشاطها في عملية التعامل في الائتمان أو الاتجار فـــي الديون، إذ ينحصر النشاط الجوهري هنا في استعداد المصارف هذه لمبادلة تعهداتها بالدفع لدى الطلب بديون الأخرين سواءً أكانوا أفراد أم مشروعات أم حكومات.[3]

وعرفها العربيد بأنها مؤسسات ائتمانية غير متخصصة، تقوم بـــصفة أساســـية بقبـــول الودائع من الأفراد، القابلة للسحب عند الطلب أو بعد أجل قصير، والتعامل بصفة أساسية فـــي الائتمان قصير الأجل.[4]

كما عرفها حنفي وأبو قحف على أنها مصـارف تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلـــب أو لأجال محدودة ، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهـــداف خطـــة

---

[1] فؤاد توفيق وأحمد درويش، مرجع سبق ذكره، ص 1.

[2] عبد المجيد عبد الفتاح ، مرجع سبق ذكره، ص 130.

[3] عبد الغفار حنفي وأبو قحف، عبد السلام، تنظيم وإدارة البنوك ،المكتب العربـــي الحـــديث، بـــدون طبعـــة، الإســـكندرية: 1987، ص 11 .

[4] عصام فهد العربيد، دراسات معاصرة في محاسبة البنوك التجارية والبورصـــات، دار الرضـــا للنـــشر، بـــدون طبعـــة، دمـــشق، 2001، ص 13.

التنمية، ودعم الاقتصاد القومي، وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج.[1]

كما عرفها مسعود والشريف بأنها مؤسسات مالية وظيفتها الرئيسية إدارة أصول مالية فهي تمثل حلقة الوصل ما بين الوحدات الاقتصادية التي لديها فائض في النقدية، وتبحث عن أوجه لاستثمارها من ناحية، والوحدات الاقتصادية التي هي في حاجة لهذه الأموال من ناحية أخرى[2]. خيرت ضيف عرفها باختصار على أنها منشآت تأخذ من الاتجار في النقود حرفة لها.[3]

وعرف المشرّع الليبي المصارف التجارية على أنها " كل منشأة تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع في حسابات جارية تدفع عند الطلب أو لأجل ومنح الاعتمادات وتحصيل الصكوك المسحوبة من العملاء أو عليهم ومنح السلفيات وغير ذلك من الأعمال المصرفية ولا تعد تجارية تلك المصارف التي يكون عملها الرئيسي التمويل العقاري أو الزراعي أو الصناعي أو التي لا يكون قبول الودائع تحت الطلب من أوجه نشاطاتها الرئيسية.[4]

وهناك من أطلق عليها اصطلاح مصارف الودائع[5]، فلا تعتبر مصارفاً تجارية ما لم يضطلع عملها الرئيسي بقبول الودائع " تحت الطلب، ولأجل ودائع التوفير خاصة النوع الأول منها" وذلك لقابليتها للسحب لدى الطلب من أنواع العملاء .

ويرتبط نشاط المصارف التجارية بتداول الأموال في صورتها النقدية حيث تقوم هذه المصارف بتجميع مدخرات الأفراد والمنشآت والهيئات على هيئة ودائع واستثمار هذه الودائع في إقراض الغير أو استثمارات أخرى يمكن أن تعود بفائدة على رأس المال المستثمر لدى المصرف، إضافة إلى ذلك تقوم بتقديم الخدمات للعملاء مقابل الحصول على فائدة.[6]

وتتنافس المصارف التجارية فيما بينها وذلك من أجل جذب ما يمكن جذبه من الودائع لدى مختلف وحدات الفائض لإعادة منحها من جديد باستثمار هذه الأموال في أشكال الاستثمار

---

[1] عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، بدون طبعة، (2003-2004) ، ص ص 25-26.

[2] مصطفى مسعود وبلة الشريف، المصارف التجارية الليبية "التطور والتفعيل" ، مجلة إتحاد المصارف العربية ، العدد (40)، يوليو 2002 ، ص 80.

[3] خيرت ضيف، مرجع سبق ذكره ، ص 1.

[4] أنظر القانون رقم (1) لسنة 2005 ، بشأن المصارف.

[5] محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، الطبعة السابعة ، بيروت، بدون تاريخ ، ص 190.

[6] حسين جميل البدري، البنوك "مدخل إداري و محاسبي" ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،بدون طبعة، عمان، 2003 ، ص 16.

المختلفة لوحدات العجز التي تطلب هذه الأموال.

ويرى الباحث أن المصارف التجارية هي مؤسسات مالية تحكمها أنظمة ومعايير مصرفية، هدفها الرئيس استخدام وإدارة مصادرها المالية في شكل استثمارات قصيرة وتسهيلات ائتمانية، بعد أن تحصل على هذه المصادر من خلال قبولها للودائع من الأفراد والهيئات سواءً كانت هذه الودائع ودائع تحت الطلب أو بعد أجل.

تميز المصارف التجارية عن المنشآت المالية الأخرى

إن بعض الأعمال التي تقوم بها المصارف التجارية بالإمكان تأديتها من قبل المصارف المتخصصة وبعض المنشآت المالية الأخرى، إلا أن المصارف التجارية تتميز عنها في الآتي:-

1 – قبول الودائع التي يمكن السحب عليها بالصكوك "ودائع تحت الطلب" وذلك من خلال قبولها للحسابات الجارية.[1]

2- قبول الديون التي عليها " للمودع " في تسوية الديون التي للآخرين "على المودع".[2]

3- الجانب الأكبر من مصروفات المصرف عبارة عن تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد على الودائع بالتالي فإن المصارف التجارية أكثر المؤسسات المالية تعرضاً لمخاطر الرفع المالي.[3]

4- هي المؤسسات الوحيدة القادرة على إصدار خصوم إيداعية قابلة للتحويل من شخص إلى آخر أو من مؤسسة إلى أخرى باستخدام صك.[4]

5- تعتمد المصارف التجارية على ودائع عملائها في تمويل عملياتها، بينما يعد رأس المال لديها كعنصر ضمان لا أكثر.[5]

بالإضافة إلى هذه المميزات التي تختص بها المصارف التجارية عن غيرها من أنواع المصارف والمنشآت المالية الأخرى، تتميز المصارف التجارية بميزة البحث عن الموائمة بين "السيولة، الربحية وكفاية رأس المال" من أجل استمرار نشاطها وتحقيق عوائد مرضية.

---

[1] بشير عباس العلاق، مرجع سبق ذكره ، ص 11.

[2] خالد أمين عبدالله مرجع سبق ذكره ، ص 35.

[3] منير هندي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية ، منشأة المعارف للنشر والتوزيع، بدون طبعة، الإسكندرية: 2002، ص 13.

[4] صالح العجيلي صالح ، محددات الأداء المالي بالمصارف التجارية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة آل البيت، كلية العلوم المالية، عمان، 2005، ص 56.

[5] صالح الأمين الأرياني، اقتصاديات النقود والمصارف، منشورات كلية المحاسبة، جامعة الجبل الغربي، الطبعة الأولى، غريان، 1991، ص122 .

أنـواع المصـارف التجاريـة

تنقسم المصارف التجارية وفقاً لحجم نشاطها وتنظيمهـا الإداري وملكيتهـا إلـى أنـواع مختلفة وهي:-

1- المصارف ذات الفروع: وهي منشآت مصرفية تنتهج سياسة اللامركزية في إدارة شـؤونها ولديها فروع منتشرة في أنحاء البلد، وتعمل على النطاق الأهلي. إلا أنها محكومة بالقانون العام للدولة، وتتميز القروض التي تقدمها هذه المصارف بالأجل القصير في الغالب.

2- مصارف السلاسـل: وهي منشآت مصرفية تتميز نشاطاتها بالشمولية في تغطية احتياجات المجتمع، وتقوم هذه المصارف بإنشاء سلسلة متكاملة من الفروع، وهي عبارة عن عدة مصارف منفصلة إداريا عن بعضها.

3- مصارف المجموعات: وهي أشبه بالشركات القابضة التي تتولى إنشاء عـدة مـصارف أو شركات مالية، تمتلك معظم رأسمالها، وتشرف على سياستها وتقوم بتوجيهها، لهذا فهي تتمتـع بدرجة من الاحتكار.

4- المصارف الفردية: وهي منشآت صغيرة نسبياً يملكها أفراد أو شركات، ويقتصر عملها في الغالب على منطقة صغيرة، وتتميز عن باقي المصارف بأنها توظف أموالها حصراً في أصول عالية السيولة، تعتمد على ثقة العملاء بها، وكفاءتها تعتمد على خبرة مالكيها.

5- المصارف المحلية: وهي المصارف التي يقتصر نشاطها على مدينة أو محافظة أو ولايـة معينة، وتخضع لإشراف الجهات الرقابية في منطقة عملها.[1]

وظائـف المصـارف التجاريـة

تقوم المصارف التجارية بالعديد من الوظائف يمكن تقسيمها إلى وظائف تقليدية قديمـة و أخرى حديثة.

أ - الوظائف التقليدية تتمثل في الآتي:-

1- قبول الودائع على اختلاف أنواعها.

2- تشغيل موارد المصرف على شكل قروض استثمارات متنوعة مع مراعاة مبدأ التوفيق بين سيولة أصول المصرف وربحيتها وأمنها.[2]

---

[1] بشير عباس العلاق، مرجع سبق ذكره ، ص ص 13 – 14.

[2] محفوظ جودة، زياد رمضان، مرجع سبق ذكره، ص 12 .

ب - الوظائف الحديثة تتمثل في الآتي:-

1- شراء وبيع الأوراق المالية وحفظها لحساب المتعاملين معه.

2- إصدار خطابات الضمان.

3- تحويل العملة للخارج لسداد التزامات الزبائن فيما يتعلق بعمليات الاستيراد.

4- التعامل بالبيع والشراء في العملات الأجنبية.

5- تحويل نفقات السفر والسياحة وإصدار صكوك المسافرين والاعتمادات الشخصية.

6- المساهمة في تمويل مشروعات التنمية وذلك من خلال منح القروض والائتمان بصيغ مختلفة.

7- تقديم خدمات استشارية متعددة في مجال دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية وكيفية إدارة الأعمال.

8- خصم الأوراق التجارية.

9- شراء الصكوك الأجنبية وصكوك المسافرين.

10- تأجير الخزائن الحديدية للجمهور لحفظ الوثائق والممتلكات الثمينة والمهمة.

11- التحصيل من الغير نيابة عن الزبون وتسديد المستحقات المترتبة بذمته.

12- دفع الحوالات البريدية والبرقية الواردة.

13- دفع صكوك مسحوبة على المصرف أو أية مسحوبات أخرى.

14- خدمات البطاقة الائتمانية.[1]

كما يضاف إلى هاتين المجموعتين من الوظائف الرئيسية للمصارف التجارية في المجتمعات التي تأخذ بمبدأ التخطيط المركزي للاقتصاد وظائف أخرى هي:-

1- **وظيفة التوزيع:** حيث يتم توزيع كافة الأموال اللازمة للإنتاج أو إعادة الإنتاج والمتولدة من مصادر خارجية عن المشروع نفسه من خلال المصرف.

2- **وظيفة الإشراف والرقابة:** ويتم من خلال هذه الوظيفة توجيه الأموال المتداولة إلى استخداماتها المناسبة.[2]

3- **وظيفة خلق النقود:** وتتم عملية خلق النقود عن طريق قيام المصارف بمنح الائتمان لعملائها الذين يقومون بدورهم بإيداعها بالمصارف نفسها في شكل ودائع يعاد منح جزء منها للعملاء مرة أخرى وهكذا تستمر عملية خلق النقود التي تسمى بنقود الودائع.[3]

---

[1] فلاح الحسيني ومؤيد الدوري، **إدارة البنوك " مدخل كمي واستراتيجي معاصر"** ، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عمان، 2003، ص ص24-25.

[2] العجيلي صالح، مرجع سبق ذكره ، ص 58.

[3] يوسف حسن محمد وعبد الهادي يوسف، مرجع سبق ذكره ، ص 76.

أهـداف المصـارف التجارية

من المعروف أن لكل مصرف مجموعة من الأهداف يسعى إلى تحقيقهـا، ومـن خـلال وصوله إلى أهدافه المرجوة يستطيع المصرف أن يقيم أداؤه من خلالها.

ولعل أهم الأهداف المتعارف عليها في أغلب المصارف في العالم هي:-

1- الأهداف المالية وتتمثل في الاتي:-

- استمرار تحقيق الأرباح.
- تعظيم معدل العائد على الاستثمار.
- المحافظة على نسبة معقولة من السيولة.

2- الأهداف المرتبطة بالخدمات المصرفية المقدمة:-

- تحسين الخدمات المصرفية.
- تنويع وتطوير الخدمات المصرفية لمواجهة متطلبات جمهور العملاء.
- تخفيض تكاليف تقديم الخدمات المصرفية.
- تخفيض الوقت الضائع.

3- الأهداف الخاصة بالنمو والاستقرار والمحافظة على موارده المادية والبشرية وحمايتها.

4- الأهداف الخاصة بالبقاء والاستمرار وتجنب المخاطر.

5- الأهداف الاجتماعية والبيئية مثل تحقيق مستويات مرضية من العوائد أو الخدمات لأطراف التعامل الداخلي والخارجي.[1]

ويضاف إلى هذه الأهداف السابقة أهداف أخرى تهدف إليها المصارف التجاريـة ومـن هذه الأهداف:-

1- سمعة المصرف.

2- الابتكار.

3- كفاءة وفعالية الجهاز الإداري[2].

مصادر تمويـل المصـرف التجاري

تقوم المصارف التجارية بدور المقرض والممول لمختلف المشاريع الاقتصادية ، فهـي تلعب دوراً حيوياً في تمويل الاقتصاد الوطني بكافة قطاعاته وتطلب منها القيـام بهـذا الـدور

---

[1] عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبوقحف، مرجع سبق ذكره ، ص ص 369-370.

[2] سيد هواري، إدارة البنوك، دار الجيل للطباعة، بدون طبعة، القاهرة، 1969ف، ص 213.

الحصول على أموال هائلة، فلا بد لها من مصادر مختلفة للحصول على التمويل اللازم لمنح التسهيلات الائتمانية القصيرة والطويلة الأجل. ويمكن تقسيم مصادر تمويل المصرف التجاري إلى مصدرين هما:-

أولاً/ المصادر الداخلية "أموال المصرف الخاصة

وتمثل الفرق بين موجودات المصرف ومطلوباته وتسمى بحساب رأس المال، ويتكون هذا الحساب من رأس المال المدفوع، والاحتياطيات والمخصصات، ونشير إلى كل منها فيما يلي:-

1- رأس المال المدفوع

يعد رأس المال المدفوع، مؤشراً رئيسياً لقوة المركز المالي للمصرف، لذلك فإن القانون أي قانون المصارف يمنع سحبه أو السحب منه إلا في حالة الإفلاس أو لمواجهة الخسائر، فهو يمثل النواة الأولى لموارد المصرف التي يبدأ بها نشاطه.[1] ويمثل رأس المال المدفوع مجموع المبالغ التي دفعها مساهمو المصرف بالفعل مساهمة منهم في رأس ماله[2]، ويعد رأس مال المصرف أكثر خصومه ثباتاً واستقرار، بالرغم من أنه لا يشكل سوى نسبة ضئيلة من جملة هذه الخصوم، ولكنه يبعث الثقة لدى المودعين.

2- الاحتياطيات

وهي النسبة التي تقتطع من الإرباح القابلة للتوزيع والتي يحفظها المصرف في نهاية كل دورة إنتاجية وهي عادةً سنة، والاحتياطيات تنقسم إلى قسمين:-

أ - احتياطي قانوني.

ب - احتياطي نظامي.[3]

3 - المخصصات

غالباً ما تكون للمصارف التجارية مخصصات معينة لمواجهة أغراض مختلفة، قد تكون مخصصات لمقابلة الانخفاض في أسعار الأوراق المالية أو أسعار العملات الأجنبية التي يحوزها المصرف[4]، كما أن المصرف قد يحتفظ بمخصصات تتعلق بإهلاكات الأصول أو استبدال الأصول الثابتة، وكذلك مخصصات للديون المشكوك في تحصيلها.

---

[1] عبدالمجيد عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 140 .

[2] محمد زكي شافعي، مرجع سبق ذكره، ص 213 .

[3] الدليمي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار الأنيس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصراته، 1998، ص157 .

[4] عبدالمجيد عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 142.

ثانياً/المـــصادر الخارجيـــــة

يقصد بالمصادر الخارجية للمصرف تلك الأموال التي تحصل عليها من الغير، ولعـل أهمها الودائع، والقروض التي يحصل عليها المصرف من المصرف المركـزي، والمـصارف الأخرى.

1- الودائـــــع:

تعد الودائع أحد أهم مصادر التمويل الرئيسية للمصارف،كما أنها تعتبـر أســاس لكـل الإعمال المصرفية والتي أهمها الإقراض والاستثمار، وتصنف الودائع المصرفية إلى صـنفين هما: الودائع حسب الزمن، الودائع حسب الجهة المودعة.

أ) تصنيف الودائع حسب الزمن: وتقسم الودائع بموجب هذا التصنيف إلى ثلاثة أنواع:-

- الودائع الجارية:

يطلق على هذه الودائع (الودائع تحت الطلب أو الودائع بالاطلاع) وهي تلك الودائع التـي يحق لمودعها السحب منها في أي وقت يشاء، سواءً أكان ذلك نقداً أم عـن طريـق اسـتخدام الشيكات، ولا تقوم المصارف عادة بدفع فوائد على هذا النوع من الودائع إلا في حالات معينة، مثل كبر حجم الوديعة أو إذا كانت بالعملة الأجنبية.[1]

ويمثل هذا النوع من الودائع في عمليات الإقراض والاستثمار مخاطر كبيـرة بالنـسبة للمصرف، وحتى يمكن للمصرف الوقوف على النسبة التي يمكن أن يوجهها إلى التوظيف عليه أن يدرس طبيعة الودائع التي لديه وسلوك العملاء في السحب والإيداع وبالإمكان تقسيم الودائع الجارية إلى:-

- ودائع ساخنة: وهي تلك الودائع التي يتوقع أن يتم سحبها في كل لحظة.
- ودائع شبة دائمة: هي تلك الودائع التي لا يتوقع سحبها خلال الأجل القصير.
- ودائع مؤقتة: وهي تلك الودائع التي يحتمل أن يتم سحبها خلال مدة قصيرة بعد الإيداع
- ودائع عارضة: وهي التي تودع لأغراض معينة، وتسحب عند انتهاء الغرض منها
- ودائع موسمية: وهي تلك التي ترتبط بالدورة الزراعية أو الإنتاجية أو السياحة.
- ودائع دائرة: وهي تلك الودائع التي يتم السحب منها، ويعاد الإيداع إليها.[2]

---

[1] محمود إبراهيم نور، سعر الفائدة ودوره في النشاط المصرفي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلـد الثـامن ، العدد (22)، 2001 ، ص 224 .

[2] طلعت أسعد عبد الحميد، إدارة البنوك التجارية، دار النشر العلمية، بدون طبعة، عمان، 2004 ، ص 67 .

- ودائع التوفيـــــر

تتمثل في حصيلة إيداعات صغار المدخرين من ذوى الدخل المتوسط ، وتعد مورداً من الموارد المالية للمصرف، وتقوم المصارف بدفع فوائد على هذا النوع من الودائع.[1]

- الودائـــع لأجـــل

وهي ودائع نقدية يودعها العميل لدى المصرف في حساب خاص، بفائدة معينة لأجـل معين وتحدد المصارف حد أدنى لقيمة الودائع التي يقبلها، ولا يجوز للعميل سحب هذه الوديعة إلا في نهاية المدة المتفق عليها التي تكون عادة ستة أشهر أو سنة.[2]

ولعل من أهم حسابات هذه الودائع، حسابات الودائع بإخطار، والتي لا يجـوز للعميـل سحبها إلا بعد إخطار المصرف بفترة تحدد عند فتح الحساب، ويتم حساب الفوائد مـن تـاريخ الإيداع وتحول الوديعة إلى الحساب الجاري بمجرد انتهاء فترة الإخطار.[3]

ب) الودائع حسب الجهة المودعة

يمكن تصنيف الودائع حسب الجهة المودعة إلى ما يلي:-

- ودائع القطاع الخاص

تعد ودائع القطاع الخاص من أهم أنواع الودائع حسب الجهة المودعة، وتحتل الأهميـة النسبية الأكبر من بين الجهات المودعة.

- ودائع القطاع العام أو الحكومي

وتشمل ودائع الحكومة المركزية، والبلديات والمجالس القروية، والمؤسسات العامة غير المالية، وودائع مؤسسة الضمان الاجتماعي.[4]

2- الاقتراض من المصارف الأخرى

لا تلجأ المصارف التجارية في العادة إلى الاقتراض إلا في حالات الضرورة ذلـك لأن الاقتراض يحمل هذه المصارف تكاليف تتمثل في الفوائد التي يجب أن تدفعها مقابل حـصولها على القروض، فإذا استنفدت المصارف التجارية جميع السبل للحصول على الموارد التي تلبـي احتياجات عملائها فهي تلجأ في النهاية إلى الاقتراض، وبالطبع فإنها ستلجأ إلـى المـصارف الأخرى وعلى رأس هذه المصارف يأتي المصرف المركزي.[5]

---

[1] صالح الأمين الأرباح، مرجع سبق ذكره، ص 90.

[2] خيرت ضيف، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[3] طلعت أحمد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره ، ص 69 .

[4] محمود إبراهيم نور، مرجع سبق ذكره، ص 224.

[5] الدليمي، مرجع سبق ذكره، ص ص 161 - 162 .

المبحث الثالث: واقع المصارف في ليبيا

ترجع فكرة إنشاء المصارف في ليبيا إلى حوالي منتصف القرن التاسع عشر، عندما أنشئ أول مصرف زراعي بمدينة طرابلس عام 1851، ثم افتتح المصرف العثماني فرعين له في ليبيا عام 1906، إلا أن هذه المصارف لم تستمر طويلاً حيث أقفلت أبوابها مع بداية الاحتلال الايطالي لليبيا، وفي عام 1907 افتتح مصرف روما فرعاً له في مدينة طرابلس بهدف التمهيد للاحتلال الايطالي، عن طريق قيامه بشراء الأراضي الزراعية من المواطنين.

وعلى أثر الاحتلال الايطالي لليبيا توالى افتتاح العديد من فروع المصارف الايطالية في بعض المدن الرئيسية، وقد استمرت في نشاطها حتى عام 1943، عندما خضعت البلاد إلى الإدارة العسكرية البريطانية حيث قام مصرف باركليز عام 1943 بافتتاح فرعين له في كل من طرابلس وبنغازي، بالإضافة إلى استئناف بعض المصارف الايطالية لأعمالها، وقد اخذ الجهاز المصرفي في التوسع، خاصة بعد أن تم الإذن بفتح فروع جديدة لمصارف عربية وأجنبية.[1]

وفي عام 1955 تم إنشاء أول مصرف وطني ليبي عرف باسم "المصرف الوطني الليبي" وبعد صدور قانون المصارف رقم 1963/4 خطوة للمشاركة الليبية في النشاط المصرفي، وحرصاً من مصرف ليبيا على تليين القطاع المصرفي، شجع على قيام مصارف ليبية يمتلك الليبيون فيها نسبة 51 في المائة، وساهمت المصارف الأجنبية بالنسبة الباقية.

وبعد قيام ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة في عام 1969، صدرت بعض التشريعات التي أحدثت تغييرات في النظام المصرفي ليتماشى مع السياسة العامة للدولة ومن هذه التشريعات:-

1- صدور قرار مجلس قيادة الثورة في 13 الحرث 1969 ف بتليين جميع المصارف الأجنبية بحيث تتخذ شكل شركات مساهمة لا يقل ما يملكه الليبيون فيها عن 51% وتكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من الليبيين بمن فيهم رئيس المجلس.

2- صدور قانون تأميم الحصص الأجنبية في المصارف التجارية، وذلك في 1970/12/22 وبموجب هذا القانون أصبح رأس مال جميع المصارف التجارية العاملة في البلاد مملوكه لليبيين حكومة وأفراد.[2]

وبعد صدور قانون تأميم المصارف، أصبح عدد المصارف التجارية العاملة، خمسة مصارف ليبية، ثلاثة منها مملوكة بالكامل لمصرف ليبيا المركزي، واثنان يمتلك المصرف المركزي معظم رأسمالها، وتمثل النسب الباقية ملكية الأفراد الليبيين طبيعيين واعتباريين.

---

[1] مصرف ليبيا المركزي ، إدارة البحوث والإحصاء ، النشرة الاقتصادية ، المجلد (40)، الربع الرابع، 2000 ف ، ص 2.

[2] مصرف ليبيا المركزي ، إدارة البحوث والإحصاء، مرجع سبق ذكره، ص 3.

الجهـاز المصـرفي الليبـي

يتكون الجهاز المصرفي من عدد من المؤسسات المصرفية والتي تحكمها مجموعة من الأنظمة والقوانين، ومن هنا نجد أن هيكل الجهاز المصرفي في ليبيا يتكون من:-

1- مصرف ليبيا المركزي.

2- المصارف التجارية وتنقسم إلى:-

أ- المصارف التجاريـــة العامـــة

ب-المصارف الخاصـــة والأهلية

3- المصـارف المتخصصة

ويبين الشكل رقم (1) هيكل الجهاز المصرفي في ليبيا.

أولاً/ مصـــرف ليبيـــا المركـــزي

لقد ظل الجهاز المصرفي في ليبيا يعمل لعدة سنوات دون وجـــود مـــصرف مركـــزي يراقب العمليات المصرفية، ودون وجود لأي مصرف تجاري وطني، إلى أن صدر قانون إنشاء المصرف الوطني الليبي في 26 الطير1955، والذي باشر عمله في شهر الطير 1956 وأسندت إليه مهام لجنة النقد الليبية التي كانت تقوم آنذاك بمهمة إصدار عملة وطنية، كمـــا آلـــت إليـــه أصولها وخصومها، وقد سمح القانون للمصرف بممارسة الأعمال المصرفية التجاريـــة لعـــدم وجود مصارف تجارية ليبية، ولكنه لم يتضمن صـــلاحيات تنظـــيم المـــصارف التجاريـــة أو الإشراف عليها، مما جعله محدود الصلاحية وقد تمكن المصرف في نهايـــة عـــام 1958 مـــن إصدار أول أوراق نقدية تحمل اسمه، بصفته السلطة النقدية في البلاد، كما شارك هذا المصرف بجهوده في المفاوضات التي سبقت انضمام ليبيا إلى صندوق النقد الدولي والمـــصرف الـــدولي والمؤسسة المالية الدولية.[1]

وفي شهر النوار 1963، صدر قانون المصارف رقم 1963/4، والذي بموجبه أدخلت تعديلات جوهرية على كل من قانون المصرف الوطني الليبي وقانون المصارف التجارية، وذلك تمكيناً للمصرف المركزي من أداء وظائفه، وتنظيم الائتمان وعرض النقود ومراقبة الـسيولة، وشمل التعديل أيضا اسم المصرف ليصبح مصرف ليبيا بدلاً من المصرف الوطني الليبي، وقام مصرف ليبيا بطبع أوراق نقدية جديدة تحمل اسمه الجديد.

---

[1] مصرف ليبيا المركزي ، إدارة البحوث والإحصاء ، النشرة الاقتصادية ،أعداد مختلفة.

شكل رقم (1)

هيكل الجهاز المصرفي الليبي

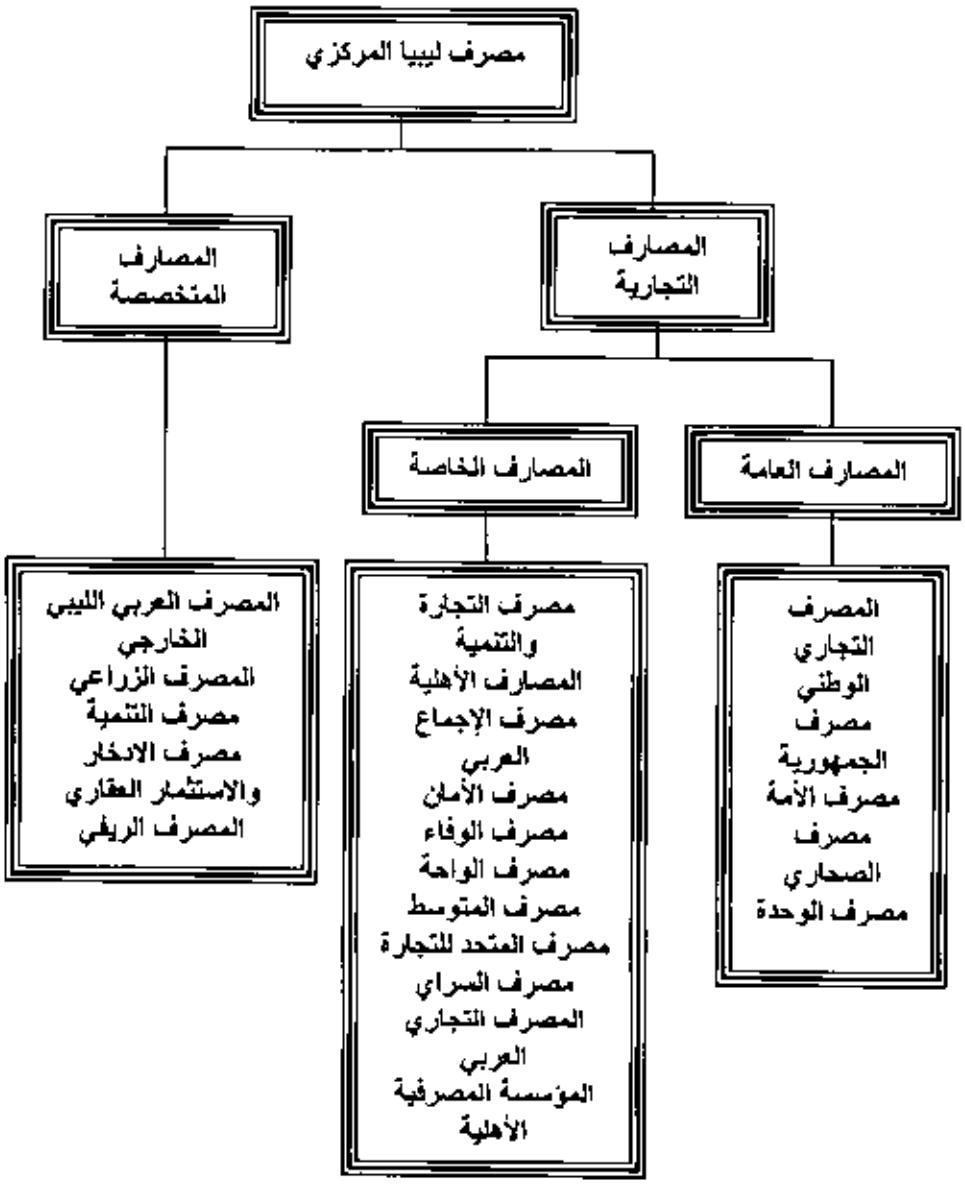

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد 44، الربع الرابع، 2004، ص11، (بتصرف من الباحث).

وبعد صدور القانون رقم 63 لسنة 1971، بتعديل بعض أحكام قانون المصارف رقم 1963/4، وتضمن هذا التعديل إطلاق اسم مصرف ليبيا المركزي ليحل محل اسم "مصرف ليبيا" وإعطائه صلاحيات واسعة تتعلق بمسؤوليته الإشرافية والرقابية على المصارف التجارية، وتنظيم العلاقة بينها ومتابعة أوجه نشاطها وتنفيذها للسياسة العامة.

وأصبح مصرف ليبيا المركزي مؤسسة مستقلة، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة، وتعد أصوله أصولاً خاصة به، وقد آلت إليه العديد من الوظائف وهي:-

1- إصدار النقد الليبي، والمحافظة على استقراره في الداخل والخارج.

2- إدارة احتياطيات الدولة من الذهب والنقد الأجنبي.

3- تنظيم السياسة النقدية، والإشراف على عمليات تحويل العملة داخل الجماهيرية العظمى وخارجها.

4- تنظيم السياسة الائتمانية والمصرفية، والإشراف على تنفيذها، في ظل السياسة العامة للدولة.

5- تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في استقرار المستوى العام للأسعار، وسلامة النظام المصرفي.

6- إدارة السيولة النقدية في الاقتصاد الوطني.

7- تنظيم سوق الصرف الأجنبي والإشراف عليه.

8- تقديم المشورة للدولة في المسائل المتعلقة بالسياسة الاقتصادية العامة.[1]

ثانياً/ المصارف التجارية:-

تعتبر المصارف التجارية مؤسسات مالية وظيفتها الرئيسية إدارة أصول مالية، فهي تمثل حلقة الوصل مابين الوحدات الاقتصادية التي لديها فائض في النقدية، وتبحث عن أوجه لاستثمارها من ناحية، والوحدات الاقتصادية التي هي في حاجة لهذه الأموال من ناحية أخرى.[2]

ولقد عرف المشرع الليبي المصرف التجاري بأنه يعتبر مصرفاً تجارياً كل شركة تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع في حسابات جارية، تدفع عند الطلب، أو في حسابات لأجل، ومنح القروض والتسهيلات الائتمانية، وغير ذلك من الأعمال المصرفية، ولا يعتبر مصرفاً تجارياً المصرف المتخصص الذي يكون غرضه الرئيسي التمويل ومنح الائتمان لأنشطة محدودة، ولا يكون قبول الودائع تحت الطلب من أوجه نشاطاته الأساسية.

---

[1] أنظر المادة (5) من القانون رقم (1) لسنة 2005 ف، بشأن المصارف.

[2] مصطفى مسعود، بقة الشريف، مرجع سبق ذكره، ص ص 81 – 82.

وتلعب المصارف التجارية دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية من حيث جذب المدخرات المحلية وكذلك تمويل المشاريع الاقتصادية المختلفة من خلال تقديم العديد من القروض والتسهيلات الائتمانية إلى مؤسسات وشركات القطاع العام والخاص، وذلك لأنها مطالبة بتحقيق مثل هذه الأهداف من اجل دفع عجلة التنمية والنهوض بالاقتصاد الوطني للبلاد، وتتميز هذه المصارف باتساع رقعتها على مستوى البلاد، وتتكون المصارف التجارية في ليبيا من:-

أ- المصارف التجارية العامة:

المصارف التجارية العامة هي المصارف التي آلت ملكيتها إلى الدولة، بصدور قرارات التأميم والتطبيب، والتي طبقت على المصارف القائمة عند صدور هذه القوانين في بداية السبعينيات من القرن العشرين، وحفاظاً على تقديم الخدمات المصرفية لكافة أفراد المجتمع، وضعت إستراتيجية من قبل المصرف المركزي لتوزيع الفروع ما بين المناطق، بحيث لا يخلو أي تجمع سكاني من وجود مصرف تجاري، وتمثل المصارف التجارية العامة في ليبيا العمود الفقري لهيكل الجهاز المصرفي الليبي، وهذه المصارف هي:-

أ) المصرف التجاري الوطني:

تأسس هذا المصرف سنة 1970، بناءً على القانون رقم (153) لسنة 1970، الذي يقضي بتأميم الحصص الأجنبية وإعادة تنظيمها، وتكون هذا المصرف نتيجة فصل إدارة العمليات المصرفية عن مصرف ليبيا المركزي، ودمجها مع كل من مصرف العروبة ومصرف الاستقلال، واتخذ هذا المصرف من مدينة البيضاء مقراً لإدارته.

ب) مصرف الجمهورية:

تم إنشاء مصرف الجمهورية بناءً على قرار مجلس قيادة الثورة الصادر في 1969/11/13، القاضي بتقرير بعض الأحكام الخاصة بالمصارف التجارية، والمعدل بالقانون رقم(64) لسنة 1970 القاضي بنقل ملكية بعض أسهم المصارف إلى الدولة، وأعيد تنظيمه طبقاً للقانون رقم (153) لسنة 1970، واتخذ هذا المصرف مدينة طرابلس مقراً لإدارته.

ج) مصرف الوحدة:

أسس هذا المصرف سنة 1970، وفقاً لنص المادة (5) من القانون رقم (153) لسنة 1970، ونصت هذه المادة على تكوين شركة مساهمة ليبية تحت اسم (مصرف الوحدة) ويتكون رأسمالها من صافي أصول كل من مصرف شمال أفريقيا والمصرف التجاري، ومصرف النهضة العربية والشركة المصرفية الإفريقية، ومصرف القافلة الأهلي، ويحل مصرف الوحدة

محل المصارف المندمجة فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات، واتخذ المصرف من مدينة بنغازي مقراً لإدارته.

د) مصرف الصحاري:

تأسس هذا المصرف بناءً على إعادة تنظيم مصرف سيشيليا الايطالي في شهر ناصر 1964، حيث باع مصرف سيشيليا ما نسبته (51%) من رأس ماله إلى القطاع الخاص، وما نسبته 29% إلى مصرف الصحاري، وبصدور القانون رقم (153) لسنة 1970، تم تأميم حصص مصرف أمريكا ومصرف سيشيليا، وبتاريخ 1972/07/24، اعتمد وزير المالية الأنظمة الأساسية للمصارف التجارية، والتي شملت هذا المصرف، وأصبح مملوكاً لمصرف ليبيا المركزي بما نسبته 70% والنسبة الباقية مملوكة للقطاع الخاص، واتخذ هذا المصرف مدينة طرابلس مقراً لإدارته.

هـ) مصرف الأمة:

تأسس هذا المصرف على أنقاض مصرف روما بناءً على قرار مجلس قيادة الثورة المؤرخ في 1969/11/13 القاضي بتأييب المصارف الأجنبية، وعليه أصبحت نسبة (51%) من أسهم مصرف روما مملوكة للحكومة الليبية، وتم تغيير أسمه ليصبح مصرف الأمة، وبصدور القرار الثاني عن نفس المجلس بتاريخ 1970/07/21 القاضي باسترداد الأموال المغتصبة من قبل الايطاليين شمل هذا القرار حصص المصارف الايطالية، وأصبح هذا المصرف مملوكاً بنسبة 100% لمصرف ليبيا المركزي، واتخذ هذا المصرف مدينة طرابلس مقراً لإدارته.[1]

وفي هذا الصدد نشير إلى أنه تم دمج مصرفي الأمة والجمهورية بقرار من مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي، تحت أسم مصرف الجمهورية.[2]

ونتيجةً للتطور الذي شهده القطاع المصرفي في ليبيا، بزيادة حجم الائتمان وأليات ضبطه ورقابته، من أجل الحفاظ على أموال المودعين وزيادة رأس مال المصارف لتشجيع الاستثمار، صدرت تشريعات جديدة تختص بالمصارف، والتي من أهمها القانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف، حيث سمح بانتقال ملكية هذه المصارف من القطاع العام إلى القطاع الخاص باتخاذها شكل شركات مساهمة ليبية واشترط مصرف ليبيا المركزي في مادته السابعة والستون من هذا القانون على أن تتخذ المصارف التجارية شكل شركة مساهمة ليبية، لا يقل رأس مالها المدفوع عن عشرة ملايين دينار موزعة على أسهم لا تزيد قيمة الواحد منها على

---

[1] مصطفى مسعود وبقة الشريف، مرجع سبق ذكره، ص ص 86 – 88.

[2] قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (74) لسنة 2007، بشأن الأذن باندماج مصرف الأمة في مصرف الجمهورية.

عشرة دنانير، ويساهم فيه الأشخاص الطبيعيون والاعتباريون العامة والخاصة، هذا القانون ألغى القانون رقم (1) لسنة 1993، ومنح المصارف التجارية صلاحيات في زيادة حجم ائتماناتها، وتحسين خدماتها المصرفية بما يتلاءم مع الخدمات التي تقدمها المصارف في العالم، وذلك وفق المعايير والضوابط المحددة من قبل مصرف ليبيا المركزي، حيث نصت المادة الحادية والسبعون من هذا القانون الجديد على " تخضع المصارف التجارية لإشراف ورقابة مصرف ليبيا المركزي الذي يتولى تنظيم العلاقة بينهما، والتنسيق بين أعمالها ومتابعة أوجه نشاطها، في إطار السياسة العامة للدولة"، كما أدى التوسع في حجم الائتمان الممنوح من قبل هذه المصارف إلى اتساع رقعة المصارف التجارية وذلك بزيادة عدد فروعها ووكالاتها في جميع أنحاء الجماهيرية لتصل خدماتها إلى أغلب عملائها بسهولة ويسر، ونلاحظ من خلال الجدول رقم (1) الزيادة الملحوظة في عدد وفروع ووكالات المصارف التجارية عينة البحث من سنة إلى أخرى، دليل على التوسع في نشاط المصارف التجارية وحجم معاملاتها.

جدول رقم (1)

فروع ووكالات المصارف التجارية الليبية عينة البحث**

اسم المصرف	التجاري الوطني	الأمة	الوحدة	الصحاري	الجمهورية
الفروع والوكالات	57	51	72	48	84
رأس المال المدفوع	100 مليون	100 مليون	108 مليون	126 مليون	100 مليون

2- المصارف التجارية الخاصة والأهلية

منح القانون رقم (1) لسنة 1993 بشأن المصارف والنقد والائتمان ومن بعده القانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف الأذن بتأسيس مصارف تجارية يملكها الأفراد الليبيون طبيعيون واعتباريون وكذلك السماح للمصارف الأجنبية بفتح فروع أو وكالات أو مكاتب تمثلها، وبناءً على ما تتطلبه الاحتياجات على الساحة الليبية، والمتمثلة في استقطاب الودائع وتجميع المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار في شكل قروض وتسهيلات ائتمانية لمختلف الأغراض وبما يسمح به القانون، وتخضع المصارف الخاصة والأهلية لرقابة مصرف ليبيا المركزي، ولا تعد هذه المصارف من العينة التي انتقاها الباحث في دراسته، لذا سنكتفي بذكر هذه المصارف، وهي:-

---

* أنظر المادة (71) من القانون رقم (1) لسنة 2005 ف بشأن المصارف.

** الجدول من إعداد الباحث ، بالاعتماد على المواقع الالكترونية للمصارف التجارية عينة البحث حتى نهاية فترة الدراسة.

- المصـــــارف الأهليـــــة:
  - مصرف سوف الجين الأهلي.
  - مصرف وادي الحياة الأهلي.*
- المؤسسة المصرفية الأهلية.
- مصرف التجارة والتنميـــة.
- مصرف الأمان.
- مصرف الوفاء.
- مصرف الإجماع العربي.
- المصرف التجاري العربي.
- مصرف الواحة.
- مصرف المتوسط.
- مصرف السراي.

ثالثاً/ المصارف المتخصصة

بالإضافة إلى المصرف الزراعي الذي تأسس في عام 1955، والمـــصرف الـــصناعي والعقاري الليبي الذي تأسس في عام 1965، تم في عام 1972 استحداث مبدأ التخصص فـــي العمليات المصرفية الخارجية، بتأسيس (المصرف العربي الليبي الخارجي) وفقاً للقـــانون رقـــم (8) لسنة 1972.

وبحلول عام 1981 تم حل المصرف الصناعي والعقاري الليبي وحل محله مـــصرفان متخصصان، الأول مصرف الادخار والاستثمار العقاري، تأسس بموجب القانون رقم (2) لسنة 1981، ويختص بتشجيع الادخار العقاري وتقديم القروض والتسهيلات لبناء وتـــوفير الـــسكن اللائق للمواطنين، أما المصرف الثاني ويسمى مصرف التنمية، فقد تأسس بموجـــب القـــانون رقم (8) لسنة 1981 ويختص بتقديم القروض والتسهيلات الائتمانية اللازمة لإقامة المشروعات الإنتاجية والخاصة في القطاعات الاقتصادية المختلفة [1]، كما أنشئ المصرف الريفي بناءً على قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (12) لسنة 2002 والذي يهدف بشكل أساسي إلى تحفيـــز ذوي الدخل المحدود والباحثين عن العمل للمساهمة في العملية الإنتاجية وتحسين مستواهم المعيشي[2]

---

* نشير هنا إلى أنه قد تم ضم أغلب المصارف الأهلية إلى المؤسسة المصرفية الأهلية وذلك بعد صدور مجموعة من القرارات مؤخراً من قبل مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي.

[1] مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة (1999 ، 2000 ، 2001).

[2] مصرف ليبيا المركزي ، العيد الخمسون للتأسيس، إدارة البحوث والإحصاء، 2006، ص 64.

طبيعة الأنشطة المصرفية الليبية

نصت المادة الخامسة والستون من القانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف على انه تعتبر من الأعمال والأنشطة المصرفية التي يمارسها المصرف التجاري ما يلي:-

1- تقديم خدمات دفع الصكوك المسحوبة من الزبائن أو عليهم وتحصيلها.

2- الخدمات المتعلقة بالاعتمادات المستندية، والمستندات برسم التحصيل، وخطابات الضمان.

3- إصدار وإدارة أدوات الدفع، بما في ذلك السحوبات النقدية والتحويلات المالية وبطاقات الدفع والائتمان، والصكوك السياحية، وغيرها.

4- التعامل بأدوات السوق النقدي، وبأدوات سوق رأس المال، بيعاً وشراءً سواء لحسابه أو لحساب زبائنه.

5- شراء الديون وبيعها، سواءً بحق الرجوع أو بدونه.

6- عمليات التمويل الإيجاري.

7- التعامل بالعملات الأجنبية في أسواق الصرف الآنية والآجلة.

8- إدارة إصدارات الأوراق المالية، والتعهد بتغطيتها، وتوزيعها، والتعامل بها.

9- تقديم الخدمات الاستشارية وغيرها للمحافظ الاستثمارية، والقيام بخدمات أمين الاستثمار، ويشمل ذلك إدارة الأموال واستثمارها لحساب الغير.

10- عمليات الإدارة والحفظ الأمين للأوراق المالية والأشياء الثمينة.

11- تقديم خدمات الأمين أو المستشار المالي.

12- أي أعمال أخرى، تتعلق بالنشاط المصرفي، يوافق مصرف ليبيا المركزي على ممارستها.[1]

من خلال النظر في طبيعة الأنشطة المصرفية التي حددها قانون المصارف رقم (1) لسنة 2005 نجد أن هنالك تطور ملحوظ في طبيعة الخدمات التي تقدمها المصارف التجارية لزبائنها، بعد أن كانت تختص فقط بالمساهمة في تمويل مشاريع القطاع العام بشكل أساسي، وفقاً لما حدده القانون السابق بشأن المصارف لسنة 1993 في مادته (51) والذي أشار إلى أنه من الوظائف الرئيسية للمصارف التجارية، المساهمة في تمويل خطط التنمية، وإنشاء أو المساهمة في الشركات والمشاريع الاقتصادية، وفقاً للقواعد المقررة في هذا القانون.

---

[1] انظر المادة (65) من القانون رقم (1) لسنة 2005، بشأن المصارف.

مصـــادر واستخـــدامات الأموال في المصارف التجارية الليبية

إن الطريقة الطبيعية لدراسة وتحليل مصادر واستخدامات الأموال في المصرف، هـــي عملية فحص الميزانية العمومية، والتي تعكس طبيعة المركز المالي للمصرف في لحظة زمنيـــة معينة، وتندرج فيها مصادر الأموال " المطلوبات "، واستخدامات هذه الأموال " الموجـــودات "، والاختلاف بينهما يمثل حقوق المساهمين.[1]

ومن خلال فحص الميزانية العمومية للمصارف التجارية الليبية يتضح لنا أهم المصادر التي تعتمد عليها هذه المصارف في عملياتها المصرفية، كذلك أوجه استخدامات هذه المصادر.

أولاً/ المصـــــــادر

تنقسم مصادر أموال المصرف التجاري إلى مصادر ذاتية " خاصة " ، ومصادر غيـــر ذاتية " خارجية " .

1- المصـــادر الذاتيـــة

يشمل هذا البند رأس مال المصرف والاحتياطيات والأرباح غير الموزعة. وقـــد حـــدد القانون رقم (1) لسنة 2005 ، بشأن المصارف بأنه لا يقل رأس مال المصرف التجاري عـــن عشرة ملايين دينار، كما نص بأن يحتفظ كل مصرف باحتياطي لرأس المال، وأنه يرحل قبـــل إعلان الأرباح مبلغاً لا يقل عن 25% من صافي الأرباح إلى الاحتياطي المذكور إلى أن يبلـــغ نصف رأس المال المدفوع، ثم يرحل بعد ذلك مبلغاً يساوي 10% من صافي الأربـــاح حتـــى يتساوى مع رأس المال المدفوع.*

والجدير بالإشارة هنا إلى انه بعد صدور هذا القانون اتخذ مصرف ليبيا المركزي فيمـــا يتعلق بزيادة رؤوس أموال المصارف التجارية "عينة البحث" جملة من الإجراءات أهمها[2]:-

- زيادة رؤوس أموال كل من مصرف الجمهورية، الأمة، التجاري الـــوطني إلـــى 100 مليون دينار لكل منها.
- زيادة رأس مال مصرف الوحدة إلى 108 ملايين دينار.
- زيادة رأس المال مصرف الصحاري إلى 126 مليون دينار.

---

[1] R.Glenn Habbard , Money the financial system and the Economy , second Edition , California: Addison – Wesley publishing company , 1995, p302. نقلا عن وليد مجلي العواودة، مرجع سبق ذكره، ص 50

* مصرف ليبيا المركزي، قانون المصارف رقم (1) لسنة 2005.

[2] مصرف ليبيا المركزي - إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية ، المجلد 47 ، الربع الثاني، 2007 ، ص ص5-6 .

2- المصادر الخارجية

يعتمد المصرف في مزاولة نشاطه على مجموعة من المصادر الخارجية وتعد الودائع المصدر الرئيسي لأموال المصرف التجاري من المصادر الخارجية، فهي تعد بمثابة شريان الحياة إليه ، لأنها أهم مصدر للأموال فيه، ثم تليها القروض التي يحصل عليها المصرف من المصارف التجارية الأخرى أو حتى من مصرف ليبيا المركزي.

ونجد أن المصارف تحرص دائماً على تنمية ودائعها من خلال تنمية الوعي المصرفي، والادخاري و بالنظر إلى ميزانية أي مصرف تجاري في ليبيا نجد أن الودائع في هذا المصرف تنقسم إلى ثلاث أقسام هي:-

أ - **الودائع تحت الطلب:** يكون المصرف فيها على استعداد تام لتلبية طلب العميل في سحب هذا النوع من الودائع دفعة واحدة أو على دفعات، وهي كما عرفنا من خلال مصادر تمويل المصرف التجاري إنها عادة لا تدر أي عائد على صاحبها.

ب - **الودائع لأجل:** كما عرفنا بأن هذا النوع من الودائع لا يمكن التصرف فيها من قبل العميل إلا بحلول أجلها أي أن السحب منها يخضع لأجل محدد يتفق بشأنه بين صاحب الوديعة والمصرف وتدر هذه الودائع عائداً على صاحبها يتحدد بمدة الوديعة وبسعر الفائدة السائد، ففي الجماهيرية يتراوح سعر الفائدة على الودائع لأجل لدى المصارف التجارية بين 1.5% إلى 4.5% وذلك حسب مدة الوديعة.

ولعل صدور قانون المصارف الجديد قد عزز من استقلالية القرار المصرفي، فلقد صدر قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (36) لسنة 2005 بشأن تحرير أسعار الفائدة الدائنة على الودائع وترك التفاوض بشأنها بين المصرف المعني وزبونه مما منح المصارف التجارية المزيد من حرية المنافسة في التعامل مع زبائنه فيما يتعلق بتحديد هذه الأسعار.

ج - **ودائع التوفير:** هي إحدى وسائل تجميع المدخرات التي تحظى بانتشار واسع النطاق، وتتميز حسابات هذه الودائع ببعض الصفات منها صغر مبالغها وكثرة حساباتها واضطراد نموها مع نمو الوعي المصرفي وزيادة الدخل.[1]

ويعد حجم الودائع من هذا النوع متواضع مقارنة بحجم أنواع الودائع الأخرى سالفة الذكر، وعادة ما تحدد لها أسعار فائدة معقولة من أجل تشجيع الأفراد على الادخار، فنجد أن سعر الفائدة في ليبيا الذي يدفعه المصرف لزبونه مقابل ما يحتفظ به من أموال ادخارية هو

---

[1] محمد سعيد سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، بدون طبعة، الإسكندرية، 2005 ف، ص 278.

(5%) من قيمة الوديعة، وذلك حسب قانون المصارف السابق الصادر في عام 1993 ، في حين أن قانون المصارف الجديد رقم (1) لسنة 2005 ، كما ذكرنا سابقاً انه ترك حرية التفاوض بين المصرف وزبونه في تحديد سعر هذه الفائدة.

ويبين الجدول رقم (2) تطور الودائع المصرفية في المصارف التجارية الليبية، حيث نلاحظ أن حجم هذه الودائع قد زاد بشكل ملحوظ وسريع في جميع المصارف، حيث وصلت نسبة النمو لهذه الودائع من سنة 1997 إلى سنة 2006 لمصرف الصحاري إلى أكثر من 220%.

جدول رقم (2)

تطور حجم الودائع لدى المصارف التجارية الليبية عينة البحث *

المبالغ بملايين الدينارات

السنة / اسم المصرف	1997				2006				نسبة النمو من الإجمالي
	ودائع جارية	ودائع لأجل	ودائع توفير	إجمالي الودائع	ودائع جارية	ودائع لأجل	ودائع توفير	إجمالي الودائع	
مصـــرف الوحدة	916.4	169.2	51.6	1137.2	1794.0	326.1	119.8	2131.9	% 87.5
مصرف الصحاري	658.4	373.2	29.2	1060.8	2870.3	484.2	83.4	3437.3	% 224
المصرف التجاري الوطني	897.9	167.7	87.6	1153.2	1949.3	603.1	158.4	2710.8	% 135
مصرف الجمهورية	1175.2	212.9	62.1	1450.2	3054.3	797.5	174.9	4026.7	% 178
مصـــرف الأمـــة	736.6	422.0	30.8	1189.4	1188.7	535.4	69.4	1793.5	% 50

* تم الاعتماد على ميزانيات المصارف التجارية الليبية عينة البحث في استخراج البيانات الواردة بالجدول.
- الجدول من إعداد الباحث.

د- الاقتراض من المصارف:

يعتبر الاقتراض من المصارف الأخرى مورداً تعتمد عليه المصارف لمواجهة متطلبات عملياتها المصرفية سواءً كان الاقتراض من مصرف ليبيا المركزي، أو المصارف التجارية المحلية أو المصارف الأجنبية.

هـ- التأمينات النقدية المختلفة:

وتمثل مقدار الأموال التي حصل عليها المصرف من العملاء في صور تأمينات على خدمات قدمها أو سيقدمها لهم، كما هو الحال عند إعطاء كفالات أو فتح اعتمادات مستندية.

و - مخصصات مختلفة:

ويشمل بند المخصصات في قائمة الميزانية للمصرف التجاري:-

- **مخصصات إلزامية:** مقابل هبوط أسعار أوراق مالية ، والديون المشكوك فيها والديون المعدومة.
- **مخصصات إختيارية:** وتخصص لمعالجة حالات معينة مثل قروض إسكانية للموظفين ومخصص ضريبة الدخل.[1]

ز- خصوم أخرى:

ويمثل هذا البند المستحقات على المصرف.

ي- الحسابات النظامية في كشف الميزانية العمومية

هي عبارة عن حسابات لها مقابل وتمثل التزامات عرضية على المصرف ولا يدخل مجموعها مع المجموع العام للميزانية إلا أنها قد تصبح التزامات حقيقية في حالة اضطرار المصرف إلى دفع قيمتها عندما يطلب منه ذلك ، كأن يخل أحد العملاء المكفولين بالشروط التي كفله المصرف على أساسها.

وهذه الحسابات كما تظهرها الميزانية العمومية هي:-

1- تعهدات المصرف مقابل اعتمادات مستندية.

2- تعهدات المصرف مقابل كفالات لحساب العملاء .

---

[1] خالد أمين عبدالله، إسماعيل الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر بدون طبعة، عمان، 2006 ف ، ص 74.

ثانياً/ استخدامات الأموال(الأصول)

1- الأصول السائلة

تقاس الأصول السائلة بمدى إمكانية تحويلها إلى نقود جاهزة بأسرع وقت ممكن ودون تكبد أية خسائر، وتمثل الأرصدة النقدية الحاضرة خط الدفاع الأول لمواجهة السحوبات اليومية التي يتعرض لها المصرف من العملاء فهي لا توفر للمصرف أية إيرادات، وإنما يعتمد عليها كما ذكرنا في مقابلة السحوبات العادية وغير العادية.

ويعد هذا البند على رأس الأصول في قائمة الميزانية، وتشمل الأصول السائلة في ميزانيات المصارف التجارية الليبية البنود التالية:-

- النقدية بالصندوق.
- الودائع تحت الطلب لدى مصرف ليبيا المركزي والمصارف الأخرى.
- الودائع لأجل لدى مصرف ليبيا المركزي والمصارف الأخرى.
- الودائع لدى المصارف الأجنبية.

2- الاستثمارات قصيرة الأجل

يطلق عليها السيولة من الدرجة الثانية وهي نوعيات من التوظيف قصير الأجل، ذات سيولة مرتفعة، حيث يمكن تحويلها إلى نقدية في أسرع وقت و بأقل جهد و نفقة ممكنة وهي تحقق هدفاً مزدوجاً، السيولة المرتفعة لضمان السداد والاسترداد، وتحقيق العائد من الاستغلال[1]، وتتمثل الاستثمارات القصيرة في المصارف التجارية الليبية في السندات وأذونات الخزانة المحلية، وودائع لدى مصرف ليبيا المركزي، بالإضافة إلى الأوراق التجارية والاشتراكات المختلفة.

ويذكر عبد الفتاح أن المصارف التجارية تفضل الاستثمار في هذا النوع من الأصول لسببين هما:

- أن هذه الأوراق والأذونات الحكومية مضمونة وتتمتع بأمان كامل، حيث ينعدم خطر عدم القدرة على السداد.

- اتساع نطاق السوق أمام هذه الأوراق، إذا تستطيع المصارف حين تشتد حاجتها إلى النقود أن تحصل عليها بسرعة وبتكلفة ضئيلة من خلال بيع هذه الأوراق إلى عدد من تجار الأصول المالية العامة.[2]

---

[1] أسامة القولي وزينب عوض الله، اقتصاديات النقود والتمويل، دار الجامعة الجديدة ، بدون طبعة، الإسكندرية ،2005م . ص173.

[2] عبد الفتاح عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص154.

فمن هنا نجد أن المصارف التجارية لا بد لها أن توظف جزء من أموالها في شكل استثمارات قصيرة الأجل تتمثل في السندات والأذونات الحكومية، و ذلك لأنها تعد خط الدفاع الثاني بعد الأصول النقدية السائلة.

وهذا ما لخصه كل من بوندكسر وجونز حيث أكدا على ضرورة أن يوجه المصرف جزء من أمواله إلى محفظته الاستثمارية في شكل أوراق مالية، وذلك على حساب الاستثمار في الأصول الخطرة المتمثلة في القروض، حيث أن هذا الاتجاه من شأنه تخفيف العبء الملقى على رأس المال لتحقيق الأمان للمودعين.[1]

ويبلغ سعر الفائدة الذي تحصل عليه المصارف التجارية الليبية على السندات 6% في حين تبلغ علاوة الخصم على الأذونات 5.5%.[2]

3- الائتمان

ينقسم الائتمان في ميزانية المصرف التجاري إلى الآتي:-

أ) القروض والسلفيات: يعد الإقراض من مجالات الاستثمار الرئيسية للمصرف ، فالقرض هو عبارة عن مبلغ من المال يقدمه المصرف إلى الزبون لقاء ضمانات شخصية وعينية ، بعد الاتفاق على مقدار القرض والفائدة المترتبة عليه وموعد السداد.[3]

وتعتبر القروض أكبر بنود الأصول على الإطلاق، وتتعلق بتوظيف حقيقي ، يحقق عائداً مناسباً ولكنها في نفس الوقت تمثل خطورة معينة.[4]

وبعد منح القروض من قبل المصارف التجارية بمثابة الوظيفة الثانية بعد قبول الودائع، فبعدما تقبل هذه المصارف أنواع الودائع المختلفة من العملاء، تقوم باستثمار هذه الأموال، وتأتي القروض على رأس هذه الاستثمارات، وذلك لأنها تعد أكثر الأصول ربحية، ولكي يحصل المصرف على هذه الربحية المتمثلة في العائد المتحقق من منح القروض للعملاء، فلابد للمصرف أن يدرس عميله جيداً من أجل الحفاظ على هذه الأموال التي تعد أموال الغير، لأن هذا النوع من الاستثمارات عادة ما يكون محفوف بالمخاطر، وهذا يرجع إلى العلاقة الطردية ما بين العائد والمخاطرة، فكلما زادت حجم المخاطرة على الأموال المستثمرة زاد حجم العائد المتحصل عليه من هذه الاستثمارات، وهذا يقودنا إلى الطريقة التي تعمل بها المصارف لجذب العملاء الجيدين لمنحهم القروض المختلفة، ولعل إقبال العملاء وزيادة حجم القروض يتوقف

---

[1] منير هندي وسيف السويدي، مرجع سبق ذكره، ص (9) .

[2] التقرير السنوي (31) لمصرف الوحدة عن السنة المالية المنتهية في 2001/12/31.

[3] محمد ابراهيم نور، مرجع سبق ذكره، ص227.

[4] أسامة القولي وزينب عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص174.

على عدة عوامل لخصها "تور" في النشاط الاقتصادي واستقراره، العائد المتوقع من القـرض، أسعار الفائدة، حجم الودائع المصرفية وضمان القروض.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن زيادة حجم القروض له علاقة بالمحددات الإئتمانيـة التـي تفرضها السلطات النقدية، فكلما كان هناك تقييد للمصارف في حجم الإئتمـان أدى ذلـك إلـى انخفاض حجم القروض الممنوحة للعملاء، ويحدث العكس عندما تتعزز ثقـة هـذه الـسلطات بالمصارف، وذلك بتعزيز القرار المصرفي، ولعل أهم المحددات التي تؤثر في حجم الإئتمـان، نسبة الإحتياطي النقدي الإلزامي، الذي توجبها السلطات النقدية على المصارف التجارية، وكذلك نسبة السيولة القانونية، ونسبة التسهيلات الممنوحة للعميل أو الشركات الأجنبية.

وحددت هذه النسب في ليبيا من قبل مصرف ليبيا المركزي، وذلك على النحو التالي:-

- نسبة الإحتياطي النقدي الإلزامي على الخصوم الإيداعية*:

7.5% على الودائع لأجل و التوفير

15% على الودائع تحت الطلب والأرصدة غير المستعملة والاعتمادات المكشوفة .

- نسبة السيولة القانونية:

15% على إجمالي الخصوم الإيداعية

وسيتم التطرق إلى هذه النسب بشيء من التفصيل في الفصل القـادم والـذي يتعلـق بالسيولة المصرفية .

كما يشمل منح الائتمان من قبل المصارف التجارية شكل التسليف وذلك عن طريق فتح الإعتمادات المستندية للعملاء.

ب) الأوراق التجارية المخصومة

وتشمل الأوراق التجارية المستندية والعادية والتي تستحق الدفع حتى تاريخ الميزانية ، ولا تشمل كلاً من السندات الأذنية التي يحصل عليها المصرف من العميل في شكل تعهد بـدفع مبلغ معين في التاريخ المحدد ، والأوراق التجارية المخصومة التي حل ميعاد اسـتحقاقها ولـم تدفع بعد.[1]

---

* تشير هنا إلى أن المادة (57) من القانون رقم (1) لسنة 2005ف، بشأن المصارف. لم تحدد نسبة معينة للإحتياطي الإلزامي بل ترك أمر تحديدها لمصرف ليبيا المركزي، وفقاً للظروف المصرفية السائدة، ولكن تعد النسب المذكورة أعلاه هي النسب المعمول بها خلال فترة الدراسة ولم يطرأ عليها أي تغيير.

[1] عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبوقحف، مرجع سبق ذكره، ص 217.

4- الأصول الثابتة

وتشمل ممتلكات المصرف وأصوله الثابتة من أثاث وسيارات وغيرها، وذلك بعد خصم الإستهلاكات الخاصة بها وفقاً للقواعد المقررة.

5- الأصول الأخرى

وتشمل هذه المجموعة القيود تحت التسوية والإيرادات المستحقة، والمصروفات المدفوعة مقدماً ومصروفات التأسيس والتأمينات والعهد والممتلكات التي آلت ملكيتها للمصرف وفاءاً لديونه وغير ذلك من الحسابات المدينة التي لا تدرج تحت أي من المجموعات المحاسبية في جانب الأصول من قائمة الميزانية.[1]

الخلاصة:

تناول الفصل الثاني المفهوم الواسع للجهاز المصرفي بشكل عام والمصارف التجارية بشكل خاص، حيث تم التطرق في المبحث الأول من هذا الفصل إلى ماهية الجهاز المصرفي والدور الذي يقوم به لخلق وسائل الدفع في المجتمع من خلال إصدار النقود القانونية من قبل المصرف المركزي، وقبول الودائع ومنح القروض عن طريق المصارف التجارية بالإضافة إلى مكونات الجهاز المصرفي الأخرى المتمثلة في المصارف المتخصصة التي تلعب دوراً حيوياً في عملية التنمية، كما تم التعرف في هذا المبحث على ماهية المصارف وأنواعها من حيث شكلها القانوني وطبيعة نشاطها وجنسيتها، أما المبحث الثاني فتناول مفهوم المصارف التجارية بشكل واسع ومنطلق التسمية، وبعدها تم التعرض إلى ماهية المصارف التجارية وتقديم مجموعة من التعاريف لها بغية الوصول إلى تعريف شامل لهذا النوع من المصارف، كما تم تحديد أهم الأعمال والأنشطة التي تتميز بها المصارف التجارية عن المصارف المتخصصة والمنشآت المالية الأخرى، بالإضافة إلى وظائفها وأهدافها التي تسعى لتحقيقها، كما تم التعرض إلى مصادر تمويل المصرف التجاري، حيث تم تصنيف هذه المصادر التمويلية إلى مصادر داخلية ومصادر خارجية، وفي المبحث الثالث من هذا الفصل تم التطرق إلى واقع المصارف في ليبيا وتقديم لمحة تاريخية عن نشأتها، كما تناول هذا المبحث هيكل الجهاز المصرفي الليبي وأهم مكوناته بالإضافة إلى التغيرات التي طرأت على هذا الجهاز، بعدها تم التركيز على المصارف التجارية الليبية باعتبارها محل الدراسة، وطبيعة الأنشطة التي تقوم بها هذه المصارف، كما تم التعرض إلى مصادر واستخدامات المصارف التجارية الليبية، وتطور حجم الودائع لدى مصارف العينة طيلة فترة الدراسة بشكل مقارن.

---

[1] خالد وهيب الراوي، إدارة العمليات المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص 262.

الفصل الثالث

التحليل المالي والسيولة والربحية في المصارف

مقدمة

يسعى المصرف كغيره من المؤسسات والمشاريع الأخرى التي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطرة إلى زيادة قيمة ثروة مالكيه، وذلك من خلال توظيف أمواله والأموال التي حصل عليها من المصادر المختلفة في شكل استثمارات قصيرة وطويلة الأجل تكون مدروسة بشكل علمي وموضوعي تقل فيها درجة المخاطرة قدر الإمكان، لأن أغلب هذه المصادر عادةً ما تكون أموال للغير.

ولعل الأسلوب العلمي والموضوعي هنا يتمثل في استخدام أساليب التحليل المالي بهذه المصارف من خلال تحليل وتفسير المعلومات والبيانات المالية للوصول إلى نتائج تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات الرشيدة وتعد النسب المالية من أهم الأساليب المستخدمة في التحليل المالي، لما لها من أهمية في تحديد مستوى السيولة بالمصرف عن طريق مؤشرات السيولة، وكذلك تقييم أدائه باستخدام مؤشرات الربحية.

وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول التحليل المالي بالمصارف، وخصص المبحث الثاني لمفهوم السيولة وأهم مصادرها والمؤشرات التي يمكن من خلالها احتساب نسب السيولة في المصارف التجارية، أما في المبحث الثالث سيتم التعرف على مفهوم الربح والربحية، وأهم إيرادات ومصروفات المصارف التجارية والمؤشرات المستخدمة في قياس ربحيتها.

المبحث الأول: التحليل المالي للمصارف

ماهية التحليل المالي:

يعرف التحليل المالي على أنه " عملية معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المؤسسات التجارية في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل ".[1]

من خلال التعريف نستطيع أن نحدد الهدف من التحليل المالي وهو التعرف على أهم مواطن القوة في المنشأة من أجل تعزيزها والاعتماد عليها وكذلك مواطن الضعف فيها لوضع علاج لها من خلال معرفة المسببات لهذا الضعف.

كما يتضح لنا من مفهوم التحليل المالي أنه يعتمد على بيانات مالية منشورة بالقوائم المالية يتم تحليلها من أجل الوصول إلى معلومات يمكن الاعتماد عليها.

ويرى حجير أن التحليل المالي هو أداة لتفسير القوائم والبيانات المالية ومعرفة العلاقة بين مضامينها ومدلولات الأرقام الواردة فيها.[2]

ويرى البعض أن التحليل المالي يمكن الإدارة من ضبط الأداء من فترة لأخرى وتحديد البيانات التي تساعد في تخطيط الاتجاهات المستقبلية للمنشأة.[3]

أهمية التحليل المالي :

إن أهمية المعلومات التي يوفرها التحليل المالي جعلت منه مجال اهتمام الكثير من الأطراف، فهو يقدم المعلومات التي تساعد في اتخاذ قرارات مستقبلية بعد الوقوف على نتائج الماضي والحاضر من خلال استخدام المؤشرات المناسبة لاحتياجات الأطراف المختلفة من قبل المحلل المالي لقوائم المصرف التجاري وهذه الأطراف هي:

1 ــ إدارة المصرف

تهتم إدارة المصرف بالتحليل المالي لأهداف التخطيط والرقابة فتضع معايير ونسب معينة تطلب من القائمين على التنفيذ التقيد بها وتعمل في نهاية كل فترة محددة على مقارنتها بالأرقام الفعلية لاكتشاف الانحرافات عن الخطط وتصحيح مسارها، وتستطيع إدارة المصرف من خلال التحليل المالي معرفة درجة توظيف الأموال لديها ومدى تحقيقها للأرباح ومتطلبات السيولة .[4]

---

[1] خليل الشماع وخالد عبدالله أمين، التحليل المالي للمصارف، اتحاد المصارف العربية، بدون طبعة : 1990، ص10.

[2] إسماعيل حجير، البيانات المالية والتحليل المالي والائتماني، البنوك في الأردن، العدد "6"، المجلد "22"، يوليو : 2002، ص16.

[3] نبيل شاكر وأحمد حسن الزهري، التمويل والإدارة المالية، مطابع الدار الهندسية، القاهرة : 2000، ص136.

[4] زياد سليم رمضان ومحفوظ أحمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص263.

ويضيف الشماع أن من الأسباب التي تجعل الإدارة تهتم بالتحليل المالي، أنها عندما تقوم بإعداد الميزانية العمومية وقائمة الدخل وكذلك قائمة التدفقات النقدية، فهي تعمل على تحليل وضعية كل قائمة مالية وبالتالي معرفة حجم السيولة الملائم الذي تسعى إلى تحقيقه وكذلك إدارة الموجودات والمطلوبات وحق الملكية بصورة تدر عليها نقداً يكيفها لمواجهة التزاماتها عند الاستحقاق من خلال أدوات التحليل المالي.[1]

2 ـ المصرف المركزي

يتولى المصرف المركزي عملية الإشراف والتوجيه والرقابة بالنسبة لوحدات الجهاز المصرفي " المصارف " وتفيد مؤشرات التحليل المالي المختلفة والمجمعة من المصارف العاملة في تسهيل مهام الرقابة والمتابعة المنوطة بالمصرف المركزي، كما تفيد المؤشرات المستخرجة من تحليل قوائم المراكز المالية المقدمة من المصارف في التعرف على الاتجاهات الاقتصادية السائدة في الدولة، والتي تقدم الأساس الذي يحدد المصرف المركزي بمقتضاه تعليماته إلى المصارف بشأن السيولة أو السياسة الائتمانية أو السياسية الاستثمارية وغيرها.[2] وفي ليبيا تختص إدارة الرقابة على المصارف و النقد بمصرف ليبيا المركزي بالرقابة على مدى تقيد المصارف التجارية بتطبيق النسب التي يحددها لها من خلال الإطلاع على المراكز المالية لهذه المصارف، للتعرف على حجم السيولة الفعلي لدى المصرف وكذلك معدلات الربحية المحققة وحجم الائتمان الممنوح، ولعل الاهتمام المتزايد والتطوير الذي شهدته إدارة البحوث والإحصاء بمصرف ليبيا المركزي من دعم وإمكانات في سبيل توفير المعلومات اللازمة عن المصارف التجارية خير دليل على أهمية المعلومات المستخرجة من القوائم المالية باستخدام أدوات التحليل المالي، وتختص إدارة البحوث والإحصاء بتجميع البيانات الخاصة بالمصارف التجارية ووضعها في قوائم مالية موحدة، والتعريف بأهم التطورات النقدية والمصرفية، ومعرفة وضع السيولة لدى المصارف والاحتياطي النقدي الإلزامي ومعدلات النمو في مصادر الأموال واستخداماتها للمصارف التجارية باستخدام مؤشرات مالية خاصة يحددها مصرف ليبيا المركزي يطلق عليها أدوات السياسة النقدية وبالتالي يتم عرض البيانات النهائية التي تم الحصول عليها بشكل ميسر، يمكن الأطراف المختلفة التي تهتم بهذه البيانات من استخدامها والاعتماد عليها عن طريق الأعداد المختلفة للنشرات الاقتصادية التي تصدرها هذه الإدارة.

---

[1] خليل الشماع، الإدارة المالية، مطبعة الزهراء، الطبعة الثانية، بغداد : 1974 ـ 1975، ص 85 .

[2] حلمي سلام، محاضرات في محاسبة البنوك التجارية، دار النهضة العربية، بدون طبعة، بيروت : 1975، ص 180.

3 ـ المودعون:

المصرف هو منشأة مالية تقبل الودائع من الجمهور وتوظف معظمها في القروض والاستثمارات، فالإيداع هو الركن الأول في عمل المنشأة المصرفية، ويعمل المصرف على أساس الرافعة المالية، توظيف الأموال من المودعين بما يعود عليه بربح صاف يفوق تكلفة الحصول على الودائع، وبسبب هذه الطبيعة الخاصة لهيكل تمويل المصرف فإن للمودعين مصلحة كبيرة في توفر السيولة بمستويات مناسبة وبدون أن تكون هناك احتياطيات نقدية فائضة عن حاجات المصرف، وبالتالي تعرضه إلى خسائر تشغيلية تضعف من متانة رأس المال كما يهتم المودعون بطبيعة محفظة موجودات المصرف، لأنها تعكس في مكوناتها النسبية قدرة المصرف على التوفيق بين السيولة والربحية وقدرته كذلك على تحقيق درجة من التنويع في موجودات مختارة تمتاز بالجودة ومستندة إلى دراسة المراكز الائتمانية للجهات المقترضة أو المصدرة للاستثمارات .[1]

4 ـ المساهمون:

من الأطراف التقليدية المهتمة باستخدام مؤشرات التحليل المالي أصحاب رأس المال "المُلاك" الذين يرغبون أساساً في قياس مدى متانة المركز المالي للمشروع والحكم على مدى كفاءة إدارة المشروع وتقييم أداءها .[2]

ويضيف البعض أن على المساهمين لكي يتمكنوا من معرفة مصير أموالهم لابد لهم من الإطلاع على نتائج أعمال المصرف وميزانيته، وكذلك على المعدلات والنسب المالية التي تطمئنهم على أموالهم .[3]

ويرى آخرون أن حملة الأسهم هي تلك الفئة التي تتحمل القدر الأكبر من المخاطر سواء في حالة التصفية أو اقتسام الأرباح، إذ نجدهم آخر المطالبين بحقوقهم تجاه المصرف ولهذا نجدهم يهتمون بسلامة المركز المالي لمصرفهم والتأكد من أن أموالهم تجري إدارتها بكفاءة وفاعلية تحقق لهم أكبر قدر من العائدات، كما يقدم التحليل المالي لهذه الفئة المعلومات اللازمة للإجابة على استفساراتهم ومساعدتهم على اتخاذ القرارات المتعلقة بتوجيه استثماراته.[4]

---

[1] خليل الشماع وخالد أمين عبدالله، مرجع سبق ذكره، ص49 .

[2] حلمي سلام، مرجع سبق ذكره، ص183.

[3] زياد سليم رمضان ومحفوظ احمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص 263 .

[4] تغريد صلاح الدين عميرة، كفاءة البنوك التجارية في الأردن من منظور جزئي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان : 1992، ص43.

ويستخلص الباحث أن هذه الفئة " المساهمون " تهتم بجانب الربحية ومقدار الأرباح الموزعة على الأسهم التي يمتلكونها في رأس المال، وذلك من خلال توظيف الأموال الذاتية والخارجية للمصرف، أما الفئات الأخرى مثل المودعين يهمهم توفر السيولة اللازمة في رصيد المصرف وبشكل مستمر حفاظاً على أموالهم .

5 ــ السلطة الضريبية:

تهتم السلطة الضريبية والتي تمثلها الدولة بجانب التحليل المالي الذي يقدم لها مصادر الإيرادات بالمصرف، وكذلك أوجه استخدام هذه المصادر من أجل معرفة الأرباح المتحققة وقيمة المصروفات للوصول إلى هذه الأرباح، وذلك لتحديد مبلغ الضريبة المستحقة على المصرف، فالتقارير المالية السنوية التي تعدها وتنشرها المصارف والمرفقة بتحاليل مالية مفصلة تساعد بشكل كبير السلطة الضريبية في تأدية مهامها بالشكل المطلوب .

6 ــ الجمهور:

يشير الشماع وعبد الله إلى أن الجمهور المتعامل مع المصارف هو المستفيد الأول والأخير من الخدمات المصرفية، ولكي يستطيع الجمهور متابعة أوجه نشاط المصرف فإنه يعتمد على نتائج التحليل المالي من خلال مجموعة الأساليب المستخدمة في هذا التحليل، والتي تبين للجمهور المتعامل مدى النجاح المتحقق في العمليات المتخصصة التي قام بها المصرف وتشكيلة الخدمات التي قدمها وقام بتطويرها وتنويعها لصالح الجمهور. (1)

وبشكل عام يمكن القول أن المعلومات التي يقدمها التحليل المالي للأطراف ذات العلاقة بالمصرف، تتمثل في :-

1 ــ التعرف على حجم السيولة التي يتمتع بها المصرف من خلال مؤشرات السيولة .

2 ــ التعرف على حجم الربحية المتحققة في المصرف " مؤشرات الربحية "

3 ــ التعرف على حجم الائتمان الممنوح من قبل المصرف " السياسة الائتمانية"

4 ــ التعرف على حجم المخاطر التي يتعرض لها المصرف أو سيتعرض لها في المستقبل إن وجدت.

5 ــ التعرف على نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي المصادر التمويلية للمصرف .

6 ــ التعرف على مواطن القوة والضعف في عمليات التوظيف والتمويل .

---

(1) خليل الشماع وخالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص51 .

خطوات التحليل المالي

في ضوء الأهمية الخاصة التي تتمتع بها القوائم المالية في اتخاذ القرارات فإن عملية تحليل تلك القوائم تقوم على ثلاث خطوات رئيسية :

1 ــ التصنيف : ويتم في هذه الخطوة غربلة البيانات والمعلومات وتجزئة تلك البيانات إلى مجموعات محددة متجانسة تمكن المحلل المالي من القيام بإجراءات التحليل المالي .

2 ــ المقارنة : وتشمل هذه الخطوة عملية المقارنة بين أرقام المجموعات الجزئية والمجموعات الكلية لاكتشاف العلاقات بين أرقام تلك المجموعات ومقارنتها مع إجمالي المجموعات .

3 ــ الاستنتاج : وهنا يقوم المحلل المالي بدراسة العلاقات التي تم اكتشافها لمعرفة أسباب هذه العلاقات، وحجمها واتجاهها وآثارها لإيجاد أفضل الوسائل والحلول لعلاج المشكلات المختلفة .[1]

البيانات المالية المستخدمة في التحليل المالي:

إن عملية التحليل المالي ما هي في الحقيقة إلا تحليل للقوائم المالية، والتي تعد مخرجات النظام المحاسبي، ولذلك فإن نتائج التحليل رهينة بمحتويات القوائم التي تم تحليلها، فبالتالي تعد البيانات المالية بهذه القوائم من أهم البيانات المستخدمة في التحليل المالي، كما أن المعدلات والنسب والمؤشرات التي يتم الحصول عليها من عملية التحليل للقوائم المالية تتأثر بشكل أساسي بالمبادئ المحاسبية التي على أساساها تم إعداد هذه القوائم المالية.[2]

وتجدر الإشارة إلى أن القوائم المالية التي يعتمد عليها المحلل المالي في الوصول إلى نتائج التحليل تتمثل في:ـ

1 ــ الميزانية العمومية " قائمة المركز المالي "

تعد قائمة المركز المالي مهمة في التحليل المالي كونها تشكل مصدراً غنياً للبيانات التحليلية، فالأدوات المستخدمة في التحليل تعتمد أغلبها على البيانات الواردة بقائمة المركز المالي .

2 ــ قائمة الدخل :

تعد قائمة الدخل من القوائم المالية المهمة في المحاسبة والتحليل المالي وهي أشبه بشريط سينمائي يبين العمليات التي تمت في المصرف خلال سنة مالية، وتعتبر العناصر التالية من أهم بنود قائمة الدخل المستخدمة في التحليل المالي:ـ

---

[1] محمد فضل ملحم، أساسيات التحليل المالي، البنوك في الأردن، العدد "4"، المجلد "22"، مايو : 2003، ص 90 .

[2] ندوة بعنوان " الأساليب المتقدمة في التخطيط المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية " تحت إشراف "الخبراء العرب في الهندسة والإدارة، المركز العربي للتطوير الإداري، "القاهرة، الفترة من 14ــ2007/4/25، ص 24.

أ ــ الإيرادات : والتي تحققت عن العمليات المختلفة التي أعدت عنها القائمة .

ب ــ المصروفات : والتي تكبدها المشروع خلال الفترة التي أعدت عنها القائمة .

ج ــ مجمل الربح : والذي يمثل الفرق بين الإيرادات والمصروفات المتعلقة بنشاط المشروع بشكل مباشر .

د ــ صافي الربح أو الخسارة : ويمثل الفرق بين الإيرادات والمصروفات .

3 ــ قائمة التدفقات النقدية :

يرى البعض أن الهدف الأساسي من إعداد قائمة التدفق النقدي هو التنبؤ بحجم وأوقات دخول وخروج التدفقات النقدية من وإلى المنشأة خلال فترة زمنية، إضافة إلى تزويد المحلل المالي بمعلومات على أساس نقدي حول النشاطات التشغيلية والتمويلية والاستثمارية.[1]

ويضيف الباحث هنا أن جل نشاط المصارف يعتمد على منح الائتمان سواء كان عن طريق الاستثمارات القصيرة الأجل، أو منح القروض، فهنا لا بد على إدارة المصرف أن تتفهم جيداً آلية التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة، فمثل هذا الكشف النقدي يفيد وبشكل كبير في معرفة حجم التدفق النقدي الداخل والذي يمثل حجم السيولة الذي يمكن أن تتوفر للمصرف في وقت معين، وكذلك حجم التدفق النقدي الخارج أي حجم السيولة المدفوع في وقت معين، فمن هنا بالإمكان تحديد قيمة العجوزات والفوائض النقدية للمصرف والتي تساعد المصرف على الكيفية التي يمكن من خلالها منح الائتمان من قيمة ومدة وطريقة للسداد.

4 ــ قائمة الأموال:

ويطلق عليها قائمة مصادر واستخدامات الأموال، وتعرف على أنها الزيادة في المطلوبات أو النقص في الموجودات، فالمطلوبات تمثل مصادر للتمويل والزيادة فيها تعني الحصول على تمويل، أما الموجودات فهي استثمارات ونقصانها يعني تصفية للاستثمارات ينتج عنها أموال .[2]

ويضيف الشماع أن تفسير التغيرات الحاصلة في صافي رأس مال التشغيل الغرض الأساسي وراء إعداد كشف مصادر واستخدامات الأموال ذلك لما لهذه التغيرات من اثر في

---

[1] محمد فضل مطعم، مرجع سبق ذكره، ص92 .

[2] ندوة بعنوان " الأساليب المتقدمة في التخطيط المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية "، الخبراء العرب في الهندسة والإدارة، مرجع سبق ذكره، ص154.

مجمل النشاط، الأمر الذي يساعد في رسم سياسة مالية للمستقبل والسيطرة على صافي رأس مال التشغيل وإدارة الموجودات بكفاءة .[1]

ويرى الباحث أن هذه القائمة تفيد في معرفة التغير الذي طرأ على حجم المطلوبات وحجم الموجودات رقماً ونسبه، ويشترط في استخدام هذه القائمة توافر ميزانيتين لسنتين متتاليتين من أجل تحديد حجم التغير الذي طرأ على كل بند من بنود هذه القائمة والذي تعجز القوائم المالية المحاسبية الأخرى عن إظهاره، الأمر الذي يساعد الإدارة على معرفة مواطن الضعف ومواطن القوة في البيانات الواردة بالقوائم المالية .

أغراض التحليل المالي:

للتحليل المالي عدد من الأغراض نلخصها فيما يلي:-

1. تحليل القدرة على السداد أو اليسر المالي، أو مدى سلامة المركز المالي وكذلك تحليل السيولة، وهذا يعني استخراج واستخدام مجموعة من المؤشرات أو المعدلات أو النسب تهدف أساساً للوصول إلى حكم حول مدى قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها، سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل، ومعظم هذه المؤشرات يمكن الحصول عليها من تحليل قائمة المركز المالي للمشروع بالإضافة إلى بعض المؤشرات من بيانات قائمة الدخل.
2. تحليل الربحية أو العائد على الاستثمار وهذا يعني استخراج مجموعة من المؤشرات أو المعدلات أو النسب تهدف أساساً للوصول إلى حكم حول مدى قدرة المشروع على تحقيق عائد (ربح) على الأموال المستثمرة حالياً وكذلك التنبؤ بهذه القدرة في المستقبل ولا شك أن تحليل الربحية عملية تجمع بين استخدام بيانات من قائمة الدخل (الربح) وقائمة المركز المالي (الاستثمار) لاحتساب المعدلات أو النسب والتي تستخدم في الوصول إلى الحكم على معدلات الربحية المحققة والمتوقعة.
3. تحليل التدفقات النقدية أو تحليل التغيرات في رأس المال العامل، أو تحليل التغيرات في المركز المالي، وهذا يعني أن موضوع التحليل يركز على جانب معين من جوانب المركز المالي سواء كانت النقدية أو رأس المال العامل.
4. تحليل النشاط ومعدلات الدوران.
5. تحليل الهيكل التمويلي .[2]

---

[1] خليل الشماع، الإدارة المالية، مرجع سبق ذكره، ص 411.

[2] ندوة بعنوان " الأساليب المتقدمة في التخطيط المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية "، الخبراء العرب في الهندسة والإدارة، مرجع سبق ذكره، ص 26 .

أساليب التحليل المالي

هناك عدة أساليب يمكن للمحلل المالي استخدامها في عملية التحليل، وللمحلل المالي أن يفضل أي أسلوب على الآخر أو إتباعها معاً في ضوء البيانات المالية المتاحة له، والهدف من التحليل، ولعل أهم أساليب التحليل المالي هي :-

أولاً : التحليل المالي المقارن:

ويقوم هذا التحليل على أساس المقارنة بين أكثر من قائمة مالية ولعدد من الفترات الزمنية لنفس المنشأة وذلك بمقارنة كل بند في القائمة المالية مع مثيله في الفترات الأخرى وإيجاد التغير الحاصل " سلباً أو إيجاباً " في كل بند وبشكل أرقام مطلقة أو نسب مئوية، كما يمكن إجراء عملية مقارنة لبنود القوائم المالية لفترة زمنية معينة لمنشأة ببنود القوائم المالية لذات الفترة لمنشأة أو مجموعة من المنشآت الأخرى التي تنتمي إلى نفس الصناعة بهدف معرفة التغيرات واتجاهاتها في كل بند من بنود القائمة المالية موضوع التحليل .[1]

ثانياً : التحليل المالي بالنسب

تعتبر النسب المالية أداة تحليلية بغرض إلقاء الضوء على التغيرات غير المتوقعة في البيانات المالية، وهي تتطلب فحصاً دقيقا وتفسيراً واضحاً للعلاقات الموجودة فيما بين بنود القوائم المالية في نقطة معينه، أو على مدار عدة فترات زمنية مختلفة .[2]

والنسب المالية ليست لها دلالة في حد ذاتها ولا تمثل غاية نهائية بل هي أداة مفيدة لإبراز ما يحيط بالعلاقات المالية من تغير .

والتحليل المالي باستخدام النسب يعد من أكثر أساليب التحليل شيوعاً وانتشاراً للحكم على نتائج أعمال المنشأة من حيث الأرباح، والكفاءة، والسيولة، فالمستثمرون يهتمون بالقوة المالية للمنشأة والأداة التشغيلي أما الدائنون فيهتمون بالمقدرة على الدفع والهيكل التمويلي، وتهتم الإدارة بالأداء والانحرافات على الأنماط المحددة، ويقوم هذا الأسلوب على أساس إيجاد طبيعة العلاقات التي تربط بين بنود القوائم المالية المختلفة من خلال الحصول على نسب عادية أو مئوية اعتماداً على هدف المحلل المالي، وتتم مقارنة هذه النسبة بغيرها من النسب بالنسبة للسنوات الأخرى للمنشأة ذاتها أو المنشآت المماثلة لها .[3]

---

[1] محمد فضل ملحم، مرجع سبق ذكره، ص 93.

[2] أحمد موسى، دور النسب المالية في تقييم الأداء، المدير العربي، إصدارات المعهد القومي للإدارة العليا، العدد "53"، أكتوبر: 1975، ص 82.

[3] محمد فضل ملحم، أساسيات التحليل المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص 93 .

أنواع النسب المالية

1. نسب السيولة .
2. نسب النشاط .
3. نسب التغطية .
4. نسب الربحية .
5. نسب النمو .

اكتفى الباحث هنا بذكر النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي دون التطرق إلى المعادلات الرياضية لهذه النسب، وبما أن موضوع البحث يعتمد على النسب المالية في المصارف، فإننا سوف نتناول بشئ من التفصيل في المبحثين القادمين أهم النسب المالية التي تستخدمها المصارف التجارية والمتعلقة بوضع السيولة ومعدلات الربحية في هذه المصارف.

ويرى البعض أن التحليل المالي باستخدام النسب المالية يتصف ببعض العيوب والتي تؤخذ عليه وهي:

1 ــ النسب المالية عبارة عن قسمة رقم على رقم آخر وبالتالي فإن التغير في هذه النسب يكون سببه تغير البسط أو المقام أوكلاهما معاً، فقد يتغير البسط والمقام بنفس النسبة ثم لا تتغير قيمة المعدل، فقيمة البسط أو المقام تمثل أرصدة في يوم أو ساعة محددة وبالتالي يمكن إجراء تعديلات كبيرة عليها قبل نقل الأرصدة مثل الاقتراض ليوم واحد ثم إعادة السداد في اليوم التالي .

2 ــ الاعتماد على المؤشرات المالية منفردة قد يؤدي إلى نتائج مضللة في بعض الأحيان وبالتالي لابد من وضع الأرقام في شكل مقارن للحصول على نتائج ومؤشرات مفيدة .

3 ــ النسب المالية تبنى على أرقام القوائم المالية المتمثلة في الميزانية وقائمة الدخل، حيث تمثل الميزانية أرصدة وتمثل قائمة الدخل حركة، ولا شك أن للأرصدة مضمونات مختلفة عن مضمونات الحركة وبالتالي فإننا لا ننسب نظير بنظير.

4 ــ النسب المالية لا تشير إلى تحليل حالة كيان مستمر مستقبلاً.[1]

كما يضيف هندي أن من ضمن المشاكل الخاصة بالتحليل المالي هي مشكلات الاعتماد على القوائم المالية، حيث ذكر أن قائمة الميزانية العمومية وقائمة الدخل والتي تركز أساليب التحليل المالي على بنودها أنها تعاني من بعض نقاط الضعف التي تمتد آثارها إلى أدوات التحليل المالي، ولعل أهم نقطة حددها هندي هي أن القيمة الدفترية لبعض الأصول الثابتة

---

[1] كمال فتحي عبد اللطيف، التحليل المالي مثله وما عليه، المحاسب القانوني، عمان، العدد "109"، الربع الأول: 1990، ص26 .

أحياناً تكون مساوية للصفر بالرغم من أنها لا تزال تعمل في خطوط الإنتاج وتسهم في تحقيق الأرباح.[1]

مجالات التحليل المالي :

1 ــ التحليل الائتماني : يقوم بهذا التحليل المقرض وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقترض " المدين " وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استناداً إلى نتيجة هذا التقييم .

2 ــ التحليل الاستثماري: إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجالات تقييم الاستثمار في أسهم الشركات، وسندات القرض، ويعتبر هذا الأمر ذا أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها.

3 ــ تحليل الاندماج والشراء: ينتج عن الاندماج والشراء تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر معاً، ففي حالة رغبة شركة شراء شركة أخرى تتولى الإدارة المالية للمشتري عملية التقييم، وفي نفس الوقت تتولى الإدارة المالية للبائع القيام بنفس عملية التحليل لأجل تقييم العرض المقدم والحكم على مدى مناسبته.

4 ــ تحليل تقييم الأداء: تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات تساعد إلى حد كبير في تحقيق هذه الغاية لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة وكفاءتها في إدارة موجوداتها وتوازنها المالي، وسيولتها، وكذلك أدائها بشركات أخرى تعمل في نفس المجال أو في مجالات أخرى.

5 ــ التخطيط: تعتبر عملية التخطيط للمستقبل أمراً ضرورياً لكل مؤسسة وذلك بسبب التعقيدات الشديدة التي تشهدها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات، وذلك من خلال وضع تصور لأداء الشركة المتوقع بالاسترشاد بأدائها السابق، وهنا تلعب أدوات التحليل المالي دوراً مهماً في هذه العملية من حيث تقييم الأداء السابق وتقدير الأداء المتوقع.[2]

---

[1] منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الثالثة: 2004، ص117.

[2] مسلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية، www.muflehakel.com

المبحث الثاني: السيولة

ماهية السيولة

تعددت التعاريف المتعلقة بالسيولة وذلك لتعدد مفاهيمها وتعني السيولة بالمفهوم الاقتصادي الشامل: عرض النقد المكون من النقد.[1]

أما السيولة بمفهومها المجرد فهي القدرة على توفير الأموال لمواجهة الالتزامات التعاقدية، ومتطلبات العملاء غير التعاقدية بأسعار مناسبة في كل الأوقات.[2]

ويرى آخرون إن مقدار سيولة أي مال يتوقف على سهولة تحويله إلى نقود فكلما ازدادت هذه السيولة ازدادت سيولته، والنقود هي أكثر الأموال سيولة.[3]

و ميّز الحصادي بين مفهومي النقدية والأموال، حيث ذكر أن مفهوم النقدية يمثل الأصول النقدية بالخزينة، ولدى المصارف بالإضافة إلى البنود الأخرى التي يمكن تحويلها بسرعة إلى نقدية كالاستثمارات قصيرة الأجل، بينما يرتبط مفهوم الأموال بمفهوم رأس المال العامل الذي يمثل الفرق بين الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة.[4]

وذكر البعض أن مفهوم السيولة ينبثق من إحدى المفهومين الاتيين:-

أ- المفهوم الكمي:-

إذ ينظر إلى السيولة من خلال كمية الأصول الموجودة التي يمكن تحويلها إلى نقد في وقت ما خلال الدورة التجارية، ومقارنتها بالاحتياجات النقدية لتلك الفترة.

ب- مفهوم التدفق:-

إذ ينظر للسيولة على إنها الموجودات القابلة للتحويل إلى نقد خلال فترة معينة مضافاً إليها ما يمكن الحصول عليه من المصادر الأخرى للأموال.[5]

ويذكرRose أن الأصل المالي السائل هو ذلك الموجود الذي يمكن تداوله في السوق بسرعة، بالإضافة إلى أن اتجاهات سعره تتصف بالاستقرار طوال الوقت وإلى إمكانية استعادة قيمته، بمعنى أن حامل هذا الموجود يستطيع إعادة بيعه واستعادة أمواله بخسارة قليلة، لأن الموجودات المالية التي تتصف بالسيولة تكون مخاطرها قليلة، وتحقق عوائد مالية ضئيلة مقارنة بالموجودات غير السائلة.[6]

---

[1] مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، التقرير "48" : 2004، ص82.

[2] مفلح عقل، إدارة السيولة في البنوك التجارية الأردنية، WWW.MUFLEHAKEL.COM

[3] زياد رمضان سليم ومحفوظ أحمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص 93.

[4] سالم إسماعيل الحصادي، تحليل القوائم المالية، المكتب الوطني للبحث والتطوير، الطبعة الأولى، بنغازي:2005، ص320.

[5] هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،عمان: 2000، ص35.

[6] Peter Rose, Money and Capital Markets. Fifth Edition , Boston Irwin : 1994, P. 265.

نقلاً عن وليد العواودة، مرجع سبق ذكره، ص 23.

وتعتبر السيولة ضرورية للمنشأة لمواجهة متطلبات العمل اليومي و احتياجات دائنيها وتجنب حدوث العسر المالي الذي قد يربكها وأحياناً يؤدي إلى إفلاسها وتصفيتها.

وفي هذا الصدد يرى شاكر وآخرون أنه هناك نوعين من السيولة، هما السيولة الحقيقية والسيولة الفنية، ويقصد بالسيولة الحقيقية القدرة على سداد جميع الالتزامات قصيرة وطويلة الأجل في حالة التصفية، أما السيولة الفنية فهي تعبر عن مقدرة المنشأة على توفير النقدية اللازمة لسداد التزاماتها قصيرة الأجل عندما يحين موعد استحقاقها.[1]

ويرتكز مفهوم السيولة وأهميتها في المصارف أكثر من غيرها بالنسبة للمنشآت المالية الأخرى، وذلك لاعتماد المصارف في نشاطها على أموال الغير، فوجود السيولة في خزائن المصرف أمر مطلوب وضروري لمواجهة المتطلبات العادية وغير العادية لأصحاب هذه الأموال.

وهنا يجب أن نفرق بين السيولة على مستوى المصرف الواحد، وعلى مستوى الجهاز المصرفي ككل أو النوعي، فالسيولة على مستوى المصرف الواحد تعني قدرته على مواجهة التزاماته، بينما السيولة على مستوى الجهاز المصرفي تعني قدرة الجهاز المصرفي بمجموعه على تلبية طلبات الائتمان جميعها وفي أي وقت.[2]

ويشير الحموي إلى أن للسيولة في المصارف وجهان رئيسيان هما السيولة الاستمرارية والسيولة الدفاعية، فالسيولة الاستمرارية هي السيولة التي ترجع إلى التدفقات النقدية الداخلة من خلال نشاط المصرف، عن طريق ودائع العملاء وكذلك ودائع المصرف لدى المصارف الأخرى، أما الوجه الأخر للسيولة " السيولة الدفاعية" فهي القدرة على مجابهة الطلب غير المتوقع على النقدية من قبل العملاء والمقترضين واختيار الوسائل الممكنة والمتاحة لمواجهة هذه الإلتزامات، للحفاظ على استمرارية المصرف.[3]

ويرى حنفي وأبوقحف أن السيولة في المصرف هي قدرته على مواجهة التزاماته، وتتمثل هذه الالتزامات في عنصرين هما:-

أ- تلبية طلبات المودعين.

ب- تلبية طلبات الائتمان، أي القروض والسلف لتلبية احتياجات المجتمع المحلي.[4]

---

[1] نبيل شاكر وأحمد الزهري، التمويل والإدارة المالية، مطابع الدار الهندسية، بدون طبعة، القاهرة: 2000، ص 195.

[2] حسين جميل البدري، مرجع سبق ذكره، ص 39.

[3] شامل محمد الحموي، علاقة دورة النقدية بالسيولة والربحية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الثالث، يوليو: 2003، ص 575.

[4] عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبوقحف، مرجع سبق ذكره، ص 93.

وفي هذا الشأن يرى البعض أن طبيعة اصطلاح النقدية في المصارف تختلف عنها في المنشآت الاقتصادية الأخرى، وذلك على النحو التالي:-

- من وجهة نظر عملاء المصرف يتعين أن تخلو نقدية المصرف من أي مخاطر لعدم السداد.

- من وجهة نظر القانون يتعين على المصارف الوفاء بأي طلب على النقدية من الحسابات الجارية للعملاء فوراً وبمجرد طلبها، كذلك يتعين عليها احترام شروط اتفاقيات إعادة الدفع المتعلقة بأية التزامات على المصرف.

- طبقاً لتعليمات المصرف المركزي، يجب تخصيص نسبة معينة من رصيد الودائع كاحتياطي نقدي.

- تعد النقدية البضاعة التي تتعامل فيها المصارف، بينما يختلف الأمر في المنشآت الأخرى، حيث ينظر للنقدية بوصفها مجرد أداة للتبادل يمكن بواسطتها الحصول على البضاعة.

ويبين الشكل رقم (2) مصادر التدفق النقدي بالمصارف التجارية، وهي التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة.[1]

ويضيف رمضان وجودة، أن مبدأ السيولة العامة في المصارف التجارية والذي يتوجب فيه على المصارف التجارية أن تعمل على الاحتفاظ لأموالها بدرجة من السيولة تتمكن معها من مقابلة حركة السحوبات العادية والمفاجئة، حيث يقوم هذا المبدأ على :-

1- درجة ثبات الودائع وقدرة المصرف على الاحتفاظ بها عند المستوى الذي يناسب سياسته الائتمانية.

2- سيولة كل عملية من عمليات الإقراض التي يعقدها.[2]

وعلى ذلك فإن المصرف يعتبر في حالة مرضية فيما يتعلق بالسيولة عندما يتمكن من مقابلة سحوبات المودعين بنقد جاهز أو حاضر، سواء كان هذا النقد موجوداً في خزائنه أو مودعاً لدى المصرف المركزي، أو المصارف الأخرى، أو يستطيع الحصول عليه بسرعة عن طريق تحويل بعض أصوله إلى نقد حاضر دون خسارة.[3]

ويرى الباحث أن الموجودات السائلة بالمصارف التجارية من أهم مصادر السيولة لها، ويختلف الموجود حسب درجة سيولته، فالنقد الحاضر أكثر سيولة من سيولة الأوراق المالية مثل السندات والأذونات، وإمكانية تحويل هذه الأوراق إلى نقدية سائلة، أسهل من

---

[1] احمد صلاح عطية، محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002-2003، ص 146.

[2] زياد سليم رمضان ومحفوظ أحمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص 93.

[3] إبراهيم سيد عدويه، إدارة السيولة في القطاع المصرفي اللبناني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، 1966، ص 173.

الموجودات الأخرى مثل العقارات والتي يصعب التصرف فيها بالوقت المناسب، فسيولة المصرف تعتمد على مدى إمكانية تحويل موجوداته إلى نقد سائل وبأسرع وقت ودون وجود لخسائر تذكر.

شكل رقم (2)

التدفق النقدي بالمصارف التجارية

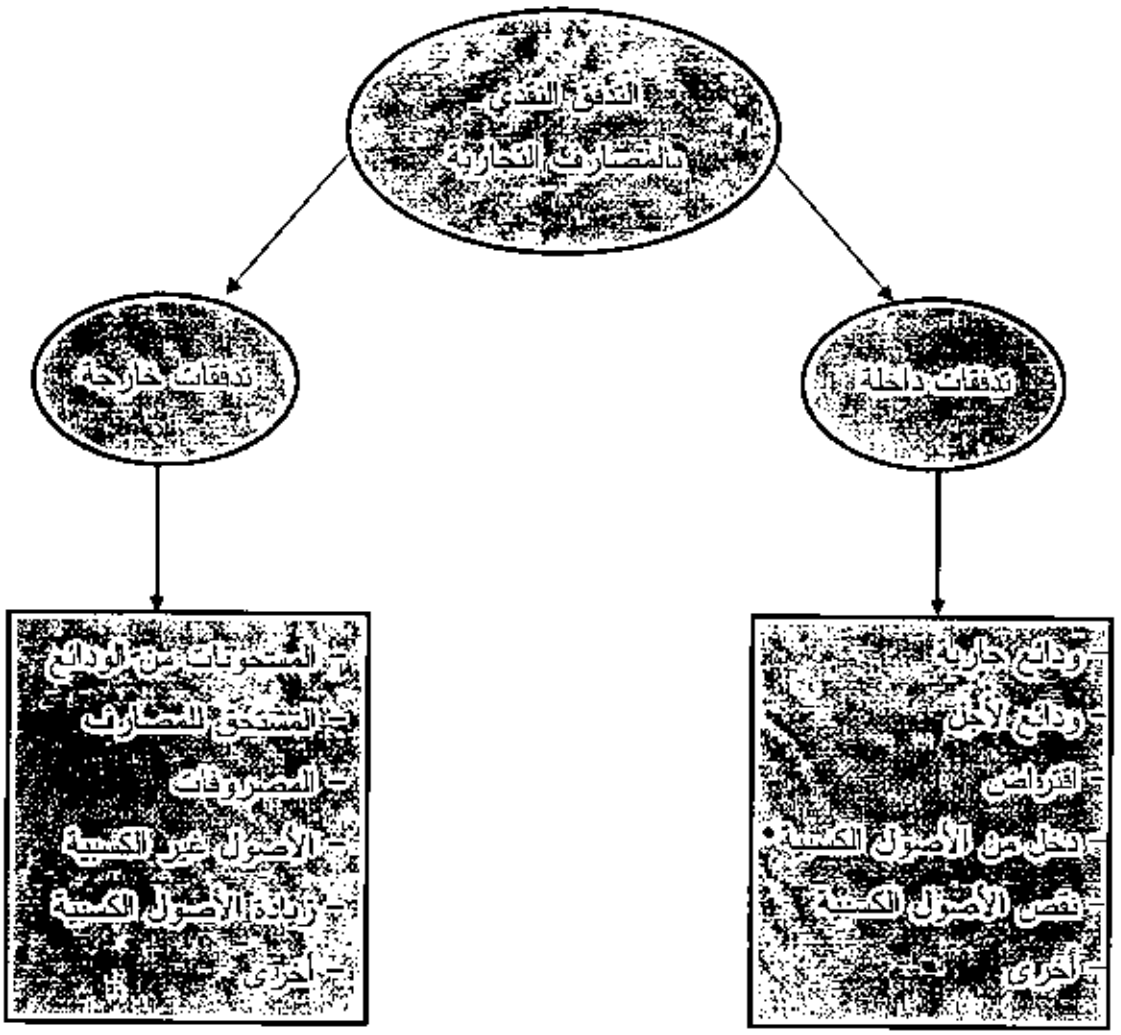

المصدر: أحمد صلاح عطية، مرجع سبق ذكره، ص 146.*

وفي هذا الصدد أشار هندي إلى أن اذونات الخزانة والسندات الحكومية والسندات التي تصدرها منشآت الأعمال وتمتاز بجودة عالية، هي التي تحقق للمستثمر السيولة المطلوبة، وذلك لأنها تتسم بقدر من الاستقرار في قيمتها السوقية، وذكر أن السيولة في

* الأصول الكسبية هي الأصول التي يتوقع منها أن تحقق مكاسب للمصرف خلال فترة زمنية معينة وعادة ما تكون في شكل استثمارات قصيرة أو طويلة الأجل بعكس الأصول غير الكسبية التي يقتنيها المصرف لأغراض أخرى.

الأوراق المالية هي إمكانية التخلص من الورقة المالية بسرعة وبدون خسائر وبسعر قريب من السعر الذي أبرمت به أخر صفقة على تلك الورقة.[1]

من هذا المنطلق يرى الباحث أن على المصارف أن تستثمر جزء من أموالها في شكل أوراق مالية يسهل تسييلها، حتى ولو كان العائد من هذه الأوراق قليل مقارنة بالاستثمارات الطويلة التي تدر عوائد عالية للمصرف ولكنها تمثل خطراً على سيولته.

ولعل كل التعاريف السابقة لم تعبر عن مفهوم السيولة في المصرف بالشكل المطلوب، فقد جاءت متفاوتة في تفسيرها لمعنى السيولة، إلا أن حنفي وأبو قحف من وجهة نظر الباحث حددا تعريفاً يتسم بالشمولية فيما يتعلق بمفهوم السيولة حيث أشارا إلى أن السيولة عبارة عن قدرة المصرف على مقابلة التزاماته بشكل فوري وذلك من خلال تحويل أي من الموجودات إلى نقد وفي وقت قصير وبدون خسارة في القيمة، حيث تستخدم هذه النقدية في تلبية احتياجات المودعين للسحب من ودائعهم وتقديم الائتمان.[2]

ويرى الباحث أن السيولة المصرفية هي قدرة المصرف على القيام بسداد التزاماته مقابل العملاء "المودعين والمقترضين" في مواعيد استحقاقها أو احتياجاتها، وذلك من خلال النقد الحاضر أو اللجوء إلى بيع جزء من موجوداته التي يمكن تحويلها إلى نقد بأسرع وقت ممكن دون أن يترتب على هذا البيع العاجل خسائر تنقص من قيمة هذه الموجودات.

إن هذه التعريفات تسوقنا إلى أهم الدوافع التي تجعل المصارف التجارية تحتفظ بقدر كاف من السيولة وهي:-

أ- مواجهة متطلبات التشغيل.

ب- تحقيق عنصر الأمان.

ج- الوفاء بالالتزامات القانونية.[3]

أهمية السيولة

إن توافر السيولة في المصارف التجارية له دور أساسي في نمو وتطور حياة هذه المصارف، فالسيولة للمصرف التجاري إذا صح التعبير تعد بمثابة القلب للجسم، فعندما يتوقف القلب عن العمل يتوقف الإنسان عن الحياة، وكذلك السيولة بالنسبة للمصرف، فعندما يستنزف المصرف كامل سيولته، ويعجز عن سداد التزاماته، فإن حياته تكون مهددة بالإفلاس

---

[1] منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، منشأة المعارف للنشر والتوزيع، بدون طبعة، الاسكندرية: 1999، ص467.

[2] عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبوقحف، مرجع سبق ذكره، ص 93.

[3] جاد الصياوي، إدارة البنوك التجارية، المكتبة العصرية، جامعة بيروت، بدون طبعة: 2000، ص 135.

والتصفية، ومن خلال هذا التشبيه يتضح لنا جلياً أن للسيولة دور كبير في استمرار ونمو المصارف التجارية.

ويشير عقل إلى أن المصارف تحتاج إلى سيولة لمواجهة احتياجات عملائها إلى الأموال، ويواجه العملاء احتياجاتهم للسيولة، إما من خلال سحب ودائعهم لدى المصارف، أو من خلال الاقتراض منها، وقد حدد مجموعة من الايجابيات إذا ما احتفظت هذه المصارف بقدر كاف من السيولة لتلبية متطلبات عملائها وهي:-

1- الظهور في السوق المالية " الحساسة تجاه المخاطر" بمظهر المأمون القادر على الوفاء بالتزاماته.

2- تعزيز ثقة كل من المودعين والمقترضين، والتأكيد لهم على إمكانية الاستجابة لمتطلباتهم كلما ظهرت.

3- تجنب البيع الجبري لبعض الأصول، وما قد تجلبه من سلبيات.

4- تجنب دفع كلفة أعلى للأموال.

5- تجنب اللجوء إلى الاقتراض من المصرف المركزي، وسلبيات ذلك.[1]

يستشف الباحث من هذه الايجابيات التي ذكرها عقل أن السوق المالية لها دور كبير في عملية جذب المستثمرين والمحافظة على المستثمرين الحاليين للمصرف الذي تكون سمعته طيبة، وتتوافر لديه سيولة كافية، فالمصارف عادة ما يحدق بها خطر السيولة "Liquidity Risk" الذي يتمثل في عجز المصرف عن دفع احتياجات عملائه في مواعيد استحقاقها، فهذا العجز يؤثر على ثقة المودعين والمقترضين لدى المصرف،الأمر الذي يجعل المصرف يضطر إلى البيع الجبري لبعض أصوله، وأحياناً بأقل من قيمتها، أو تعمل على رفع سعر الفائدة الدائنة على الودائع من أجل إرضاء عملائها والحصول على موافقة تأخير مطالباتهم إلى فترات قادمة، وقد تتجاوز هذه الفائدة الدائنة والتي تعد مصروف، الفائدة المدينة التي يتقاضاها المصرف نظير منحه للقروض والسلفيات، وبالتالي زيادة المصروفات عن الإيرادات، وأحياناً يضطر المصرف لمعالجة هذه المشكلة للجوء إلى الاقتراض من المصارف الأخرى التي قد لا تقبل عندما تعلم أن هذا المصرف يعاني من أزمة السيولة، عندها يتجه المصرف إلى ملاذه الأخير، الاقتراض من المصرف المركزي، لتغطية عجز السيولة وهذا الأمر يجعل المصرف في موقف لا يحسد عليه، فالمصرف المركزي سوف يشكل لجان تفتيش، وأحياناً إيقافه عن العمل لأيام، من أجل معرفة أسباب عجز المصرف تلبية متطلبات عملائه، وهذا الأمر سوف يؤثر على سمعته وبالتالي ارتفاع نسبة الخطر لديه.

---

[1] مفلح عقل، إدارة السيولة في البنوك التجارية الأردنية، WWW.MUFLEHAKEL. COM .

ويؤكد هندي والسويدي أنه في الوقت الذي تستطيع فيه منشآت الأعمال الأخرى تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت، فإن مجرد إشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى المصرف، كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين، مما يدفعهم فجأة لسحب ودائعهم بشكل قد يعرض المصرف للإفلاس.[1]

من هنا لابد للمصارف التجارية، أن تسعى جاهدةً لتعزيز موقف السيولة لديها، كي لا تكون عرضة لمخاطر"عدم السيولة". وفي هذا الشأن يشير عبد الحليم إلى أن المصارف لديها العديد من الوسائل المختلفة التي تستخدمها في حالة احتياجها لسيولة إضافية، منها خلق منتجات وخدمات جديدة، وتشجيع العملاء على زيادة رصيد الحسابات الجارية في المصارف، والإقتراض من المصارف الأخرى صاحبة الوفرة في السيولة، وأضاف أنه في حالة حدوث أزمة سيولة كبيرة تعوق عمل المصارف فإنها ستقوم بتسييل الأصول والموجودات الخاصة بها والصكوك التي لديها لجلب الموارد المالية اللازمة وتوفير السيولة التي تتطلبها الأعمال المصرفية والاستثمارية، ومن الطرق الأخرى التي ذكرها هي أن تعمل المصارف على خلق منتجات من الصكوك الوطنية التي تعمل على سحب السيولة النقدية لدى الأفراد والغير مستغلة، كما يمكن أن تقوم المصارف المركزية بضخ سيولة كافية للمصارف المحلية، وأيضاً يمكن خلق مشاريع استثمارية داخلية جديدة تقودها المصارف لتشجيع المستثمرين المحليين والأجانب على الاستثمار من خلالها.[2]

وفي ليبيا حدد القانون رقم(1) لسنة 2005 بشأن المصارف[*] أن المصرف التجاري يعتبر متعرضاً لمشاكل مالية، إذا توافرت في شأنه إحدى الحالات التالية:-

1- عجز أصوله عن تغطية التزاماته.

2- الانخفاض الملموس في أصوله أو إيراداته، نتيجة القيام بممارسات لا تتفق وأسس العمل المصرفي.

3- توافر دلائل قوية على أنه لن يتمكن من مواجهة طلبات المودعين، أو الوفاء بالتزاماته في الظروف العادية.

4- استمرار العجز عن الاحتفاظ بمتطلبات السيولة والاحتياطيات الإلزامية المقررة بموجب أحكام هذا القانون، مدة ستين يوماً متصلة أو تسعين يوماً متفرقة خلال السنة الواحدة.

---

[1] منير هندي وسيف السويدي، مرجع سبق ذكره، ص 104 .

[2] محمد عبد الحليم، أزمة السيولة العالمية وأثرها على البنوك الإماراتية، مجلة الخليج الاقتصادي، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، 2008/8/31م، WWW- ALKHALEEJ. COM .

[*] انظر القانون رقم (1) لسنة 2005م بشأن المصارف.

5- استمرار النقص في قيمة حقوق المساهمين، أو العجز عن الاحتفاظ بالمخصصات الواجب تكوينها.

6- أي حالة أخرى يصنفها مصرف ليبيا المركزي ضمن المشاكل المالية.

وفي المقابل يرى الباحث أن المصارف قد تعاني من مشكلة أخرى ليست عجز السيولة ولكن ماذا لو حدث العكس وكانت هنالك فوائض في حجم السيولة لدى المصارف، فليس من المعقول أن تعمل المصارف التجارية على اكتناز كميات كبيرة من السيولة، وذلك من أجل إرضاء عملائها حينما حضروا، فالمصارف التجارية كما عرفنا في الفصل الأول أنها مصارف تهدف إلى تحقيق الربح، فهنالك فئة أخرى وهي "الملاك" يهمها توجيه المصرف للاستثمار من خلال استغلال الموارد المتاحة في مجالات الاستثمار المختلفة وذلك للحصول على عوائد مرضية من توزيعات الأرباح.

فالمصارف إذا لم تستثمر أموالها، أي الفوائض من السيولة لديها في شكل استثمارات قصيرة أو طويلة الأجل تعود عليها بالربح، فبالتالي لن تستطيع هذه المصارف الاستمرار، لأنها ستدفع مصاريف الفوائد الدائنة على هذه الأموال الفائضة، ناهيك عن المصاريف الأخرى، الإدارية والتشغيلية منها، الأمر الذي يؤدي بها إلى استنزاف هذه الأموال في شكل مصاريف وأعباء، وأحيانا قد يعرج المصرف إلى أموال الغير بعد رأس ماله لتغطية هذه الأعباء، مما يؤدي إلى إفلاسه وتصفيته.

من هنا لا بد للمصارف أن تعمل على استثمار فوائض أموالها، وتحديد احتياجاتها من السيولة الملائمة، والخروج من مشكلتي العجز والفائض للسيولة، وهذا يتطلب ملائمة بين توفير الحجم الأمثل من السيولة لتلبية متطلبات عملائها، وتغطية مجمل التزاماتها القصيرة، وتحقيق أرباح من خلال استثماراتها والحصول على معدلات ربحية لتلبية حاجات المساهمين.

وتعد مشكلة فائض السيولة من المشاكل التي تعاني منها معظم الاقتصاديات العالمية، والتي تؤثر بشكل خاص على المصارف، وأشار الحيدوسي إلى أن المصارف العربية تعاني من صعوبات جمة في توظيف فوائض السيولة لديها، وقد حدد مجموعة من الأسباب التي أدت إلى ظهور مشكلة فائض السيولة في هذه المصارف في الآتي:-

1- ضيق فرص الاستثمار والأعمال القائمة والمحتملة في الدول العربية.

2- عدم وجود أسواق كبيرة الحجم أو سوق إقليمية عربية واسعة النطاق لاستيعاب فوائض السيولة.

3- ضعف حجم التعامل الاقتصادي بين الدول العربية ولاسيما على الصعيد التجاري، كما على الصعيد الاستثماري.

4- ضعف فرص الاستثمار المالي في البورصات العربية، نظراً لضعف سيولة وعمق واتساع هذه الأسواق.[1]

أما في ليبيا توصلت إحدى الدراسات إلى أن جميع المصارف التجارية الليبية تعاني من مشكلة تراكم السيولة لديها وبكميات كبيرة وصلت إلى 43% في سنة 1996، حيث لم يتم توظيف هذه الكميات بالشكل الذي يضمن لها الحصول على أرباح ملائمة، ورجحت هذه الدراسة أهم الأسباب التي أدت لوجود هذه الفوائض إلى أنه هنالك أثر سلبي لقوانين وتشريعات مصرف ليبيا المركزي على توفير السيولة، وكذلك عدم وجود إدارات مختصة ومستقلة لدى المصارف الليبية تهتم بموضوع السيولة، كما أن غياب مؤسسات الاستثمار وأدواتها المحلية مع وجود عقبات أمام الاستثمار المصرفي أدت إلى تراكم هذه الأموال دون توظيف.[2]

مصادر السيولة

يمكن للمصارف أن تحصل على السيولة إما من خلال تنمية ودائعها، أو عن طريق بيع بعض أصولها، أو تسديد زبائنها للقروض المستحقة عليهم، وتحصيل فوائدها، وعادة ما تكون هذه الأموال في شكل نقد بالعملة المحلية والعملة الأجنبية تحتفظ بها المصارف في صورة نقد سائل بخزائنها، أو ودائع لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى أو صكوك تحت التحصيل مقدمة من قبل الزبائن لتحصيلها، كما توجد لدى المصارف التجارية استثمارات قصيرة الأجل متمثلة في أوراق مالية أو تجارية مخصومة، وتعد هذه الاستثمارات القصيرة شكل من أشكال السيولة الشبه نقدية تحتفظ بها المصارف وذلك لسهولة تسييلها، ويمكن عرض مكونات السيولة في المصارف التجارية على النحو التالي:-

أ - **السيولة النقدية**: وتتمثل السيولة النقدية فيما يطلق عليه بالرصيد النقدي والذي يتكون من :-

- النقدية بخزينة المصرف بالعملة المحلية والأجنبية .
- الرصيد النقدي لدى المصرف المركزي .
- الاحتياطيات الثانوية .
- أرصدة الحسابات الجارية لدى المصارف الأخرى .
- الصكوك تحت التحصيل .

---

[1] عيسى الحيدوسي، المصارف وإدارة السيولة في ظل الفورة النفطية والاقتصادية في العالم العربي، اتحاد المصارف العربية، العدد" 308" يونيو، 2006ف، ص ص 28-31.

[2] عبد الهادي محمد عبد الله، مرجع سبق ذكره .

ب ــ السيولة شبه النقدية: وتتمثل في:-

ــ رصيد الذهب.

ــ اذونات الخزانة .

ــ الكمبيالات المخصومة والمستحقة خلال ثلاثة أشهر.

ــ الأوراق المالية المخصصة لخدمة السيولة .

ــ قروض لدى المصارف الأخرى ((في شكل ودائع لأجل)).[1]

وعادة ما يتم تصنيف مكونات السيولة بالمصارف التجارية في صور مختلفة من الاحتياطيات وتشمل:-

1 ــ **الاحتياطيات الأولية** وتنقسم إلى :-

أ. الاحتياطيات القانونية : وتمثل حجم الأموال النقدية السائلة والتي يحتفظ بها المصرف لمواجهة الالتزامات القانونية، والتشريعات التي يصدرها المصرف المركزي، وتشمل النقد في الصندوق، والحساب الجاري لدى المصرف المركزي .

ب. الاحتياطيات العاملة : وتمثل مجموعة الأموال النقدية والتي يمكن توظيفها في أنشطة استثمارية وإقراضية متعددة، وتشمل النقد في الصندوق، والودائع لدى المصرف المركزي والمصارف المحلية، والصكوك برسم التحصيل، والودائع لدى المصارف الأجنبية في الخارج.[2]

2- **الاحتياطيات الثانوية:** وتتمثل في الأصول التي يحتفظ بها المصرف أساساً لأغراض السيولة، فهذه الأصول يمكن تحويلها بسرعة إلى نقدية بدون خسائر أو خسائر بسيطة، وتأخذ الاحتياطيات الثانوية شكل أوراق مالية قصيرة الأجل مضمونة وسهلة البيع، مثل اذونات الخزانة، وجزء من تشكيلة القروض التي تكون في صورة أوراق تجارية يمكن اعتبارها قانونياً احتياطيات ثانوية، ولا تظهر هذه الاحتياطيات كبند مستقل في قائمة المركز المالي، ولكنها عادة ما تكون تحت بند محفظة الاستثمارات المالية.[3]

وفي صدد ذكر محفظة الاستثمارات المالية بالمصرف، يشير الشماع إلى أن مكونات هذه المحفظة تشمل الأتي:-

1- أذونات الخزانة.

2- سندات تصدرها الحكومة المعنية.

---

[1] جاد المنياوي، مرجع سبق ذكره، ص 138.

[2] فلاح الحسيني ومؤيد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 95 .

[3] محمد صالح الحناوي والسيدة عبد السلام،المؤسسات المالية: البورصة والبنوك التجارية، الدار الجامعية، بدون طبعة: الإسكندرية، 2001، ص242.

3- سندات تصدرها الحكومات الأخرى.

4- سندات وأسهم تصدرها المؤسسات غير الحكومية، سواء محلياً أو في الخارج.[1]

ويرى البعض أن استثمار المصرف جزء من أمواله في شكل محفظة مالية له أهدافه، حيث يشير الحسيني والدوري إلى أن أهداف محفظة الاستثمار في الأوراق المالية هي:-

1- الوفاء بمتطلبات السيولة النقدية وتجنب مخاطر العسر المالي، إذ تعد محافظ الأوراق المالية من أهم مصادر السيولة، وذلك لسهولة بيع محتوياتها في السوق المالية عند الحاجة.

2- استثمار الأموال الفائضة عن حاجة المصرف، إذ أن بقاء الأموال الفائضة عن الحاجة لدى المصرف بصورة مجمدة يؤدي إلى تعرضها لمخاطر انخفاض القيمة الزمنية للنقود، ومن ثم تآكل هذه الأموال.

3- تحقيق الأرباح للمصرف، إذ تشكل أرباح محافظ الأوراق المالية في كثير من الأحيان نسبة كبيرة من مجموعة أرباح المصرف، وهذا ينعكس إيجابياً على إمكانية تحقيق النمو والتوسع وتقليل المخاطر.[2]

ويمكن القول أن محفظة الأوراق المالية هي أساس تكوين الاحتياطات الثانوية وأن أهمية هذه الاحتياطيات يرجع للهدف الذي أنشئت من أجلة محفظة الاستثمار في الأوراق المالية، فالاحتياطيات الثانوية تعتبر من الدعائم الرئيسية لسيولة أي مصرف تجاري، وفي هذا الشأن يشير الشماع إلى أن هناك عدة عوامل تدعو المصرف للاحتفاظ بهذه الاحتياطيات وهي:-

1- التقلبات الموسمية

تعد التقلبات الموسمية ظاهرة تهتم بها المصارف كثيراً بسبب تأثيرها في الودائع والقروض والاستثمارات، فالمصارف تهتم كثيراً بتغطية الطلبات للقروض الموسمية، من خلال التنبؤ بمتطلبات السيولة لهذه القروض، كما تهتم بالتأثيرات التي قد تطرأ على سيولة المصرف جراء عمليات السحب المفاجئة التي يقوم بها زبائن المصرف لودائعهم المختلفة، ولعل أهم هذه التقلبات الموسمية، التقلبات الزراعية، والتقلبات الصناعية، والتقلبات التي لها علاقة بالأصول والعادات الاجتماعية.

---

[1] خليل الشماع وخالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[2] نلاح الحسيني ومؤيد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 160.

2- التقلبات الاقتصادية

تتأثر المصارف بالتقلبات الاقتصادية، فكلما زاد الدخل كلما اتجهت منشآت الأعمال في تلك الدول إلى تجديد وتبديل معداتها، واتجه المستهلكون لشراء السلع، الأمر الذي يؤدي إلى توافق ازدياد سحب الودائع من قبل هاتين الفئتين، مع ازدياد الطلب على القروض، مما يعرض المصرف لضغطين متوازيين، وبالعكس في حالة الفتور الاقتصادي، فإن المصارف تسعى لزيادة استثماراتها لمواجهة الانخفاض في القروض بأسعار عالية، وتتعرض المصارف بعد ذلك لمخاطرة السوق.

3- تبدل نسبة الاحتياطي القانوني

عادة ما يكون هنالك احتمال ارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني بحسب مقتضيات السياسة النقدية، فاحتمال ارتفاع هذه النسبة يفرض ضغوط مفاجئة على سيولة المصرف.

4- الودائع غير المستقرة وأهمها:

أ. ودائع المصارف الأخرى التي تؤلف جزءاً من الاحتياطيات الأولية لتلك المصارف، وعليه فهي عرضة لتقلبات سيولة المصارف المودعة .

ب. ودائع الحكومة والقطاع العام التي تمتاز بكبر حجمها وقلة عددها وشدة تقلباتها .

ج. الوديعة الكبيرة في المصرف الصغير والتي يعتمد نشاط المصرف عليها، فبالتالي يعتبر عرضة لخطر شح السيولة، نتيجة لأي تأثيرات تطرأ على هذه الوديعة.[1]

ويخلص الباحث إلى أن تكوين الاحتياطيات بالمصارف أمر ضروري ومطلوب فتصنيف مكونات السيولة لدى المصرف في صورة مجموعة من الاحتياطيات يفيد المصرف بشكل كبير في معرفة حجم ونوع الأصول السائلة المتوفرة لديه، وترتيب هذه الأصول حسب درجة سيولتها، لكي يتمكن المصرف من مواجهة متطلبات العملاء وقت حاجتها، فالاحتياطيات الأولية تعد بمثابة خط الدفاع الأول، وذلك لأنها تكون في صورة نقد سائل، مع أنها لا تدر على المصرف أرباح تذكر، في حين أن الاحتياطات الثانوية والتي تكون عادة في شكل استثمارات قصيرة الأجل فهي تساهم في تحقيق الأرباح للمصرف، كما أنها تساهم في تدعيم الاحتياطيات الأولية من خلال هذه الأرباح المتحققة.

نظريات إدارة السيولة

تعمل المصارف التجارية على الاحتفاظ بقدر كافي من السيولة في شكل نقد جاهز أو أصول يمكن تسييلها بسهولة ويسر، دون التعرض لخسائر تذكر لمقابلة متطلبات العملاء،

---

[1] خليل الشماع، إستراتيجيات وسياسات إدارة السيولة في المصارف، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد (13)، العدد (4)، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان : ديسمبر 2005، ص ص 16-17 .

ولعل الحجم الأمثل من هذه السيولة أمر يصعب التكهن بـه مـن الناحيـة العمليـة، إلا أن الاتجاهات النظرية التي أسهمت في تحديد مقدار السيولة اللازمة لدى المـصارف سـاعدت كثيراً هذه المصارف في إمكانية تقدير الحجم الأمثل للسيولة والتنبؤ بمشاكل العسر المـالي، ومن هذه الاتجاهات بروز مجموعة من النظريات التي تتعلق بإدارة السيولة في المـصارف التجارية من أهمها : -

1- نظرية القرض التجاري

وترى هذه النظرية أن على المصرف التجاري بعد حصوله على الأمـوال اللازمـة والتي أهمها الودائع لتسيير نشاطه، أن يستثمر هذه الأموال في شكل استثمارات قصيرة الأجل يمكن تحويلها إلى نقد بسهولة، ويحضر على المصرف طبقاً لهذه النظريـة مـنح القـروض لغايات العقارات أو أي استثمارات أخرى متوسطة وطويلة الأجل لا يستطيع المصرف إعادة تسييلها في مدة قصيرة .

ويؤخذ على هذه النظرية أنها:-

- لا تأخذ في الحسبان احتمالية اندفاع العملاء في مرة واحدة لسحب ودائعهم.
- لا تأخذ في الحسبان حاجيات الاقتصاد الوطني من إمكانية دعم المشاريع التنموية من خلال منح القروض والتسهيلات الائتمانية.
- لا تأخذ في الحسبان التقلبات الاقتصادية، الأمر الذي قد يجعل المصرف يعجز حتـى عن استرداد قيمة استثماراته القصيرة في حالة الكساد الاقتصادي.

2- نظرية إدارة الخصوم

تقوم هذه النظرية على أساس قدرة المصرف في الحصول على الـسيولة مـن عـدة مصادر أخرى أكثر من اعتماده على سيولة أصوله، وتتمثل هذه المصادر في بيـع الأوراق المالية وشهادات الإيداع وخصم وإعادة الخصم للأوراق التجارية أو الاقتراض من المصارف الأخرى، ويؤخذ على هذه النظرية صعوبة الحصول على الأموال اللازمة لتعزيـز الـسيولة عندما تكون أغلب المصارف في حاجة لمثل هذه الأموال، كما أن هذه النظرية أهملت تكلفـة الأموال المقترضة.

3- نظرية الدخل المتوقع

ترتكز هذه النظرية على فكرة ربط موعد وفـاء اسـتحقاقات القـروض الممنوحـة للمقترضين وموعد تدفق الأقساط من هذه القروض، وأن أهم عامل تقوم عليه هذه النظرية هو قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف.

وتمتاز هذه النظرية بأنها تساهم في زيادة أرباح المصرف لاستغلالها معظم المـوارد المتاحة في مجالات الاستثمار المختلفة دون التعرض للاحتياطيات القانونية.

4- نظرية التحول

تقوم هذه النظرية على أساس أن سيولة المصرف تعتبر جيدة طالما أن لديه موجودات قابلة للتحول إلى موجودات أخرى أكثر سيولة، أي قابلية التحويل إلى النقد عند الحاجة إلى الأموال بسرعة عالية وبدون خسارة.

المركز الصافي لسيولة المصرف

إن تحديد المركز الصافي لما يمتلكه المصرف من سيولة يتطلب مقارنة أو مقابلة التدفقات النقدية الداخلة مع التدفقات النقدية الخارجة، أي تتقابل مصادر السيولة مع الطلبات عليها لتحديد مركز السيولة الصافي للمصرف في كل وقت.

وقد حدد الشماع إمكانية معرفة مركز السيولة الصافي للمصرف عن طريق المعادلة الآتية:-

المركز الصافي لسيولة المصرف = عروض السيولة المتدفقة إلى داخل المصرف – الطلبات على السيولة المتدفقة إلى خارج المصرف، حيث أن :

عروض السيولة المتدفقة إلى داخل المصرف = (الودائع المتدفقة للمصرف) + (إيرادات نقدية من الخدمات غير الإيداعية) + (تسديدات قروض العملاء) + (بيع موجودات المصرف) + (الإقتراض من السوق النقدي)

والطلبات على السيولة المتدفقة إلى خارج المصرف = (سحب الودائع) + (طلبات القروض المقبولة) + (تسديدات اقتراض المصرف) + (المصروفات العاملة الأخرى) + (تسديدات الأرباح الموزعة نقداً)

وأضاف الشماع أنه عندما يفوق "مجموع الطلب" على سيولة المصرف "مجموع عرض" السيولة، أي أن صافي السيولة < صفر فإن الإدارة يجب أن تستعد لمواجهة عجز السيولة، فلا بد لها أن تقرر متى وأين تحصل على السيولة الإضافية، ومن جهة أخرى لو أنه وفي أي فترة زمنية يفوق مجموع عروض السيولة في المصرف الطلبات أي أن صافي السيولة > صفر فإن الإدارة يجب أن تستعد لفائض السيولة أي لابد لها أن تقرر متى وأين تستثمر هذه السيولة الفائضة حتى يحين الوقت المطلوب لتغطية الطلبات عليها.[1]

---

[1] خليل الشماع، استراتجيات وسياسات إدارة السيولة في المصارف، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، المجلد(13)، العدد(3)، سبتمبر 2005، ص4.

تقدير احتياجات السيولة

إن مشكلة تقدير الحجم المطلوب من السيولة تعد من أهم المشكلات التي تعاني منها المصارف التجارية بشكل مستمر، فإلى وقتنا هذا لم تتمكن إدارات المصارف من تحديد معادلة نهائية وكاملة يمكن من خلالها تحديد الحجم الأمثل من السيولة اللازمة لتغطية السحوبات العادية والمفاجئة من قبل العملاء، وكذلك السيولة لمواجهة متطلبات منح الائتمان، من قروض وسلفيات.

ويرى حنفي أن متطلبات السيولة تتوقف على كل من الودائع والقروض وبالتالي فإن الحاجة إلى السيولة تزداد في الحالتين الاتيتين:-

1- زيادة القروض والسلفيات بدرجة أكبر من الزيادة في الودائع.

2- تناقص الودائع بدرجة أكبر من تناقص القروض والسلفيات.[1]

فالمصرف لكي يتجنب مثل هذا الوضع عليه أن يحتفظ بأصول سائلة لتلبية احتياجات العملاء المؤكدة السحب، كما يجب عليه تلبية الاحتياجات من القروض والسلفيات حتى لا تفوت على المصرف فرصة الحصول على عوائد من هذه الاستثمارات، وكل هذه الأمور تتوقف على التجربة وحسن التقدير وتركيبة الودائع ومعرفة سلوكها، والجدير بالملاحظة أن السيولة تعتبر شديدة الحساسية للسحب، فمثلاً لو فرضنا أن لدى أحد المصارف 5 ملايين دينار في صورة نقدية وأرصدة لدى المصارف الأخرى والمصرف المركزي، وأن هذا المصرف لديه ودائع بقيمة 20 مليون دينار،فإن نسبة السيولة في هذه الحالة تكون 25% وهي نسبة معقولة جداً، ولنفرض أن العملاء أقدموا على سحب 4 مليون دينار من ودائعهم، فكيف يصبح وضع المصرف في هذه الحالة؟ نجد أن حجم الودائع قد انخفض بنسبة 20% وانخفضت النقدية بنسبة 80%، أما السيولة فقد انخفضت من 25% إلى 6.25%، فلو حاول المودعون سحب أكثر من 25% من ودائعهم لوجد المصرف نفسه مضطراً للتوقف عن الدفع.

وفي هذا الشأن يرى البعض أن هناك أولويات في استخدام المصرف لأمواله، لتوفير متطلبات السيولة، ومن هذه الأولويات:-

1- الأولوية الأولى: توفير الاحتياجات النقدية الأولية لتوفير السيولة التشغيلية أي لمتطلبات السحب اليومي من الحسابات الجارية والسحب اليومي من أصحاب الودائع الأخرى حينما تستحق ودائعهم ويرغبون في سحبها، وكذلك لمتطلبات السيولة القانونية التي يفرضها المصرف المركزي.

---

[1] عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، دار الجامعة الجديدة للنشر، بيروت، بدون طبعة: 2002، ص203.

2- **الأولوية الثانية:** عمل غطاء من الاستثمار الوقائي من أصول سهلة التحويل إلى نقدية وهدف هذا الاستثمار الوقائي هو مقابلة طلبات السحب غير المتوقعة، و هذه الاستثمارات يطلق عليها الاحتياطيات الثانوية العامة.

3- **الأولوية الثالثة:** ما أن يوفر المصرف المواجهة الامنة من كل الاحتمالات لسحب الودائع يجب عليه أن يتصدى بعد ذلك لخدمة أغراضه وأهدافه التي أنشأ من أجلها ومن بينها متطلبات منح القروض والسلفيات، فهي أيضاً تحتاج إلى توفير سيولة.[1]

إن احتياجات السيولة ترتبط بمقدار الأموال التي سيسحبها المودعون من حساباتهم إلى جانب الوفاء بحاجة المجتمع من الائتمان، لذا يفرق أغلب الكتاب بين نوعين من احتياجات السيولة وهما:-

1- السيولة لمقابلة سحب الودائع

تتوقف متطلبات السيولة إلى حد كبير على نوع وحجم وسلوك الودائع لدى المصرف، فهي تمثل التزامات عليه، وتتفاوت الودائع من حيث سيولتها، فلابد لنا أن نعرف درجة أو احتمال سحب كل نوع من الودائع خلال الفترة القصيرة، وتصنف الودائع لأغراض السيولة إلى ثلاثة أنواع:-

أ- ودائع مؤكدة السحب.

ب- ودائع محتملة السحب.

ج- ودائع غير مؤكدة السحب ولكن يحتمل سحبها في ظروف معينة.

وكلما زاد احتمال سحب الوديعة، كلما تطلب ذلك سيولة أكبر، وبالتالي فإن المصرف يستثمر أمواله في أصول سائلة ذات تاريخ استحقاق قريب.[2]

وبشكل عام تسمى الودائع التي يتم سحبها خلال سنة بالودائع غير المستقرة، ويفضل استثمار هذه الودائع في أصول أكثر سيولة تتناسب وتواريخ استحقاقها مع أزمنة سحب هذه الودائع، ولمعرفة الودائع المستقرة من المتقلبة، فإنه يمكن الاستعانة برسوم بيانية تمثل سلوك الودائع خلال فترة زمنية معينة، ثم تحديد خط اتجاه يمر بالنقط الدنيا لمنحنى يمثل الودائع للتعرف على مدى استقرار الودائع وتقلبها، فالودائع المستقرة هي التي تقع أسفل خط الاتجاه، أما الودائع المتقلبة فتقع أعلى خط الاتجاه، ويتضح لنا ذلك من خلال الرسوم البيانية الآتية:-

---

[1] حسين جميل البدري، مرجع سابق ذكره، ص 50.

[2] عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص110.

شكل رقم (3)

سلوك الودائع الطلبية خلال فترة زمنية معينة

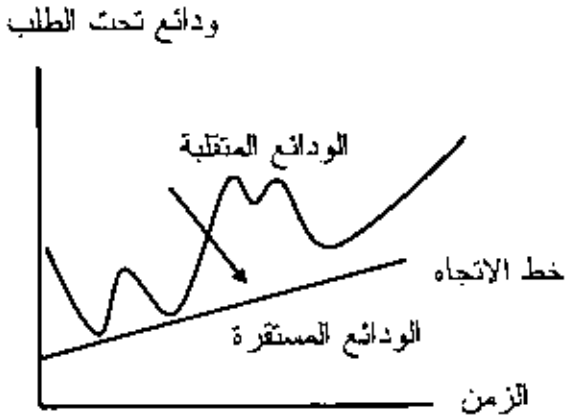

شكل رقم (4)

سلوك ودائع التوفير خلال فترة زمنية معينة

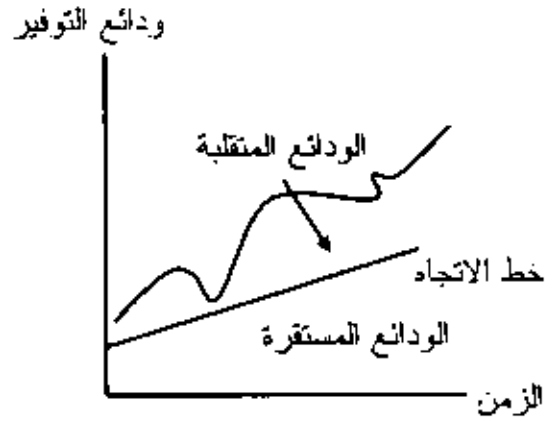

شكل رقم (5)

سلوك الودائع الآجلة خلال فترة زمنية معينة

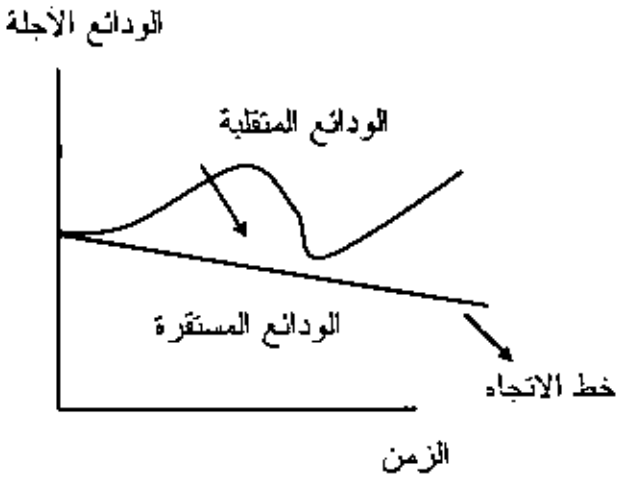

شكل رقم (6)

سلوك إجمالي الودائع خلال فترة زمنية معينة

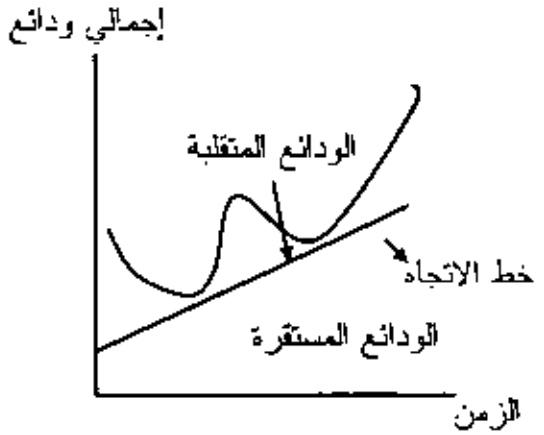

المصدر : حنفي وأبو قحف، مرجع سابق، ص111.

توضح الأشكال البيانية (3)، (4)، (5)، خط الاتجاه والذي يمثل الخط الفاصل بين الودائع المستقرة وغير المستقرة لكل من الودائع تحت الطلب والودائع الآجلة، وودائع التوفير، وتساعد هذه الرسوم البيانية المصرف في تقدير السيولة المرغوبة، لمواجهة السحوبات من قبل المودعين وكذلك لغرض الاستثمار.

ويشير الشكل رقم (6) إلى مقدار الاحتياجات من السيولة لجميع أنواع الودائع، فمثلاً عندما تكون سحوبات العملاء موجهة نحو الودائع الطلبيه، مع وجود زيادة في حجم الإيداعات

متمثلة في الودائع الأجلة فإن الزيادة في هذه الإيداعات تساعد المصرف في تغطية السحوبات من الودائع الأخرى.

2- السيولة لأغراض تلبية القروض والسلفيات

إن طبيعة أنواع الودائع ومدى استقرارها وعدم تقلبها، ونمط توزيعها، وكذلك اتجاهاتها تنعكس على سياسات الإقتراض والاستثمارات التي تقوم بها المصارف وذلك لأن الودائع تعد أهم مصدر لتمويل القروض والسلفيات التي تمنحها المصارف.[1]

فالمصارف التجارية بحاجة إلى سيولة كافية لتلبية احتياجات عملائها من القروض والسلفيات، فعلى المصرف أن يحتفظ دائماً بأصول سائلة أو أصول يمكن تسييلها بسهولة، حتى لا تفوت عليه فرصة الإقراض والتسليف، والتي يتحقق منها عوائد تساهم في تدعيم المركز النقدي للمصرف، وقد تكون هذه الاحتياجات من القروض والسلفيات التي يطلبها العملاء موسمية أو مؤقتة والتي تمثل الودائع غير المستقرة من حيث تذبذبها، والشكل رقم (7) يبين لنا حجم السقف الائتماني المحدد للمصارف التجارية من سلطاتها النقدية، والنقاط أسفل هذا السقف تمثل الأصول السائلة في الأجل القصير التي يجب أن تكون في حوزة المصرف لمقابلة الاحتياجات من القروض الموسمية، فالزيادة في هذه القروض تعني المزيد من السيولة، وإذا ما زاد حجم القروض بمعدل أسرع من ارتفاع الودائع، وتوقعت إدارة المصرف هذه الزيادة، فإنها ستكون في حاجة إلى سيولة إضافية، إما عن طريق زيادة حجم الودائع أو ببيع بعض الأصول المتاحة.

الشكل رقم (7)

سلوك الودائع غير المستقرة خلال فترة زمنية معينة

المصدر : حنفي وأبو قحف، مرجع سابق، ص 114 .

[1] خالد وهيب الراوي، مرجع سبق ذكره، ص 252.

بالإضافة إلى الرسوم البيانية، فقد تم تطوير العديد من الأساليب في الاونة الأخيرة لتقدير احتياجات السيولة اللازمة للمصرف، ويعتبر أسلوب الاحتمالات من ضمن هذه الأساليب المستخدمة في تقدير الحاجة للاحتياطيات النقدية مقابل الودائع والقروض، فيقوم هنا مدير السيولة بصياغة مراكز السيولة على أساس أسوأ حالة، والحالة المعتدلة، وأفضل حالة وتحديد احتمالات تحقيق أي منها.

1- أسوأ مركز سيولة محتمل في المصرف

ونفترض فيه أن نسبة نمو الودائع في المصرف هي أدنى بكثير من توقعات الإدارة بحيث أن مجموع الودائع يقل عن أدنى نقطة تحققت في تاريخ الودائع في المصرف، كما أن طلبات القروض من العملاء الجيدين تفوق كثيرا توقعات الإدارة بحيث أن مجموع القروض يفوق أعلى نقطة تحققت في تاريخ القروض في المصرف، في حالة كهذه يواجه المصرف أقصى ضغط على أمواله السائلة المتاحة، لأن نمو الودائع لا يسد النمو في القروض، هنا يستعد مدير السيولة لمركز عجز في السيولة وبحجم كبير، ويتولى صياغة خطة عمل لتعبئة مصادر السيولة الإضافية وبأحجام كبيرة.

2- أفضل مركز سيولة محتمل في المصرف

ونفترض فيه أن نسبة نمو الودائع في المصرف تفوق كثيراً توقعات الإدارة بحيث أن مجموع الودائع يفوق أو يقارب أعلى نقطة تحققت في تاريخ الودائع بالمصرف، أضف إلى ذلك أن طلبات القروض تقل كثيراً عن توقعات الإدارة، في هذه الحالة يواجه المصرف الحد الأدنى من الضغط على احتياجات السيولة، لأن نمو الودائع يفوق كثيراً نمو القروض، هنا يستعد مدير السيولة لمركز فائض في السيولة، وبحجم كبير، ويتولى وضع خطة عمل لاستثمار هذه الأموال الفائضة في موجودات مربحة لتعظيم العائد.

3- المركز الوسط المحتمل لسيولة المصرف

هنا يقف المصرف وسطاً بين المركزين السابقين وتكاد أن تتوازن نسب نمو الودائع مع نسب نمو القروض، أو أن احدهما يفوق الأخر بمبالغ محدودة، وهو المركز الأكثر احتمالاً في التحقق.

وإستناداً لأسلوب الاحتمالات لابد من حساب متطلبات السيولة المتوقعة باستخدام احتمالات تحقق أي من المراكز الثلاثة.

ولتطبيق أسلوب الاحتمالات في تقدير متطلبات السيولة، نفرض توقع بيانات مالية عن أسبوع قادم لمصرف ما، وتقوم الإدارة بتوقع متوسط لحجم الودائع، ومتوسط لحجم القروض

وتحديد العجز والفائض من خلال احتساب الفرق بين هذه التوقعات، بالإضافة إلى تحديد الإدارة للاحتمالات المخصصة لتحقق أي من نتائج السيولة، ولنفرض أن (أ) يمثل أفضل مركز سيولة محتمل،و(ب) المركز الوسط المحتمل للسيولة،(ج) أسوأ مركز سيولة محتمل.

وعلى هذا الأساس تحسب متطلبات السيولة المتوقعة وفق معادلة الاحتمالات الآتية:[1]

$$\left(\begin{array}{c}\text{متطلبات}\\ \text{السيولة}\\ \text{المتوقعة في}\\ \text{المصرف}\end{array}\right) = \left(\begin{array}{c}\text{احتمال تحقق}\\ \text{النتيجة (أ)}\end{array}\right) \times \left(\begin{array}{c}\text{العجز أو الفائض}\\ \text{المتوقع في السيولة}\\ \text{للنتيجة(أ)}\end{array}\right) + \left(\begin{array}{c}\text{احتمال تحقق}\\ \text{النتيجة (ب)}\end{array}\right)$$

$$\times \left(\begin{array}{c}\text{العجز أو}\\ \text{الفائض المتوقع}\\ \text{في السيولة}\\ \text{للنتيجة (ب)}\end{array}\right) + \left(\begin{array}{c}\text{احتمال تحقق}\\ \text{النتيجة (ج)}\end{array}\right) \times \left(\begin{array}{c}\text{العجز أو}\\ \text{الفائض المتوقع}\\ \text{للنتيجة (ج)}\end{array}\right)$$

مؤشرات السيولة

تستخدم المصارف التجارية العديد من المؤشرات المالية للحكم على مدى كفاءة السيولة النقدية فيها، للقيام بتوفير متطلبات عملائها من السيولة. كما أن مؤشرات السيولة تساعد في معرفة العجز أو الفائض من السيولة حتى ولو كان هذا التنبؤ غير دقيق، والاستعداد لمواجهة هذا الإشكال في السيولة ولعل أهم المؤشرات التي تستخدمها المصارف التجارية لقياس سيولتها هي:-

1 ــ نسبة الودائع إلى الموجودات:-

تقيس هذه النسبة مدى اعتماد المصرف في تمويل موجوداته من الودائع، مع الأخذ في الحسبان سلوك الودائع، أي حجم الودائع التي تتسم بالاستقرار " الودائع المستقرة ".

2 ــ نسبة القروض إلى الودائع:-

وتساعد هذه النسبة في معرفة الدرجة التي تستخدم فيها الموارد المتاحة لتغطية احتياجات العملاء من القروض، وارتفاع هذه النسبة يدل على ارتفاع الائتمان الممنوح من المصرف لعملائه، وهنا لابد على إدارة المصرف أن تكون حذرة وانتقائية في سياستها الائتمانية، فزيادة القروض يقابله نقص في السيولة والعكس الصحيح .

---

[1] خليل الشماع، استراتيجيات وسياسات إدارة السيولة في المصارف، مرجع سبق ذكره، ص 23.

3 ــ نسبة السيولة النقدية:-

تقيس هذه النسبة قدرة المصرف على سداد التزاماته الجارية بشكل سريع وفوري من رصيد النقدية بالخزينة، ويعبر عنها بالعلاقة الآتية[1] :

$$\text{نسبة السيولة النقدية} = \frac{\text{نقدية بالخزينة}}{\text{ودائع تحت الطلب}} \times 100$$

4 ــ نسبة الرصيد النقدي:-

وتمثل العلاقة بين ما يمتلكه المصرف من موارد نقدية سائلة ومجموعة التزاماته المالية، ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة الآتية[2]:-

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد لدى المصرف المركزي+النقد في الصندوق+الأرصدة السائلة لأخرى}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

وتعتبر هذه النسبة ذات أهمية خاصة بالنسبة لعملاء المصرف، لأنها تعكس مدي حرص المصرف على رد ودائعهم عند الحاجة، فكلما كانت النسبة كبيرة كلما كانت قدرة المصرف على رد ودائع العملاء عالية .

5 ــ نسبة محفظة الأوراق المالية إلى إجمالي الودائع

وتسمى أحياناً بنسبة السيولة التجارية، وتشير هذه النسبة إلى مدى استخدام المصرف لودائعه للاستثمار في محفظة الأوراق المالية، ويعبر عن هذه النسبة بالمعادلة الآتية[3]:-

$$\text{نسبة المحفظة إلى إجمالي الودائع} = \frac{\text{الاستثمار في الأوراق المالية}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

ونشير هنا إلى أن محفظة الأوراق المالية هي مقدار ما يوظفه المصرف من أموال في شكل أوراق مالية مثل أذونات الخزانة العامة والأسهم والسندات قصيرة الأجل .

---

[1] محمد انور سلطان، مرجع سابق ذكره، ص 179.

[2] منير هندي وسيف السويدي، مرجع سابق ذكره، ص 93.

[3] صفاء هادي سلمان، مرجع سبق ذكره، ص 145.

6 ــ نسبة السيولة العامة

وتعبر هذه النسبة عن إجمالي الأموال " السيولة المتاحة أمام المصرف التجاري " والتي يستطيع من خلالها تغطية جميع التزاماته قصيرة وطويلة الأجل، ويشمل بسط هذه النسبة جميع الأصول السائلة والشبه سائلة من أوراق مالية قصيرة الأجل واستثمارات طويلة الأجل أما مقام النسبة فيتكون من إجمالي الودائع والالتزامات الأخرى والمصرف لمركزي[1].

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول السائلة + الأصول شبه السائلة " قصيرة وطويلة الأجل}}{\text{إجمالي الودائع + التزامات أخرى}} \times 100$$

ونظراً للأهمية الحيوية لتوافر السيولة في المصارف التجارية، فقد ألزمت المصارف المركزية هذه المصارف الاحتفاظ بأموال سائلة في خزائنها ولدى المصرف المركزي بنسب معينة من إجمالي أصولها السائلة، وهذه النسب هي:-

1 ــ نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي

وتمثل حجم الاحتياطي المفروض على الودائع والذي يمكن أن يدعم المصرف لمواجهة التزامات عملائه في الظروف غير الاعتيادية ويمكن التعبير عنها بالمعادلة الآتية:-[2]

$$\text{نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي} = \frac{\text{أرصدة نقدية لدى المصرف المركزي}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

ويشير البعض أن حجم الاحتياطي النقدي الإلزامي يتوقف على مجموعة عوامل أهمها:-

- درجة استقرار الودائع : حيث يجب زيادته في حالة عدم الاستقرار والعكس الصحيح.
- مدي قدرة المصرف على تدبير أموال من مصادر أخرى بديلة في الوقت الملائم .
- سياسة المصرف المركزي فيما يتعلق بالسيولة .
- الاحتياجات الموسمية والدورات التجارية.[3]

2- نسبة السيولة القانونية

تعد نسبة السيولة القانونية من أهم المؤشرات المالية لدراسة وتحليل وتقييم سيولة المصرف، أي في قدرته على الوفاء بما يطلبه المودعين من احتياجات، وعادة ما يقوم

---

[1] عبدالغفار حنفي، عبدالسلام ابوقحف، مرجع سابق ذكره، ص 231.

[2] زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص 270.

[3] جاد المنيلوي، مرجع سبق ذكره، ص 140.

المصرف المركزي بتحديد هذه النسبة ونوع الأصول السائلة وشبه السائلة التي تتكون منهـا هذه النسبة، وتحسب وفق المعادلة الاتية:-[1]

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{قيمة الموجودات السائلة والشبه سائلة "قصيرة الأجل"}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

ولأهمية هذه النسبة نجد أن من الضروري تحديد مكونات كل من البسط والمقام لأنهمـا الأساس في تحديد السيولة القانونية، ويتكون بسط النسبة من:-

أ- نقدية في المصرف .

ب- الذهب وهو سبائك ذهبية وعملات أجنبية يسهل تحويلها إلى نقود محلية.

ج- الأرصدة التي للمصرف لدى المصرف المركزي.

د- الأوراق التجارية التي تستحق الدفع خلال ثلاثة أشهر.

و- الأوراق المالية الحكومية والمضمونة.

هـ- اذونات الخزانة.

ز- شيكات تحت التحصيل : وهي تمثل مستحقات المصرف على المصارف الأخرى ولم يتم تحصيلها بعد .

أما مقام النسبة فيتألف من:-

أ- الودائع.

ب- المبالغ المقترضة من المصرف المركزي.

ج- مستحقات المصارف الأخرى.[2]

السيولة في التشريعات المصرفية الليبية

ألزمت السلطة النقدية في ليبيا والمتمثلة في مصرف ليبيـا المركـزي، المـصارف التجارية من خلال أدوات سياستها النقدية بالاحتفاظ بأصول سائلة تحدد هذه السلطة قيمتهـا ونوعيتها وذلك في شكل احتياطي نقدي إلزامي تودعه المصارف التجارية لـدى المـصرف المركزي، ونسبة سيولة قانونية من إجمالي الأصول السائلة تحتفظ بها هذه المـصارف فـي خزائنها، بالإضافة إلى سعر إعادة الخصم وذلك من أجل التأثير في حجم الائتمان الذي تمنحه المصارف التجارية لعملائها، وقد شهدت الفترة من بداية ظهور المصارف في ليبيا بـشكلها

---

[1] حمزة الزبيدي، إدارة المصارف، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان : 2004، ص 78.

[2] حسين جميل البدري، مرجع سبق ذكره، ص 44.

التجاري إلى سنة 2006 العديد من التغيرات في أدوات السياسة النقدية، ويمكن تلخيص هذه التغيرات في الآتي[1]:-

المرحلة الأولى (1956 – 1963)

لقد كان من بين أدوات السياسة النقدية القليلة المتاحة للبنك الوطني الليبي خلال تلك الفترة سياسة سعر إعادة الخصم، وسيولة عامة بنسبة 20 % من إجمالي الخصوم الإيداعية*، وكذلك سياسة الإقناع الأدبي التي تلجأ إليها السلطة النقدية في حل بعض المشاكل المتعلقة بتوفير السيولة وتحديد حجم الائتمان، وذلك لافتقار البنك الوطني الليبي إلى صلاحيات قانونية، والتي من أهمها عدم وجود صلاحيات لتنظيم أعمال المصارف التجارية، وكذلك صعوبة الحصول على البيانات المصرفية اللازمة.

المرحلة الثانية (1963 – 1970)

إن صدور قانون المصارف رقم (4) لسنة 1963 في هذه المرحلة، منح المصرف المركزي صلاحيات واسعة وفرت له الوسائل التي تمكنه من تنفيذ سياسته النقدية بشكل مطلق، وأهم ما ترتب على ذلك القانون ما يلي:-

1- إدخال نظام الاحتياطي النقدي الإلزامي على عمليات المصارف التجارية، فالمصرف المركزي له أن يحدد نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي في حدود 10 % إلى 40 % على الودائع تحت الطلب، وفي حدود 5 % إلى 20 % على الودائع الزمنية والادخار.

2- أن يحدد المصرف تعريفاً للأصول السائلة ويعيد التحديد كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

3- الإشراف و الرقابة على المصارف التجارية وعملياتها.

وبعد أن عمل مصرف ليبيا المركزي بهذه الصلاحيات حدد في شهر ناصر 1963 نسبة 10 % كاحتياطي نقدي إلزامي على الودائع تحت الطلب، ونسبة 5 % على الودائع الزمنية وودائع الادخار، وبقيت السيولة العامة على نسبة 20 % وفي عام 1966 ف في شهر ناصر جرت بعض التعديلات على هذه النسب، وذلك ضمن الإجراءات التي اتخذها المصرف لمكافحة التضخم في تلك الفترة. وكانت هذه التعديلات على النحو الآتي:-

نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي:

- من 10 % إلى 15 % على الودائع تحت الطلب.
- من 5 % إلى 5 , 7 % على الودائع الزمنية وودائع الادخار.

---

[1] مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث و الإحصاء، أعداد مختلفة من النشرات الاقتصادية المتعلقة بالمصرف المركزي.

* الخصوم الايداعية وتشمل (ودائع تحت الطلب + ودائع لأجل + ودائع ادخارية + تأمينات نقدية + قروض من المصارف الأخرى).

نسبة السيولة العامة:

- من 20 % إلى 25 % على إجمالي الخصوم الإيداعية.

المرحلة الثالثة (1970 – 1993)

بقيت نسب الاحتياطي النقدي الإلزامي على ما هي عليه، في حين انخفضت نسبة السيولة العامة على الخصوم الإيداعية من 25 % إلى 15 %، ويعزي انخفاض هذه النسبة إلى تراكم كميات كبيرة من الأموال لدى المصارف التجارية، الأمر الذي دعى مصرف ليبيا المركزي لتخفيض هذه النسبة من أجل تشجيع المصارف على استثمار هذه الأموال.

المرحلة الرابعة (1993 – 2006)

لم تشهد هذه الفترة أي تغيرات على نسب الاحتياطي النقدي الإلزامي، ولا حتى نسبة السيولة العامة بالرغم من صدور قانون المصارف والنقد والائتمان رقم (1) لسنة 1993، ومن بعدها القانون رقم (1) لسنة 2005 ف بشأن المصارف، الذي أعطى صلاحيات كبيرة لمصرف ليبيا المركزي فيما يتعلق بالرقابة على المصارف التجارية، فقد جدد هذا القانون التزام المصارف التجارية الاحتفاظ باحتياطيات نقدية لدى مصرف ليبيا المركزي، حيث نصت مادته (57) أن "على جميع المصارف التجارية أن تحتفظ لدى مصرف ليبيا المركزي، بدون فائدة، باحتياطي نقدي إلزامي مقابل خصومها الإيداعية، ويكون دفع هذه الاحتياطيات بالدينار الليبي ما لم يسمح مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي بتقديم بعضها في شكل أصول أخرى، ويحدد هذا المجلس أنواع الخصوم الإيداعية، ونسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي إلى كل منها" *.

وجاءت المادة (59) في فقرتها الثانية توضح دور مصرف ليبيا المركزي فيما إذا نقصت احتياطيات أحد المصارف عن المقرر لها، حيث نصت على " إذا نقصت احتياطيات مصرف ما عن الاحتياطيات المطلوبة فعليه أن يكمل احتياطياته فورا، ولمصرف ليبيا المركزي أن يلزمه بأن يدفع عن المبلغ الناقص مبلغاً بسعر لا يقل عن جزء من ثلاثين من 1% عن كل يوم، وذلك من التاريخ الذي يحدده " .

ونشير هنا إلى أن نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي من إجمالي الخصوم الإيداعية بقيت كما هي عليه، وأن هذا الاحتياطي لا يظهر بقائمة المركز المالي تحت اسم احتياطي الخصوم الإيداعية، كما لا يظهر بقيمة هذه النسب المحتسبة، وإنما يظهر ضمن الحساب الجاري

---

* تشير إلى أن مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي قد أصدر القرار رقم (25) لسنة 2008 ف بشأن تعديل نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي على الخصوم الايداعية للمصارف التجارية الخاضعة لهذه النسبة بحيث تكون 20 % بدلا من 15 %، ولا يعد هذا التغير ضمن فترة الدراسة .

للمصرف التجاري لدى المصرف المـركزي، ولبيان الكيفية التي يتم بهـا احتـساب هـذا الاحتياطي ومعرفة الفائض أو العجز به ندرس البيانات الواردة بالجدول رقم (3).

ونلاحظ من خلال الجدول أن المصارف التجارية في ليبيا تعاني من إشكالية فوائض الاحتياطيات النقدية الإلزامية في معظم سنوات الدراسة، بالرغم من انخفـاض حجـم هـذه الاحتياطيات الفائضة من سنة 1997 ف و إلى غاية سنة 2002 ف، لتبدأ بعد ذلك بالارتفاع فتصل في سنة 2006 ف إلى 8834.1 مليون دينار وبنسبة 48.5 %، ويعزى هذا الارتفـاع إلى زيادة الإيداعات النقدية للمصارف التجارية لدى مصرف ليبيا المركزي، فلو أخذنا حجـم الودائع الفعلية في سنة 1997 ف لدى مصرف ليبيا المركزي، والتي كانت بمبلـغ 2629.0 مليون دينار، وسنة 2006 ف بمبلغ 11184.4 مليون دينار، لوجدنا أن الزيـادة فـي حجم الودائع لدى مصرف ليبيا المركزي يصل إلى 8555.4 مليون دينـار ونـسبة نمـو قـدرها 325 %.

جدول رقم (3)

احتياطي الخصوم الايداعية للمصارف التجارية الليبية

مليون دينار

البنود*	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الخصوم الايداعيةالخاضعة للاحتياطيات القانونية										
أ- الودائع تحت الطلب	3976.7	4159.3	4512.5	4745.4	5132.1	5801.8	5127.8	7683.6	9856.9	13223.9
ب ــ الودائع لأجل وودائع الادخار	2062.9	2395.0	2568.7	2688.7	3254.1	2906.0	3439.4	3595.1	4406.7	4889.0
إجمالي الودائع	6039.6	6554.3	7081.2	7434.1	8386.2	8707.8	9567.2	11287.7	14263.6	18212.9
الاحتياطيات القانونية عن الودائع										
أ- تحت الطلب 15 %	596.5	623.9	676.9	711.8	769.8	870.3	769.2	1152.5	1478.5	1983.6
ب- لأجل وودائع الادخار 7.5 %	154.7	179.6	192.7	201.7	244.1	218.0	258.0	269.6	330.5	366.7
إجمالي الاحتياطيات القانونية	751.2	803.5	869.6	913.5	1013.9	1088.3	1027.2	1422.1	1809.0	2350.3
الودائع الفعلية بمصرف ليبيا المركزي	2629.0	2712.1	2341.9	2241.7	2232.8	2337.7	3089.1	6079.4	8874.9	11184.4
فائض / (عجز) الاحتياطي الإلزامي	1877.8	1908.6	1472.3	1328.2	1218.9	1249.4	2061.9	4657.3	7065.9	8834.1
نسبة الفائض / (العجز)	%31.1	%29.1	%20.7	%17.8	%14.5	%14.3	%21.5	%41.2	%49.5	%48.5

* البيانات: من عدة ميزانيات مجمعة للمصارف التجارية العاملة بالجماهيرية، التقارير السنوية لمصرف ليبيا المركزي.

- الجدول : من إعداد الباحث.

أما فيما يتعلق بالسيولة القانونية التي حددها مصرف ليبيا المركزي بنسبة 15%من إجمالي الخصوم الإيداعية والاقتراض من المصارف، فاشترط احتفاظ كل مصرف تجاري بجزء من أصوله في شكل أصول سائلة لا تقل عن هذه النسبة، ولعل الغرض الأساسي من فرض هذه النسبة هو تدعيم قدرة المصرف على مواجهة السحوبات المفاجئة، وتوفير عنصر الأمان، وكذلك التأثير على حجم الائتمان لتقييد المصارف التجارية من استثمار كافة مواردها المالية، كي لا تكون عرضة إلى مخاطر عجز السيولة، وما قد يترتب عن ذلك من إفلاس وتصفية لهذه المصارف، وضياع أموال عملائها.

والجدير بالذكر أن مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي قد استبعد في سنة 1989 سندات وأذونات الخزانة العامة من الأصول السائلة التي تفرض عليها نسبة السيولة القانونية، وذلك لصعوبة تسييلها في ذلك الوقت وكذلك تضخيمها لقيمة هذه الأصول.

وقد تم تعريف الأصول السائلة وإعادة تنظيمها بعد ذلك الوقت من إدارة الرقابة على المصارف والنقد- بمصرف ليبيا المركزي، بصدور المنشور (أ.ر . م) رقم (96/7) سنة 1996، وذلك لأغراض حساب نسبة السيولة المعمول بها حاليا (15% من الخصوم الإيداعية والاقتراض من المصارف)، وذلك كما يلي:-

1- نقدية بالصندوق.

2- رصيد الحساب الجاري:-

أ - لدى مصرف ليبيا المركزي - بما فيه الاحتياطي القانوني النقدي.

ب- لدى المصارف في ليبيا.

1- الودائع لأجل التي تكون بإشعار وينتهي أجلها في مدة لا تتجاوز تسعين يوما":-

أ - لدى مصرف ليبيا المركزي.

ب - لدى المصارف في ليبيا.

ولم يطرأ أي تعديل على هذا التعريف للأصول السائلة خلال فترة الدراسة.

ولمعرفة وضع السيولة بالمصارف التجارية الليبية وتحديد الفائض والعجز فيها، نقوم بدراسة وتحليل البيانات الواردة بالجدول رقم (4):-

جدول رقم (4)

وضع السيولة لدى المصارف التجارية العاملة في الجماهيرية

مليون دينار

البنـــــــــود *	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
1- الأصول السائلة الفعلية**	2777.7	2863.3	2476.3	2435.4	2511.1	2601.1	3265.1	6392.9	9083.4	11602.1
2- إجمالي الخصوم الايداعية***	6039.6	6554.3	7081.2	7434.1	8386.2	8707.8	9567.2	11278.7	14263.6	18212.9
3- الاقتراض من المصارف****	411.2	218.1	184.5	148.1	147.4	154.8	273.9	131.5	59.1	140.5
4- مجموع (2+3)	6450.8	6772.4	7265.7	7582.2	8533.6	8862.6	9841.1	11410.1	14322.7	18353.4
5- احتياطي الأصول السائلة (15% من بند 4)	967.6	1015.8	1089.8	1137.3	1280.0	1329.4	1476.2	1711.5	2148.4	2753.0
6- فائض السيولة (1-5)	1810.1	1847.5	1386.5	1298.1	1231.1	1271.7	1788.9	4681.9	6935.0	8849.1
7- نسبة فائض السيولة(4/6)	%28	%27.2	%19.08	%17.1	%14.4	%14.3	%18.1	%41	%48.4	%48.2

* البيانات من عدة ميزانيات مجمعة للمصارف التجارية العاملة بالجماهيرية، التقارير السنوية لمصرف ليبيا المركزي.

** الأصول السائلة الفعلية وتشمل: نقدية بالصندوق، ودائع لدى مصرف ليبيا المركزي، ودائع المصارف المحلية، نقود أجنبية.

*** إجمالي الخصوم الايداعية وتشمل: ودائع تحت الطلب،لأجل، توفير.

**** الاقتراض من المصارف ويشمل: مصرف ليبيا المركزي، المصارف الخارجية.

- الجدول من إعداد الباحث.

نلاحظ أن المصارف في ليبيا تتمتع بسيولة عالية، الأمر الذي أدى إلى ظهور فوائض في حجم السيولة في جميع سنوات الدراسة لتصل في سنة 2006 مبلغ 8849.1 مليون دينار وبنسبة 48.2% أي أكثر من قيمة الخصوم الإيداعية في أغلب السنوات، فإذا كانت هذه الفوائض النقدية تتجاوز في سنة ما قيمة إجمالي الالتزامات المتداولة للمصرف، فما بالك بإجمالي السيولة المتحققة.

ويعتقد الباحث أن ذلك راجع إلى قصور في السياسة الائتمانية للمصرف، فلو أخذنا نسبة السيولة المحققة لسنة 2006 والتي بلغت 63.2%، واستبعدنا النسبة القانونية منها وهي 15% لوجدنا أن نسبة الفائض تصل إلى أكثر من 48%، أي أعلى من النسبة القانونية بأكثر من ثلاث مرات، فلا يمكن القول أن نسبة السيولة القانونية التي حددها مصرف ليبيا المركزي

تمثل قيد على السياسة الائتمانية للمصارف التجارية، ويعزى ارتفاع فوائض السيولة وخاصة في سنة 2004 التي بلغت قيمتها 4681.4 مليون دينار مقابل 1788.9 مليون دينار في نهاية عام 2003، وبزيادة قدرها 2892.1 مليون دينار ونسبة نمو 162%، تعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع رصيد الودائع الفعلية لدى مصرف ليبيا المركزي نتيجة تسييل سندات وأذونات الخزانة المستحقة للمصارف التجارية على الخزانة العامة، وتسوية بعض الديون الممنوحة لبعض الجهات والمؤسسات العامة المضمونة من قبل الخزانة العامة.

المبحث الثالث: الربح والربحية

ماهية الربح والربحية

يعرف الربح محاسبياً: بأنه الفرق بين الإيراد الكلي للمنتج وتكاليفه الكلية[1]، أما الربح اقتصادياً: فهو عائد التنظيم، وبعبارة أخرى " الفرق بين تكاليف الإنتاج بما في ذلك تكلفة الأجور والمواد الخام والإيجار وفائدة رأس المال واستهلاك الأصول وبين ثمن البيع[2]، أما الربحية فهي مقياس تستخدمه الأطراف المهتمة بجانب الربحية لتقييم الأداء.

ويجب هنا أن نفرق بين مفهوم الربح والربحية، فالربح كما عرفنا هو الفائض في الإيرادات بعد تغطية جميع التكاليف، أما الربحية فهي مؤشر يتم استخراجه عن طريق الربط أو العلاقة بين الربح وأحد العوامل الأخرى، سواءً من قائمة الميزانية أو قائمة الدخل، فمثلاً يمكن أن نتعرف على معدل العائد من الأموال المستثمرة من خلال الربط بين الربح المتحقق ومجموع الأموال المستثمرة، في حين إذا ربطنا بين الربح والمبيعات فإن الناتج هو معدل ربحية المبيعات، فالربح مهم لتحديد ربحية المنشأة، فلا يمكن قياس الربحية إلا بالوصول لمقدار الأرباح المتحققة، إذاً فالربحية هي مؤشر يستخدم لمعرفة مدى كفاءة الإدارة في تحقيق العوائد من خلال إستراتيجية مخطط لها مسبقاً.

ومن هذا المنطلق يمكن أن نعرف الربح المصرفي على أنه الربح الصافي المتأتي من مجموع الإيرادات التي حصل عليها المصرف من خلال توظيفه لأمواله المتاحة في مجالات الاستثمار والإئتمان بعد خصم جميع المصروفات.

ويرى البعض أن الأرباح ضرورية لضمان استمرار حياة المصرف ونمو نشاطه، لما لهذه الأرباح من وظائف اقتصادية لا يمكن إغفالها وهي:-

1- مقابلة المخاطر التي يتعرض لها المصرف ومنها:-

أ. مخاطر الإئتمان والاستثمارات

وهي المخاطر المتعلقة بعدم رد العملاء للقروض التي منحت لهم على الرغم من وجود إجراءات تحصيل واعية، والمخاطر المتعلقة بتدهور قيمة الاستثمارات أو محفظة الأوراق المالية على الرغم من تنوعها.

---

[1] نعمة الله إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2006، ص 308.

[2] إسماعيل عبد الرحمن وحربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2004 ف، ص 480.

ب. مخاطر التصفية الإجبارية

إن طلب العملاء لأموالهم ولأموال جديدة قد يجبر المصرف على التصرف في أصول قيمة بخسارة، وحتى مع وجود المصرف المركزي الذي قد يكون الملجأ للحماية من هذا التدهور، إلا أن المصارف غالباً ما يصيبها بعض من الخسائر الناتجة عن التصرف في أوراق مالية في ظروف غير ملائمة.

ج. مخاطر السرقة والاختلاس

هذه المخاطر موجودة في أي منشأة، ولكن وجود أنظمة للضبط الداخلي والمراجعة الداخلية والتأمين ضد السرقة يقلل من هذه المخاطر إلى أقل حد ممكن ولكنه لا يلغيها، فالمصرف مطالب بتغطية العجوزات التي قد تحدث نتيجة لمثل هذه المخاطر.

2- الحصول على رأس المال اللازم في المستقبل، وذلك من خلال ثلاثة طرق:-

أ. إعادة استثمار الأرباح بصورة مباشرة وهي إحدى وسائل التمويل الذاتي.

ب. تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في أسهم المصرف عند زيادة رأس ماله.

ج. إعطاء المساهم عائداً مقبولاً على رأس ماله يزيد من ثقته في المصرف الذي يساهم فيه.

3- برهان على نجاح الإدارة:-

يمكن القول بأنه كلما زادت الأرباح كلما دلّ ذلك على فاعلية المجهودات، ونجاح إدارة المصرف في تحقيق أرباح معقولة لا يزيد من ثقة أصحاب رؤوس الأموال فحسب، بل يزيد من ثقة أصحاب الودائع كذلك، وهو أمر بالغ الأهمية ولاسيما في المصارف التجارية التي تعتمد على الودائع كمصدر رئيسي لأموالها.[1]

يستشف الباحث من خلال هذه الوظائف أهمية تحقيق الربح للمصارف والذي يعد هدفها من أجل الاستمرار في أعمالها وممارسة أنشطتها، كما أن هذا الهدف " الربح " له أثره على كافة أصحاب المصالح في عمل المصرف، فلابد لإدارة المصرف أن تكون لها إستراتيجية تعمل من خلالها، يفترض فيها تحديد القدر المناسب من الأموال اللازمة وتدبيره بأقل تكلفة إما عن طريق الملكية أو المديونية، واستثمار هذه الأموال بأقصى كفاءة بما ينتج عنه تحقيق أكبر ربح ممكن، ولكن في المقابل قد تطرأ على هذه الإستراتيجية متغيرات تؤثر على مقدار الربح المخطط له، فعلى الإدارة أن تضع نصب عينيها مجموعة هذه المتغيرات عند وضع استرتيجية معينة تهدف من ورائها تحقيق معدلات ربحية عالية، فهناك مجموعة من العوامل قد تكون

---

[1] حسن جميل البدري، مرجع سبق ذكره، ص ص 53 – 54.

تأثيراتها إيجابية وأحياناً سلبية على الربحية، ويرجع ذلك إلى آلية تصرف المصرف حيال هذه العوامل.

العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية

1- حجم المصرف

تستطيع المصارف كبيرة الحجم الاقتراض من المصادر المختلفة، خاصةً عن طريق إصدار الأوراق التجارية أو شهادات الإيداع التي يزداد الإقبال على شرائها في السوق الثانوية بسبب قوة المراكز المالية التي تتمتع بها هذه المصارف[1]، وهذا يؤدي إلى ارتفاع معدل العائد على حق الملكية وبالتالي تحسين الربحية، ولكنها في الوقت نفسه تعاني من انخفاض معدل العائد على الموجودات وذلك لكبر حجم الموجودات في المصارف الكبيرة، بينما المصارف الصغيرة لا تتسم بارتفاع في ربحيتها نظراً لصغر حجم الودائع لديها، وانخفاض فرص الاستثمار فيها.

2- إدارة المصرف

تتأثر ربحية المصرف على مدى قدرة الإدارة في أداء وظائفها، مثل دراسة المخاطرة، وإعداد الموازنات، ودراسة المصادر البديلة للتمويل، وإدارة الفقرات المختلفة من الموجودات ودراسة المشروعات الجديدة، كل هذه المهمات المسندة على عاتق الإدارة، إذا ما أحسنت أدائها بشكل كفؤ فإنها تؤدي إلى زيادة العائد.[2]

3- الظروف الاقتصادية

تتأثر ربحية المصارف تأثراً كبيراً بالأوضاع السائدة في الدولة والظروف الاقتصادية المحيطة ومدى استقرارها، فكلما اتسمت هذه الظروف بالثبات أدى ذلك لتحسين الربحية.

4- وجود محددات إئتمانية

تعتبر القيود والمحددات الإئتمانية التي تفرضها السلطة النقدية على المصارف التجارية والمتمثلة في أدوات السياسة النقدية، من أهم العوامل المؤثرة على ربحية المصارف، وذلك لأنها تحد هذه المصارف من التوسع في منح الإئتمان، كما تجبرها على الاحتفاظ بكميات من السيولة الإحتياطية، في حين لو استثمرت هذه الكميات من الأموال في مجالات الاستثمار المختلفة، فإنها سوف تدر أرباحاً مجزية على المصرف.

---

[1] سعد عبد الحميد مطارع، إدارة الأسواق والمؤسسات المالية، بدون طبعة، 2005، ص 186.

[2] خليل الشماع، الإدارة المالية، مرجع سبق ذكره، ص 45.

5- معدل التوظيف

إن عملية توظيف الأموال في المصارف التجارية، يكتنفها عنصر المخاطرة، إذ أن المصدر الرئيسي لأموال المصرف هو أموال المودعين، فنجد أن هذا المعدل يتناسب طردياً مع عنصر المخاطرة، وكما هو معروف أن زيادة المخاطرة تؤدي إلى زيادة الربحية، وذلك لأن أموال المصرف في حال ما استثمرت سوف تدر أرباحاً للمصرف، مع مراعاة التوزيع الأمثل للموارد المالية المتاحة للمصرف، بين مختلف مجالات الاستثمار المتعددة وتعيين الأولويات بينها.[1]

6- حجم المصروفات

كلما بالغ المصرف في حجم مصروفاته العامة، أدى ذلك إلى انخفاض أرباح المصرف، مثلا زيادة الرواتب بشكل لا يتناسب مع حجم الأرباح أو وجود عدد كبير من الموظفين يكون المصرف في غنى عن خدماتهم، أو الإفراط في شراء أو تأجير الأصول التي لا تدر أرباح على المصرف، في حين لو عمل المصرف على ضبط الإنفاق سيكون له أثر ايجابي على مجموع الأرباح العائدة.

7- الرفع المالي

يستخدم مصطلح الرفع المالي للتعبير عن احتواء الهيكل التمويلي للمنظمة على التزامات تتطلب دفع فائدة ثابتة ، ويعكس مؤشر الرفع المالي العلاقة بين تكلفة الاقتراض والأرباح المتحققة نتيجة لاستخدام الأموال المقترضة.[2]

ويضيف " جورج " أن الرفع المالي يحدث كلما قام مصرف ما بتمويل نشاطه بديون حاملة للفائدة، ويعتبر المصرف في حالة رفع مالي مفضل إذا كانت إدارته قادرة على تحقيق الأموال المقترضة وتكلفة تلك الأموال، وإلا فإنها تحقق رفعا" ماليا غير مفضل، ويعتمد الرفع المالي على استخدام رأس المال كضمان للحصول على قروض من الغير، ويكون تأثير الإقتراض على نتيجة النشاط إيجابياً عندما يكون العائد على إجمالي حقوق الملكية أكبر من العائد على إجمالي الأصول، فارتفاع مؤشر الرفع المالي يعني ارتفاع معدل العائد على حق الملكية وبالتالي زيادة الأرباح.[3]

---

[1] صلاح الأمين الأرباح، مرجع سبق ذكره، ص 93.

[2] سالم إسماعيل الحصادي، مرجع سبق ذكره، ص 161.

[3] Georg. W. Gllinger. " Frame work for financial statement analysis part tow ", Business credit, March, 2000, pp. (33-35). نقلاً عن وليد مجلي العواودة، مرجع سبق ذكره، ص 48

8- وجود مناخ استثماري

أحياناً تعاني المصارف التجارية من مشكلة فائض السيولة ولعل من أهم أسباب وجود هذه الأموال الفائضة عدم توفر مناخ ملائم تستثمر فيه المصارف أموالها، وبالتالي تراكم هذه الأموال، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة تكلفة الأموال الفائضة وانخفاض الربحية لهذه المصارف.

9- المنافسة

تتأثر ربحية المصارف بالمنافسة وذلك من خلال الدور الذي تلعبه في إجبار المتنافسين على جذب العملاء وتقديم أفضل الخدمات بأقل الأسعار، ولعل هذه المزايا التي تقدمها المصارف لعملائها من أجل كسب رضاهم والمحافظة على ولائهم، لها مخاطر ائتمانية تؤدي إلى تخفيض الدخل، وبالتالي تضييق هوامش الربحية.

10- نجاح إدارة محفظة الأوراق المالية

تتكون محفظة المصرف في الأوراق المالية من مجموعة الأسهم والسندات والأذونات التي استثمر فيها المصرف أمواله، وهدف إدارة وتكوين هذه المحفظة يتمثل في تحقيق أقصى عائد، فلا بد من إدارة هذه المحفظة بشكل تراعي فيه درجة المخاطرة، وذلك من خلال تنويع مكونات محفظة الأوراق المالية مثل تنويع جهة الإصدار، وتواريخ الاستحقاق، كل هذه الأمور من شأنها زيادة ربحية المصرف.[1]

11- أسعار الفائدة

تتركز أعمال المصارف التجارية إضافة إلى خدمات أخرى، في نشاطين رئيسيين:

أولهما: استقطاب أو شراء ما يتوفر لدى المواطنين من مدخرات نقدية كودائع لديها، مقابل ثمن "سعر فائدة" يدفع نظير حفظها (عدا محفظة ودائع تحت الطلب)، وثانيهما : قيام المصارف ببيع أو إقراض ما يتجمع من نقود وودائع أو الجزء الأكبر منها إلى الأفراد أو المؤسسات من ذوي الرغبة في الاقتراض مقابل ثمن "سعر فائدة" يدفعونه، ويفترض أن يكون سعر فائدة الإقراض أكبر من سعر فائدة الإيداع ليكون الفرق في النسبة والقيمة مصدراً رئيسياً لربحية المصارف.[2]

وفي هذا الشأن يرى البعض أن الفائدة هي استخدام رأس المال[3]، ويرى آخر أنها

---

[1] منير إبراهيم هندي، أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، بدون طبعة، 2003 ، ص196.

[2] أحمد النمري، أسعار الفائدة المصرفية: هوامشها واتجاهاتها وتداعياتها الاقتصادية، مجلة المستقبل الاقتصادي، المجلد الأول، العدد الأول، أغسطس 2003 ، ص65.

[3] محمد ملحس، تدقيق الفوائد البنكية وطرق احتسابها، مجلة المدقق، عمان، العددان (32 – 33)، 1997 ، ص 26.

السعر الذي يدفعه المقترض لأجل استهلاك ما يرغب استهلاكه حالاً، ومن جهة نظر المقرض، فإن الفائدة هي السعر الذي يحصل عليه المدخر للتنازل عن استهلاك حالي، والانتظار بالقيام بذلك في فترة زمنية لاحقة.[1]

ويجب التفرقة بين سعر الفائدة الحقيقي وسعر الفائدة الأسمى، فسعر الفائدة الحقيقي هو ذلك السعر الذي يعادل الطلب على القروض مع العرض من الأرصدة القابلة للإقراض، أما سعر الفائدة الأسمى فهو السعر الذي تقوم المصارف على أساسه بتقديم القروض في أي وقت معين، أي الهامش الذي تتقاضاه المصارف من عملائها، ويزداد التوسع في الإئتمان المصرفي عندما يصبح السعر الأسمى أقل من السعر الحقيقي.[2]

وتعتبر أسعار الفائدة من أهم أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها المصارف المركزية للتأثير في حجم الإئتمان الذي تمنحه المصارف التجارية لعملائها، وذلك من خلال سعر إعادة الخصم ، فانخفاض هذا السعر أو ارتفاعه له مدلولاته على حجم الإئتمان، فعندما يشعر المصرف المركزي أن المصارف التجارية لديها فائض ملحوظ في سيولتها مع ظهور حالة كساد في الدولة، يعمل المصرف المركزي عندها على تخفيض سعر إعادة الخصم، وتعمل المصارف التجارية بدورها على تخفيض سعر الفائدة على القروض والتسهيلات التي تمنحها لعملائها، وهذا يؤدي إلى ارتفاع معدلات الطلب على القروض، وبالتالي استثمار هذه الأموال الفائضة.

أما عندما تعاني المصارف التجارية من مشكلة افتقارها للسيولة مع وجود حالة انتعاش في اقتصاد الدولة، حينئذٍ يعمل المصرف المركزي على رفع سعر إعادة الخصم، من أجل كبح جماح المصارف التجارية من التوسع في منح الإئتمان فتقوم هذه الصارف على رفع سعر الفائدة المدينة على قروضها الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض معدلات الطلب على القروض.

مؤشرات الربحية

تستخدم مؤشرات الربحية في الحكم على كفاءة إدارة المصرف، وسلامة القرارات المتخذة في الاختيار بين البدائل، والاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة للمصرف، ومن أهم المؤشرات التي تستخدمها المصارف لمعرفة معدلات ربحيتها هي:-

---

[1] مفلح عقل، أسعار الفائدة والوضع الاقتصادي الراهن، **البنوك في الأردن**، العدد (6)، المجلد (16)، سبتمبر 1997 ، ص6.

[2] إسماعيل هاشم، **مذكرات في النقود والبنوك**، دار النهضة للطباعة والنشر، بدون تاريخ، ص 237.

1- معدل العائد على الأصول " الموجودات"

يقدم هذا المعدل مؤشراً عن كيفية قيام الإدارة باستخدام موجوداتها، ومقدار ما تحقق من ربح صافي عن كل دينار من قيمة الأصول المستثمرة في المصرف، ويعبر عن هذا المعدل بالمعادلة الآتية[1]:-

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

ويشير البعض إلى أن الزيادة في قيمة الأصول تؤدي إلى انخفاض نسبة العائد على الأصول أو الاستثمار والعكس صحيح، كما أن اهتمام المصارف بتعظيم إيراداتها والحد قدر الإمكان من النفقات يؤدي إلى زيادة أرباحها وبالتالي ارتفاع معدل العائد على موجوداتها.[2]

كما يعكس ارتفاع معدل العائد على الأصول زيادة كفاءة الإدارة في استخدام أموال المصرف من خلال:-

أ – قدرة المصرف على جذب المزيد من ودائع الطلب والتي لا يدفع عنها المصرف أية فوائد مما يؤدي إلى زيادة ربحيته.

ب- قدرة المصرف على الحصول على معدلات مرتفعة من العائد على الاستثمارات في الأوراق المالية.

ج- قدرة المصرف على تخفيض المصروفات التشغيلية، مما يؤدي بدوره إلى زيادة أرباح المصرف.

د- قدرة المصرف على الحصول على معدلات مرتفعة من العائد على القروض التي يمنحها المصرف.[3]

2- معدل العائد على حقوق الملكية

يعكس هذا المؤشر وجهة نظر الملاك "ملاك المصرف" سواءً كانت الملكية عامة أو خاصة، أم مختلطة، إذ أن صافي الدخل يمثل العائد النهائي من نشاط المصرف طوال السنة المالية، وهو من حق ملاك المصرف، وذلك لأن هذا الدخل الصافي إما أن يكون في شكل

---

[1] صفاء هادي سلمان، مرجع سابق ذكره، ص 146.

[2] رفعت الحمصي، المبالغة في تراكم الأصول وانخفاض العائد، مجلة الاقتصاد المعاصر، السنة (25)، العدد (96)، عمان، سبتمبر 2006، ص ص 41 – 42.

[3] سعد عبد الحميد مطاوع، مرجع سبق ذكره، ص 289.

توزيعات أو في شكل إعادة استثمار في نشاط المصرف، ويقيس هذا المعدل ربحية الدينار الواحد المستثمر من قبل ملاك المصرف، ويمكن التعبير عنه بالمعادلة الآتية[1]:-

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100$$

3- معدل العائد على الأموال المتاحة

يصور هذا المعدل ربحية الأموال المتاحة للتوظيف في المصرف وهي تشمل الودائع وحق الملكية، ولا تدخل من ضمن الأموال المتاحة للتوظيف الأرصدة المستحقة للمصارف، فهي ليست للتوظيف ولكن لمتطلبات التشغيل العادي بين المصارف، كما لا تعتبر الخصوم الأخرى أموالاً متاحة للتوظيف، وإنما نتيجة تصرفات إدارية معينة، ويعبر هذا المعدل بالعلاقة الآتية[2]:-

$$\text{معدل العائد على الأموال المتاحة} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{حق الملكية + الودائع}} \times 100$$

4- نسبة هامش الربح

يقيس هذا المؤشر ربحية الدينار الواحد من إيرادات المصرف السنوية، ويعكس فاعلية العمليات التشغيلية وكفاءتها، وارتفاع هذه النسبة يشير إلى تحسن الأداء التشغيلي لإدارة المصرف، وانخفاضها يشير إلى هبوط وتدهور ربحية الإيرادات الكلية، باعتبارها أحد أهم عناصر التشغيل في المصرف التجاري، وتحسب نسبة الهامش من خلال العلاقة النسبية التالية[3]:-

$$\text{نسبة هامش الربح} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الإيرادات}} \times 100$$

5- معدل العائد على الودائع

تقيس هذه النسبة مدى قدرة المصرف على توليد الأرباح من الودائع التي حصل عليها، ويعبر عن هذا المعدل بالعلاقة الآتية[4]:-

---

[1] حلمي سلام، مرجع سبق ذكره، ص 197.

[2] محمد سعيد سلطان، مرجع سبق ذكره، ص 471.

[3] محمد الصيرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية:2007ف، ص 322 .

[4] أحمد صلاح عطية، مرجع سبق ذكره، ص 328.

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

طرق تحسين مستوى الربحية بالمصارف التجارية

يمكن للمصارف التجارية تحسين مستوى ربحيتها وذلك من خلال ما يلي:-

1- زيادة حجم الودائع بأنواعها.

2- زيادة وتنمية حجم حقوق الملكية.

3- زيادة حجم التوظيف في شكل أصول مربحة.

4- تطوير وتنويع الخدمات المصرفية.

5- ضبط الإنفاق قدر المستطاع ولاسيما في مجال المصروفات العامة وهي التي تكون مجالاً للإنفاق دون رقابة.

6- تهيئة الظروف بالبيئة الخارجية.[1]

التشريعات المصرفية الليبية المتعلقة بالربحية

أولاً/ أسعار الفائدة

1- سعر إعادة الخصم

شهد سعر إعادة الخصم في ليبيا بعض التغيرات نتيجة للظروف الاقتصادية المحيطة، ففي شهر التمور1957، حاول البنك الوطني آنذاك مواجهة أول مشكلة نقدية، والمتمثلة في ارتفاع معدل التضخم في الاقتصاد بصورة ملحوظة، فقام برفع سعر إعادة الخصم من 4% إلى 5%، وذلك للحد من التوسع النقدي كأحد الوسائل لمعالجة هذه المشكلة، إلا أن السيولة العالية في تلك الفترة جعلت المصرف يزيد في سعر إعادة الخصم من 5% إلى 6%، الأمر الذي جعل المصارف التجارية تتحيز هذه الفرصة لترفع من أسعار الفائدة التي تتقاضاها على الحسابات المدينة لتصل بعد إضافة العمولات والمصاريف إلى 11% في بعض الحالات، وأضطر

---

[1] مصطفى عبدالسلام مسعود، المصارف التجارية الليبية: الواقع والمتوقع، اتحاد المصارف العربية، العدد (272)، ديسمبر ،2003، ص35 .

المصرف بعدها أمام موجة من الانتقادات لتخفيض هذا السعر إلى 5% وطلب من المصارف التجارية تخفيض أسعار الفائدة المقبوضة.

وقد ظل سعر إعادة الخصم على ما هو عليه عند 5%، إلى حين صدور قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (8) لسنة 2004 بشأن تخفيض سعر إعادة الخصم من 5% إلى 4%، والذي استخدم كمؤشر للمصارف التجارية لتخفيض أسعار الفائدة على القروض التي تمنحها*.

2- أسعار الفائدة على ودائع المصارف التجارية لدى مصرف ليبيا المركزي

قام مصرف ليبيا المركزي بتخفيض سعر الفائدة على الودائع الزمنية التي تحتفظ بها المصارف التجارية لديه من 4.0 % إلى 2.5% وذلك لحثها على البحث عن فرص استثمارية بديلة في الاقتصاد الوطني.

ثم صدر قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (15) لسنة 2005 بشأن تخفيض سعر الفائدة الذي يمنحه مصرف ليبيا المركزي على ودائع المصارف التجارية لديه من 2.5% إلى 1.75 %.

3- أسعار الفائدة الدائنة على الودائع

سعى مصرف ليبيا المركزي إلى رفع أسعار الفوائد الدائنة على الودائع لدى المصارف التجارية بما لا يؤثر على ربحية هذه المصارف، وذلك لتشجيع الشركات والأفراد على إيداع أموالهم بالمصارف من جهة وتعويضهم عن ضيق فرص الاستثمار من جهة أخرى.

وتنقسم الودائع لدى المصارف التجارية إلى:-

أ – ودائع تحت الطلب: وهذا النوع من الودائع لا تدفع عنها أية فوائد.

ب – ودائع زمنية وتشمل:-

- ودائع لمدة أقل من شهر.
- الودائع الثابتة القصيرة الأجل.
- الودائع الثابتة متوسطة الأجل
- حسابات التوفير

* نشير هنا إلى أنه بتاريخ 2008/5/11 صدر قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (26) لسنة 2008، بشأن تعديل سعر إعادة الخصم وجاء في مادته الأولى " يعدل سعر إعادة الخصم بحيث يكون (5%) بدلاً من (4%).

وقد شهدت أسعار الفائدة على الودائع الزمنية لدى المصارف التجارية العديد من التغيرات والتي أمكن تلخيصها فيما يتعلق بفترة الدراسة في الجدول رقم (5).

4- أسعار الفائدة المدينة على الإقراض

إن من بين وظائف المصارف التجارية المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال دعم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والإنتاجية، وذلك بمنحها للقروض والتسهيلات الإئتمانية للأفراد والقطاعات المختلفة، وتشمل مجالات الإقراض في المصارف التجارية أغلب القطاعات الاقتصادية في الدولة، ويمكن تحديد هذه المجالات في الآتي:-

أ – القروض والسلفيات التجارية والاجتماعية، وتشمل:-

- قروض وتسهيلات مضمونة.
- قروض وتسهيلات سحب على المكشوف.

ب – القروض الزراعية والصناعية والمهنية.

ج – قروض تحول الموظفين للإنتاج.

د – القروض العقارية لمتوسطي الدخل.

ولمعرفة التغيرات في أسعار الفوائد على القروض والتسهيلات التي تمنحها المصارف التجارية لعملائها، نقوم بتتبع الأرقام والنسب الواردة بالجدول رقم (6) والذي يمثل إجمالي التغيرات التي طرأت على أسعار الفوائد المدنية خلال سنوات الدراسة.[1]

ثانياً/ الإقراض المصرفي

1- نسبة التسهيل من قيمة الضمان المقدم

اشترط مصرف ليبيا المركزي ألا تتجاوز نسبة القروض والتسهيلات الائتمانية ما نسبته 50% من قيمة الضمانات المقدمة. ثم رفعت هذه النسبة إلى 80%، وذلك لتمكين المصارف التجارية من توسيع حجم تسهيلاتها الائتمانية، وبالتالي استثمار فائض السيولة المتوفرة لديها.

2- القروض الاجتماعية

حدد مصرف ليبيا المركزي نسبة القروض الاجتماعية التي تمنحها المصارف التجارية بنسبة 20% من قيمة الخصوم الإيداعية، ثم رفعت هذه النسبة إلى 30%.[2]

---

[1] صدور قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (26) لسنة 2007 بشأن تحرير أسعار الفائدة على القروض.

[2] قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (23) لسنة 2006 ، بتعديل القرار رقم (24) لسنة 2004 ، بشأن سقف القروض الاجتماعية التي تمنحها المصارف.

جدول رقم (5)

أسعار الفائدة على الودائع لدى المصارف التجارية *

نسبة مئوية

خلال	حسابات التوفير	ودائع لمدة أقل من شهر		الودائع الثابتة القصيرة الأجل			الودائع الثابتة متوسطة الأجل
		لا تزيد عن 10 أيام	أكثر من 10 أيام وأقل من شهر	من شهر إلى أقل من 3 شهور	من 3 أشهر إلى أقل من 6 أشهر	من 6 أشهر إلى أقل من سنة	لمدة سنة وأكثر
1997	5.00	2.50	3.00	3.50	4.00	5.00	5.50
1998	5.00	2.50	3.00	3.50	4.00	5.00	5.50
1999	5.00	2.50	3.00	3.50	4.00	5.00	5.50
2000	5.00	2.50	3.00	3.50	4.00	5.00	5.50
2001	5.00	2.50	3.00	3.50	4.00	5.00	5.50
2002	5.00	2.50	3.00	3.50	4.00	5.00	5.50
2003	5.00	2.50	3.00	3.50	4.00	5.00	5.50
2004	5.00	1.500	2.00	2.500	3.00	4.00	4.50
** 2005	-	-	-	-	-	-	-
2006	-	-	-	-	-	-	-

* البيانات: من مجموعة إعداد مختلفة للنشرات الاقتصادية التي تصدرها - إدارة البحوث والإحصاء - بمصرف ليبيا المركزي ، المجلد (42 ، 44، 45، 47)

**تم تحرير أسعار الفائدة على الودائع لدى المصارف التجارية بصدور القانون رقم (1) لسنة 2005 ف بشأن المصارف.

- الجدول من إعداد الباحث

جدول رقم (6)

أسعار الفائدة على الحسابات المدينة لدى المصارف التجارية *

نسبة مئوية

السنة / البيانات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	**2004	*** 2005	2006
قروض وتسهيلات مضمونة	7.00	7.00	7.00	7.00	7.00	7.00	7.00	6.00	6.50	6.50
قروض وتسهيلات غير مضمونة	7.50	7.50	7.50	7.50	7.50	7.50	7.50	6.50	6.50	6.50
القروض الزراعية والصناعية والمهنية	6.00	6.00	6.00	6.00	6.00	6.00	6.00	3.00	6.50	6.50
قروض تحول الموظفين للإنتاج	5.00	5.00	5.00	5.00	5.00	5.00	5.00	3.00	6.50	6.50
القروض العقارية لمتوسطي الدخل	2.00	2.00	2.00	2.00	2.00	2.00	2.00	3.00	6.50	6.50

* البيانات من مجموعة أعداد مختلفة للنشرات الاقتصادية التي تصدرها إدارة البحوث والإحصاء بمصرف ليبيا المركزي، المجلد (41،43،46،47).

** صدور قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (16) لسنة 2004 بشأن تخفيض الحد الأقصى لسعر الفائدة على القروض والتسهيلات الائتمانية للأغراض الإنتاجية من 7.0% إلى 3.0%.

***صدور قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (39) لسنة 2005 بشأن توحيد أسعار الفائدة المدينة على القروض والتسهيلات التي تمنحها المصارف التجارية، وذلك بما يعادل حدها الأقصى سعر إعادة الخصم لدى مصرف ليبيا المركزي مضافاً إليه نسبة لا تزيد عن 2.5%.

- الجدول من إعداد الباحث.

3- حدود التسليف للعميل الواحد

قيد مصرف ليبيا المركزي صلاحية المصارف التجارية في منح نسبة التسهيلات للعميل الواحد من قيمة رأس المال والاحتياطيات إلى نسبة 20%، ثم خفضت هذه النسبة إلى 5%، ورفعت بعدها إلى 15 % للتوسع في منح الائتمان، ثم رفعت أخيراً إلى 20% وهي النسبة المعمول بها حالياً.[1]

4- القروض والتسهيلات الممنوحة للشركات الأجنبية

حدد مصرف ليبيا المركزي نسبة التسهيلات التي تمنحها المصارف التجارية للشركات الأجنبية التي تقوم بتنفيذ المشروعات في ليبيا بما لا تتجاوز 50% من إجمالي تكلفة المشروع المطلوب تمويله، وأن لا يزيد مجموع ما يمنحه كل مصرف تجاري لهذا الغرض على 30% من إجمالي الائتمان الممنوح منه.[2]

ثالثاً/ توزيعات الأرباح

اشترط القانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف في مادته (73) أن على كل مصرف تجاري قبل توزيع أرباحه أن يرحل إلى احتياطي رأس المال مبلغاً لا يقل عن 25% من صافي الأرباح إلى أن يبلغ نصف رأس المال المدفوع، ثم يرحل بعد ذلك مبلغاً يساوي 10% من صافي الأرباح، إلى أن يبلغ الاحتياطي مثل رأس المال.

كما اشترط في مادته (76) عدم الجواز لأي مصرف توزيع أرباح عن أسهمه، إلا بعد خصم جميع المصروفات بما في ذلك مصروفات التأسيس والإدارة وتغطية الخسائر وأي مصروفات أخرى لا تقابلها أصول حقيقية.*

رابعاً/ أسعار العمولات التي تتقاضاها المصارف التجارية.

صدر منشور مصرف ليبيا المركزي رقم 2005/3 والذي تم بموجبه تحرير العمولات التي تتقاضاها المصارف التجارية مقابل الخدمات التي تقدمها لزبائنها، ولم تعد هذه العمولات محددة من مصرف ليبيا المركزي وبالتالي ترك مجال للمنافسة بين المصارف فيما تتقاضاه من عمولات مقابل خدماتها.

---

[1] قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (48) لسنة 2006 ، بشأن رفع السقوف الائتمانية للمصارف التجارية والأهلية.

[2] قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (3) لسنة 2006 ، بشأن شروط منح التسهيلات الائتمانية للشركات الأجنبية.

* أنظر القانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف.

إيرادات ومصروفات المصارف التجارية في ليبيا

أولاً /الإيـــــرادات وتشمل:-

1- الفوائد المحصلة

وهي المبالغ التي تقاضاها المصرف عن استثمارات قام بها، وتشمل:-

أ. فوائد القروض القصيرة الأجل.

ب. فوائد عن الحسابات الجارية، وبوالص الاعتمادات المستندية.

ج. فوائد القروض طويلة الأجل.

د. فوائد القروض العقارية.

ه. فوائد الودائع لدى مصرف ليبيا المركزي.

و. فوائد محصلة من المصارف.

ز. فوائد السندات وأذون الخزينة والأوراق التجارية المخصومة.

2- العمولات المقبوضة

وهي المبالغ التي تحصل عليها المصرف نظير خدمات قدمها لعملائه، وتشمل:-

أ. عمولة الاعتمادات والتحصيل.

ب. عمولة الضمانات.

ج. عمولة الخدمات المصرفية.

د. عمولة صكوك مختلفة .

3- إيـــرادات أخرى

وهي العوائد المتحققة للمصرف من التوظيفات المختلفـــة للمـــوارد الماليـــة المتاحـــة، وتشمل:-

أ. أرباح العملات.

ب. أرباح الاستثمارات.

ج. إيرادات أخرى.

ثانياً/ المصروفـــــات وتشمل:-

1- الفوائـــد المدفوعـــة

وهي الفوائد التي دفعها المصرف لعملائه عن إيداعاتهم المختلفة[1]، وتشمل:-

---

[1] منير سالم وحلمي البشبيشي، محاسبة البنوك، دار البنيان العربي، بدون طبعة، جدة، 1997ف، ص 229.

أ. فوائد الودائع لأجل.

ب. فوائد ودائع التوفير.

ج. فوائد حسابات المصارف.

2- المصروفات العمومية والإدارية

وتمثل مجموعة المصروفات المباشرة وغير المباشرة، الضرورية لقيام المصرف بأعماله، وتشمل:-

أ. مرتبات وما في حكمها.

ب. خسائر مختلفة مثل مصاريف استهلاك وصيانة المباني والآلات.

ج. خسائر تقييم عمولات الضمانات الخارجية.

3- المخصصات

وهي المبالغ التي اقتطعها المصرف من أرباحه لمقابلة خسائر غير متوقعة، أو التزامات مترتبة عليه، وتشمل:-

أ. مخصص الديون المشكوك فيها.

ب. مخصص الضرائب.

ج. مخصص الإجازات.

د. مخصص أتعاب المراجعة.

ه. مخصص استهلاك الأصول.

وبعد أن تم عرض بنود الإيرادات والمصروفات في المصارف التجارية الليبية يمكن لنا التعرف على تطور أهم هذه الإيرادات والمصروفات ونسب نموها من خلال المقارنة بين سنة 2000- 2006 ، كما هو واضح من الجدولين رقم (7) و(8).

جدول رقم (7)

تطور الإيرادات لدى المصارف التجارية الليبية عينة البحث*

مليون دينار

السنة / المصرف	2000 الإيرادات			2006 الإيرادات			نسبة النمو من الاجمالي%
	فوائد المقبوضة والعملات	إيرادات أخرى	إجمالي الإيرادات	فوائد المقبوضة والعملات	إيرادات أخرى	إجمالي الإيرادات	
الوحدة	67.6	8.8	76.4	78.3	23.8	102.1	%34
الصحاري	56.5	2.1	58.6	79.8	25.2	105	%79
التجاري	53.8	20.4	74.2	82.8	6.2	89	%20
الجمهورية	56.5	9.6	66.1	96.3	11.8	108.1	%64
الأمة	41.3	9.6	50.9	67.8	14.3	82.1	%61
الإجمالي	275.7	50.5	356.2	405	81.3	486.3	%49

* تم استخراج البيانات بالاعتماد على كشوفات الدخل للمصارف التجارية الليبية عينة البحث

- الجدول من إعداد الباحث.

جدول رقم (8)

تطور المصروفات لدى المصارف التجارية الليبية عينة البحث*

مليون دينار

السنة / المصرف	2000 المصروفات				2006 المصروفات				نسبة النمو من الاجمالي%
	فوائد مدفوعة	مصروفات إدارية وعمومية	مصروفات أخرى	الإجمالي	فوائد مدفوعة	مصروفات إدارية وعمومية	مصروفات أخرى	الإجمالي	
الوحدة	15.4	22.5	2.5	40.4	7.1	37.3	6.0	50.4	%25
الصحاري	16.4	4.6	6.5	27.5	8.3	20.4	12.3	41.0	%49
التجاري	18.5	20.7	2.3	41.5	11.6	33.8	4.5	49.9	%20
الجمهورية	13.3	20.2	-	33.5	13.4	34.9	-	48.3	%44
الأمة	21.0	15.8	1.3	38.1	12.0	29.5	3.4	44.9	%18
الإجمالي	84.6	93.8	12.6	181.0	52.4	155.9	26.2	234.5	%30

* تم استخراج البيانات بالاعتماد على كشوفات الدخل للمصارف التجارية الليبية عينة البحث

- الجدول من إعداد الباحث.

الموائمة بين السيولة والربحية

إن التوفيق بين السيولة والربحية هدف تسعى إليه أي إدارة، ولكي تكون إدارة المنشأة في وضع يضمن لمنشأتها الاستقرار والاستمرار لا بد لها أن تبحث عن أقرب نقطة للتوازن بين توفير السيولة وتحقيق الربحية، فالسيولة ضرورية لتفادي خطر الإفلاس والتصفية، كما أن الربحية ضرورية للنمو واستمرار البقاء.

ولا شك إن المحافظة على السيولة الكافية لمقابلة الالتزامات تؤدي إلى تخفيض الأخطار التي تواجهها المنشأة وملاكها ويكون ذلك عن طريق توجيه النقدية المتاحة إلى أفضل الاستثمارات والاستخدامات، بينما زيادة قيمة المنشأة تحتاج إلى موازنة سليمة بين أهم أهداف أي إدارة مالية وهما السيولة والربحية.[1]

ويعمل المصرف التجاري كغيره من المشروعات الاقتصادية على تحقيق أقصى عائد ممكن وذلك من خلال استخدام (توظيف) موارده الخارجية والذاتية (الودائع المختلفة ورأس المال) الاستخدام الذي يضمن تحقيق هذا العائد، إلا أنه يختلف عن باقي هذه المشروعات في أن يحقق بالإضافة إلى ذلك ومشروط بها الحد الأمثل من السلامة المالية، حيث يتعارض هدف تحقيق أقصى عائد ممكن (الربحية) مع هدف الحد الأمثل من السلامة المالية (السيولة)، وذلك أن العلاقة بين سيولة أي أصل يحتفظ به المصرف التجاري وبين ربحية هذا الأصل هي علاقة عكسية فكلما ارتفعت سيولة الأصل كلما قلت ربحيته والعكس صحيح.[2]

ويرى البعض أنه يمكن للمصرف التجاري تحقيق درجة سيولة عالية من خلال احتفاظه بنقدية كبيرة في خزائنه، إلا أن ذلك يؤثر سلباً على هدف الربحية، فالنقدية الراكدة داخل الخزينة لا يتولد عنها أي عائد في الوقت الذي يكون فيه المصرف مطالب بسداد فوائد على إيداعات العملاء، وفي الاتجاه الآخر فإن المصرف التجاري يمكن أن يوجه أمواله إلى الاستثمارات التي تدر عائدا مرتفعاً وبالتالي الاقتراب من هدف الربحية، إلا أن هذه الاستثمارات تتسم عادة بارتفاع درجة المخاطرة، مما قد ينجم عنها خسائر رأسمالية كبيرة للمصرف.[3]

كما يضيف غرابيه وآخرون إن إدارة المصرف إذا ما رغبت في زيادة ربحيتها فعليها أن تقبل بمستوى أعلى من المخاطر وتستند إلى احتمالية أن يمر المصرف بحالة من العسر

---

[1] محمود عبد الحفيظ المغيوب، أساسيات الإدارة المالية، منشورات كلية المحاسبة، الطبعة الأولى، غريان، 1991، ص 31.

[2] مبلود جمعة الحاسية، النقود والمصارف والنشاط الاقتصادي، منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية، الطبعة الثانية، بنغازي، 1995، ص ص 18 – 19 .

[3] طارق طه، إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت، دار الفكر الجامعي، بدون طبعة، الإسكندرية : 2007، ص259.

المالي بشكل تكون معه غير قادرة على مواجهة الأعباء المالية عند استحقاقها، أما إذا رغبت في التقليل من المخاطر فعليها أن تعمل على زيادة السيولة لديها وتخفيض حجم الاستثمارات، الأمر الذي يؤدي إلى التضحية بمستوى ربحيتها.[1]

ويرى آخرون أن السيولة والربحية هدفان متعارضان ومتلازمان في الوقت نفسه، وأن تحقيق أحدهما سيكون على حساب الآخر، ومبدأ التلازم ناشئ عن أهمية كليهما لوجود أية مؤسسة مالية، أما التعارض فهو ناتج عن طبيعة السيولة التي تعني الاقتراب أكثر من النقد وشبه النقد، والربحية التي تعني الابتعاد الأكثر عنهما.[2]

بينما يرى شوقي في هذا الصدد أنه إذا قبلنا بضرورة وجود هدف الربحية بالنسبة لإدارة الأموال، فإن هذا ينفي اعتبار السيولة أنها هدف، بينما يمكن النظر إلى السيولة باعتبارها انعكاس للإدارة السليمة للأموال التي تعمل على توفيرها، بما لا يعوق حركة العمل المستمرة، أي بمعنى أن السيولة تعتمد على السياسة المتبعة من جانب الإدارة في استخدام الأموال بطريقة تؤمن عدم الاختناق في وقت من الأوقات نتيجة لعدم التدفق المنتظم للأموال أو عجزها خلال عمليات المصرف المستمرة.[3]

ويضيف الباحث، لا بد لأي إدارة أن يكون لها هدف معين نصب عينيها تسعى للوصول إليه، فليس من المعقول أن تبدأ أي منشأة بوجود هدفين متناقضين في الوقت نفسه لإدارة أموالها، وإنما عليها أن تختار هدف واحد تسخر له كل إمكانياتها للوصول إليه، إما أن يكون هذا الهدف هو الربحية أو السيولة.

وكما هو معروف إن هدف أي مؤسسة مالية هو تحقيق الربح، فالأجدر لنا فعلاً أن نقول إن الربحية هو الهدف الذي ترمي له أي منشأة، بينما تظل السيولة سياسة تنتهجها الإدارة وفق إستراتيجية مدروسة تضمن من خلالها توافر الأموال عند الحاجة إليها.

ويظهر التعارض بين السيولة والربحية في المصرف التجاري، بين مصالح فئتين قامتا بتقديم المصادر التمويلية للمصرف، وهما المساهمون والمودعون،فالمساهمون يهمهم تحقيق أكبر قدر من الأرباح من خلال توجيه المصرف إلى المزيد من الاستثمار في الموارد المالية المتاحة والتضحية بجزء من السيولة لتحقيق الربحية، أما المودعون الذين تقدموا بأموالهم للمصرف من أجل الحصول على عوائد من هذه الأموال، فهم ميالون إلى وجود قدر كافي من السيولة تلبي

---

[1] هشام غرايبه ومحمد يونس خان، الإدارة المالية، مركز الكتب الأردني، بدون طبعة، عمان : 1995 ف، ص211.

[2] مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية، www.muflehakel.com.

[3] شوقي عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص6.

لهم احتياجاتهم عند طلبها،أي توفير عنصر الأمان، الأمر الذي يتطلب من المصرف الاحتفاظ بجزء من الأموال في شكل نقد حاضر دون استثمار، وبالتالي التضحية ببعض الأرباح.

في ضوء ما تقدم يتوجب على إدارة المصرف أن تخلق نوع من التوازن بين السيولة والربحية من خلال توظيف جزء ليس بالقليل من أموالها في شكل استثمارات قصيرة الأجل وبما يؤدي إلى زيادة الربحية وفي الوقت نفسه تعطيها المرونة الكافية لتوفير الأموال من أجل مقابلة السحوبات وسداد الالتزامات عند استحقاقها.

الخلاصة :

تناول هذا الفصل التحليل المالي والسيولة والربحية في المصارف، وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، تعرض المبحث الأول إلى التحليل المالي في المصارف حيث تم التعرف على ماهية التحليل وأهميته لمعرف الأطراف المستفيدة من المعلومات التي يوفرها هذا التحليل، بالإضافة إلى خطوات التحليل المالي وأهم البيانات المالية التي يتطلبها، كما تم التعرف في هذا المبحث على أغراض وأساليب ومجالات التحليل المالي، أما المبحث الثاني فتعرض إلى ماهية السيولة من خلال تقديم مجموعة من التعاريف التي تناولها العديد من الباحثين بغية الوصول إلى تعريف متعمق يوضح مفهوم السيولة، كما تم التطرق إلى أهمية السيولة لما لها من دور أساسي في نمو وتطور حياة المصارف، وذلك لمواجهة احتياجات عملائها، وفي هذا الشأن تم التعرف على أهم المشاكل التي قد تواجه السيولة في المصارف والمتمثلة في الفائض والعجز من السيولة، والآثار المترتبة عن هاتين المشكلتين، كما تضمن هذا المبحث أهم مكونات السيولة في المصارف التجارية ونظريات إدارتها، والتعرف على احتياجات المصرف من السيولة سواءً لمقابلة سحب الودائع أو تلبية القروض أو السلفيات، بعد ذلك تم التعرض إلى أهم المؤشرات المالية التي تستخدمها المصارف للحكم على مدى كفاءة السيولة النقدية فيها، وفي نهاية هذا المبحث تم تناول السيولة في التشريعات المصرفية الليبية ومراحل تطورها منذ بداية ظهور المصارف في ليبيا إلى غاية سنة 2006، كما تم تحليل وضع السيولة لدى المصارف التجارية العاملة في ليبيا والتي تبين أنها تعاني من فوائض نقدية كبيرة وصلت إلى 8849.1 مليون دينار في سنة 2006، وتعرض المبحث الثالث إلى مفهوم الربح والربحية والتفرقة بين هذين المفهومين، ومن ثم تم تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية، كم تم التطرق إلى أهم المؤشرات التي تستخدمها المصارف لمعرفة معدلات ربحيتها والطرق التي يمكن من خلالها تحسين الربحية، بعد ذلك تناول المبحث التشريعات المصرفية الليبية المتعلقة بالربحية

والتطورات التي طرأت على أسعار الفائدة طيلة فترة الدراسة، كما تم التعرف على أهم إيرادات ومصروفات المصارف التجارية الليبية ونسب نموها، وأخيراً في هذا المبحث تم تناول إمكانية توفيق بين السيولة والربحية من خلال التعرف على العديد من أراء الباحثين حول هذا الموضوع للوصول إلى رأي علمي وموضوعي لهذه المشكلة.

الفصل الرابع

منهجية الدراسة

وتحليل البيانات

مقدمة

يتناول هذا الفصل المنهجية المستخدمة في الدراسة ومجتمع وعينة الدراسة وأسلوب تجميع البيانات وتحليلها واختبار فرضيات الدراسة، حيث سيتم استعراض منهجية الدراسة وما يرتبط بها أولاً، ثم التحليل المالي للبيانات المالية للمصارف التجارية الليبية عينة البحث، وأخيراً نتائج اختبار فرضيات هذه الدراسة.

منهجية الدارسة

تعتمد منهجية الدراسة على إطار منهج الاستنباط، حيث يتبلور منهج الاستنباط في مراجعة وتقييم الخلفية الفكرية لموضوع الدراسة، واستعراض نتائج الدراسات السابقة وذلك للوصول إلى مشكلة الدراسة وأهدافها وأهميتها وفرضياتها وتحديد المتغيرات المكونة للسيولة والربحية في المصارف التجارية، وثم تحليل بيانات القوائم المالية لمصارف العينة بعد تجميعها وإعادة تجهيزها لمتطلبات التحليل وتحديد القيم المحسوبة لمتغيرات الدراسة.

الأسلوب الإحصائي المستخدم في الدراسة

قام الباحث في هذه الدراسة باستخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد لمعالجة البيانات وتحليلها وذلك باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) من أجل استخراج العلاقة ودرجة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، كما سيتم استخدام اختبار (Least Significant Difference) ويرمز له باختصار (LSD)، وذلك للتعرف على أهم الفروق الجوهرية في القيمة والتي تكون لها دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة على مستوى مصارف العينة، حيث تم تحديد خمسة متغيرات مستقلة معبرة عن السيولة بالمصارف التجارية وهي نسبة السيولة النقدية، نسبة الرصيد النقدي، نسبة السيولة القانونية، نسبة السيولة العامة ونسبة المحفظة إلى إجمالي الودائع، كما تم تحديد متغير تابع معبر عن الربحية وهو معدل العائد على الأصول.

مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع هذا البحث من مجموعة المصارف التجارية العامة العاملة في الجماهيرية، وقد تم استبعاد المصارف التجارية الخاصة من العينة وذلك بسبب حداثتها وعدم اكتمال بياناتها، وتم اختيار المصارف التجارية العامة وعددها خمسة مصارف وهي مصرف الوحدة، مصرف الصحاري، المصرف التجاري الوطني، مصرف الجمهورية ومصرف الأمة، حيث تعتبر من أعرق المصارف في الجماهيرية ولديها سلسلة تاريخية لكل من التغيرات المدروسة فضلاً عن

استقرار بياناتها المالية، وقد تم إعطاء كل مصرف من مصارف العينة رقماً يميزه في التحليل الإحصائي كما هو موضح بالجدول التالي:-

جدول رقم (9)

بيان بالمصارف المكونة لعينة البحث

رقم المصرف	اسم المصرف
1	الوحدة
2	الصحاري
3	التجاري الوطني
4	الجمهورية
5	الأمة

الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة:

قام الباحث بحصر دراسته التطبيقية داخل فترة زمنية امتدت لتغطي الفترة من 1997/1/1ف وحتى 2006/12/31ف.

طبيعة بيانات الدراسة التطبيقية وأسلوب تجميعها :

تتمثل بيانات الدراسة التطبيقية في تجميع البيانات الثانوية المنشورة في التقارير المالية السنوية للمصارف الممثلة لعينة البحث، وهي قوائم المركز المالي وحساب الأرباح والخسائر لكل مصرف على امتداد الفترة الزمنية التي غطتها الدراسة، والتي تم تجميعها من خلال إدارات الائتمان والمخاطر بالمصارف، ومن معهد الدراسات المصرفية والمالية بمدينة طرابلس، بالإضافة إلى بعض المواقع الالكترونية لبعض المصارف، وبعد أن تم الحصول على البيانات المذكورة تم إعادة تجهيزها لخدمة متطلبات التحليل المالي والإحصائي.

وفيما يلي عرض للبيانات التي تم تجهيزها والمستخدمة في حساب متغيرات الدراسة:

1. إجمالي الأصول.
2. الربح القابل للتوزيع.
3. إجمالي الودائع.
4. رصيد النقدية بالخزينة.

5. الودائع الطلبية.

6. أرصدة لدى المصارف المحلية ومصرف ليبيا المركزي.

7. الودائع الزمنية لدى المصارف.

8. إجمالي الاستثمارات قصيرة الأجل.

9. نقدية وأرصدة لدى المصارف والمقاصة.

10. التزامات أخرى.

11. إجمالي حقوق الملكية.

فرضيات الدراسة

للإجابة على تساؤلات مشكلة الدراسة وتحقيقاً لأهدافها ومجالات أهميتها تم صياغة الفرضيات التالية:-

الفرضية الأولى

- الفرضية الصفرية الأولى: لا توجد فروق جوهرية في القيمة ذات دلالة إحصائية بين مكونات السيولة والربحية من مصرف إلى آخر في المصارف التجارية الليبية.
- الفرضية البديلة الأولى: توجد فروق جوهرية في القيمة ذات دلالة إحصائية بين مكونات السيولة والربحية من مصرف إلى آخر في المصارف التجارية الليبية.

الفرضية الثانية

- الفرضية الصفرية الثانية: لا توجد علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين المكونات الأساسية للسيولة وبين الربحية في المصارف التجارية الليبية.
- الفرضية البديلة الثانية: توجد علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين المكونات الأساسية للسيولة وبين الربحية في المصارف التجارية الليبية.

الفرضية الثالثة

- الفرضية الصفرية الثالثة: لا تختلف العلاقة بين المكونات الأساسية للسيولة والربحية في المصارف التجارية الليبية اختلافاً جوهرياً إحصائياً من مصرف إلى آخر.
- الفرضية البديلة الثالثة: تختلف العلاقة بين المكونات الأساسية للسيولة والربحية في المصارف التجارية الليبية اختلافاً جوهرياً إحصائياً من مصرف إلى آخر.

متغيرات الدراسة وأساليب قياسها:

قام الباحث بتحديد متغيرات الدراسة في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها وأهميتها والفروض التي يسعى إلى اختبار صحتها، وذلك في محاولة للتوصل إلى نموذج إحصائي يفسر العلاقة بين السيولة وأثرها على تحقيق الربحية.

وقد اعتمد الباحث في اختيار متغيرات الدراسة على عدة معايير منها: أن تكون هذه المتغيرات ذات معنى ودلالة بموضوع الدراسة، وأن يسهل تفسيرها، وأن يكون الوصول إلى مكوناتها سهل، بالإضافة إلى الدراسات السابقة التي تعاملت مع هذه المتغيرات، ونشير هنا أن معدل العائد على الأصول، نسبة السيولة القانونية ونسبة المحفظة الاستثمارية هي نسب تستخدمها مصارف العينة في تقاريرها السنوية، بينما نسبة السيولة النقدية ونسبة الرصيد النقدي ونسبة السيولة العامة، تم اختيارها من الأدب المحاسبي.

أولاً: المتغير التابع (y):

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح القابل للتوزيع}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

ثانياً: المتغيرات المستقلة:

$$1- \text{نسبة السيولة النقدية } (x_1) = \frac{\text{النقدية بالخزينة}}{\text{ودائع تحت الطلب}} \times 100$$

$$2- \text{نسبة الرصيد النقدي } (x_2) = \frac{\text{الأرصدة النقدية السائلة}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

$$3- \text{نسبة السيولة القانونية } (x_3) = \frac{\text{الأرصدة النقدية السائلة + ودائع زمنية لدى المصارف}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

$$4- \text{نسبة السيولة العامة } (x_4) = \frac{\text{نقدية وأرصدة لدى المصارف والمقاصة + استثمارات قصيرة الأجل}}{\text{إجمالي الودائع + التزامات أخرى}} \times 100$$

$$5- \text{نسبة المحفظة الاستثمارية } (x_5) = \frac{\text{إجمالي الاستثمارات القصيرة الأجل}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

وسيتناول الجزء التالي من هذا الفصل تحليل مؤشرات السيولة والربحية للمصارف التجارية الليبية عينة البحث.

تحليل مؤشرات السيولة والربحية للمصارف التجارية الليبية

هناك مقاييس عديدة ومختلفة لاحتساب نسبة السيولة ونسبة الربحية، إلا إننا سنكتفي في هذا المبحث باحتساب نسب السيولة من خلال النسب التي تم اختيارها كمتغيرات مستقلة للدراسة، كما سيتم احتساب نسب الربحية عن طريق النسبة التي تم اختيارها كمتغير تابع، بالإضافة إلى معدل العائد على حقوق الملكية، وذلك لجميع المصارف التجارية الليبية (عينة البحث) طيلة فترة الدراسة من 1997 – 2006، حيث سيتم تناول هذه المصارف بالترتيب التالي:

1 – مصرف الوحدة:-

سنتناول فيما يلي تحليل مؤشرات السيولة والربحية لمصرف الوحدة عن الفترة من 1997 إلى 2006 ف، حيث يوضح الجدولين رقم (10) و(11) مؤشرات السيولة لمصرف الوحدة.

الجدول رقم (10)

مؤشرات السيولة لمصرف الوحدة والبيانات المستخدمة في احتسابها في جميع سنوات الدراسة

مليون دينار	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(4) + (1)	(5) + (2+1)	(5) + (3+2+1)
البيانات* / السنة	نقدية بالخزينة	أرصدة لدى مصارف محلية ومصرف ليبيا المركزي	ودائع لدى مصارف محلية ومصرف ليبيا المركزي	ودائع تحت الطلب	إجمالي الودائع**	نسبة السيولة النقدية %	نسبة الرصيد النقدي %	نسبة السيولة القانونية %
1997	18.2	230.8	355.0	916.4	1137.2	1.98	21.8	53.1
1998	15.6	264	430.0	914.3	1265.2	1.71	22.0	56.1
1999	25.0	278.8	450.0	1082.5	1502.7	2.31	20.2	50.2
2000	19.1	271.4	335.0	1047.0	1535.0	1.82	19.0	40.7
2001	61.3	296.2	200.0	986.0	1471.0	6.22	24.3	37.9
2002	18.7	260.0	245.0	1106.5	1609.7	1.69	17.3	32.5
2003	16.8	224.6	230.0	1032.6	1504.4	1.63	16.0	31.3
2004	23.3	342.9	665.0	1337.5	1732.2	1.74	21.0	59.5
2005	22.9	372.9	930.0	1574.6	1883.2	1.45	21.0	70.4
2006	28.2	432.2	1005.0	1794.1	2396.5	1.57	19.2	61.1

* تم استخراج البيانات بالاعتماد على الميزانيات العمومية الختامية و كشوفات الدخل لمصرف الوحدة .

** تم تضمين بند تأمينات نقدية إلى إجمالي الودائع من بداية عام 2001.

– تم إعداد الجدول واحتساب النسب من قبل الباحث.

يتضح من الجدول رقم (10) أن نسبة السيولة النقدية لمصرف الوحدة كانت متذبذبة من فترة إلى أخرى، حيث بدأت بنسبة (98 .1 %) في سنة 1997، ثم انخفضت في السنة التالية، إلا أن هذه النسبة عادت للارتفاع وبشكل ملحوظ في سنة 2001 لتصل إلى(6.22 %)، ويرجع هذا الارتفاع إلى ازدياد بسط النسبة ونقصان مقامها، حيث ارتفع رصيد النقدية بالخزينة في سنة 2001 إلى (42.2) مليون دينار وبنسبة نمو قدرها (225 %)، وذلك مقارنة بسنة 2000ف.

كما انخفض بند الودائع تحت الطلب بمعدل(6%) وبمبلغ (61) مليون دينار، ثم انخفضت نسبة السيولة النقدية عن هذه النسبة في باقي السنوات لتصل في سنة 2006 إلى (57 .1 %)، وتعتبر النسب التي حققها المصرف من السيولة النقدية في جميع السنوات منخفضة نسبياً، بسبب حدود التأمين المفروضة من السلطة النقدية، الأمر الذي قد يجعل المصرف يلجأ إلى أرصدته في المصارف الأخرى، حيث تمثل هذه النسبة قدرة المصرف على سداد التزاماته الجارية وبشكل سريع وفوري من النقدية الموجودة بخزائنه.

كما نلاحظ من الجدول رقم (10) أيضاً أن نسبة الرصيد النقدي لمصرف الوحدة كانت متذبذبة هي أيضاً طيلة سنوات الدراسة، حيث وصلت إلى نسبة (24 %) في سنة 2001، وهي أعلى نسبة حققها المصرف طوال فترة الدراسة، وهذا راجع إلى ارتفاع أرصدة المصرف لدى المصارف المحلية ومصرف ليبيا المركزي،ثم انخفضت النسبة لتصل في نهاية 2006 إلى (19.2 %) بسبب النمو الكبير الذي شهده بند إجمالي الودائع، حيث بلغت الزيادة في هذا البند لهذه السنة (2006) مبلغاً وقدره (1259.3) مليون دينار عن سنة الأساس. وتعد هذه النسبة مهمة لعملاء المصرف، فارتفاع هذه النسبة مؤشر على قدرة المصرف الوفاء بالتزاماته الجارية.

ونشير هنا إلى أن نسبة الرصيد النقدي التي حققها المصرف طوال فترة الدراسة نسبة مرتفعة مما يعزز قدرة المصرف على تلبية احتياجات عملائه الجارية وبشكل يسير.

ونلاحظ أيضاً من الجدول رقم (10) في العمود الأخير أن نسبة السيولة القانونية لمصرف الوحدة كانت مرتفعة وفي جميع سنوات الدراسة مقارنة بالنسبة القانونية التي يفرضها مصرف ليبيا المركزي على المصارف التجارية وهي(15 %)، حيث وصلت في سنة 2005 إلى أكثر من (70 %)، مما يعكس أن سياسة المصرف الائتمانية هي سياسة متحفظة ومتشددة.

الجدول رقم (11)

تابع مؤشرات السيولة لمصرف الوحدة وطريقة احتسابها

مليون دينار

البيانات* / السنة	(1) نقدية وأرصدة لدى المصارف والمقاصة**	(2) إجمالي المحفظة الاستثمارية***	(3) إجمالي الودائع	(4) التزامات أخرى****	(4+3) ÷ (2+1) نسبة السيولة العامة%	(3) ÷ (2) نسبة المحفظة إلى إجمالي الودائع %
1997	281.3	786.4	1137.2	400.9	69.4	69.1
1998	327.9	861.6	1265.2	443.3	69.6	68.1
1999	359.5	882.0	1502.7	426.1	64.4	58.7
2000	370.4	766.0	1535.0	465.6	56.8	50.0
2001	457.1	631.3	1471.0	419.6	57.5	43.0
2002	411.7	678.7	1609.7	424.4	53.6	42.2
2003	427.3	663.6	1504.4	447.4	55.8	44.0
2004	570.1	682.5	1732.2	460.4	57.0	39.4
2005	544.2	1109.3	1883.2	277.9	76.5	60.0
2006	539.8	1338.8	2396.5	213.0	72.0	55.8

* تم استخراج البيانات بالاعتماد على الميزانيات العمومية وكشوفات الدخل لمصرف الوحدة.

** نقدية وأرصدة لدى المصارف والمقاصة = نقدية بالخزينة + أرصدة لدى المصارف + صكوك المقاصة.

*** إجمالي المحفظة = أذونات وسندات الخزانة + ودائع زمنية لدى المصارف + مشاركات واستثمارات أخرى .

**** التزامات أخرى = مصارف أجنبية + دائنون مختلفون + صكوك مصدقة + تأمينات نقدية إلى غاية 2001 + أرصدة دائنة أخرى.

- تم إعداد الجدول واحتساب النسب من قبل الباحث .

ويبين الجدول رقم (11) أن نسبة السيولة العامة كانت مرتفعة في جميع سنوات الدراسة لمصرف الوحدة مع انخفاضها بشكل تدريجي في بعض السنوات مقارنة بسنة الأساس (1997) التي كانت عند النسبة (69.4 %)، إلا أن هذه النسبة قد ارتفعت بشكل كبير وملحوظ في السنتين الأخيرتين للدراسة، لتصل في سنة 2005 إلى(76.5 %)، وسنة 2006 إلى (72 %)، ويعزي هذا الأرتفاع إلى زيادة رصيد الأصول السائلة للمصرف خلال هاتين السنتين نتيجة تسييل سندات وأذونات الخزانة المستحقة على الخزانة العامة، مما يعني أن مصرف الوحدة لا يواجه مشكلة سيولة على المدى القصير، بل توجد أموال فائضة لدى المصرف وبدون توظيف، الأمر الذي كان له أثر سلبي على معدلات الربحية المحققة مثلما سيتضح لنا عند تحليل مؤشرات الربحية للمصرف.

ونلاحظ في العمود الأخير من الجدول رقم (11) أن نسبة المحفظة الاستثمارية إلى إجمالي الودائع لمصرف الوحدة قد تراوحت مابين (39 %- 69 %)، وهي نسب مقبولة إلى حد ما، وذلك بسبب تضمين بند ودائع لأجل لدى مصرف ليبيا المركزي إلى مكونات محفظة الاستثمارات المالية.

والجدير بالذكر أن نسبة هذه الودائع من إجمالي المحفظة وإلى غاية 2004 تمثل أكثر من نسبة 50 % وباقي النسبة موزعة بين سندات وأذونات الخزانة بالإضافة إلى بعض المشاركات والاستثمارات الأخرى للمصرف، وبعد أن تم تسييل سندات وأذونات الخزانة المستحقة على الخزانة العامة في سنة 2004 ونظراً لضيق فرص الاستثمار لم يبقى خيار للمصارف التجارية إلا أن تودع هذه الأموال المسيلة لدى مصرف ليبيا المركزي في شكل ودائع أجلة بالرغم من ضعف العوائد المتحصلة على هذه الودائع، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع رصيد الأصول السائلة لدى المصرف، وانخفاض معدلات الربحية.

كما يوضح الجدول رقم (12) مؤشرات الربحية التي تم احتسابها لمصرف الوحدة من الفترة 1997 إلى 2006.

الجدول رقم (12)

مؤشرات الربحية لمصرف الوحدة خلال سنوات الدراسة.

مليون دينار

البيانات* / السنة	(1) صافي الربح القابل للتوزيع	(2) إجمالي الأصول	(3) إجمالي حقوق الملكية	(1) ÷ (2) معدل العائد على الأصول%	(1) +(3) معدل العائد على حقوق الملكية%
1997	5.2	1682.5	134.8	0.309	3.85
1998	4.0	1856.5	138.9	0.215	2.88
1999	5.7	2076.7	142.1	0.274	4.01
2000	7.3	2097.4	146.7	0.348	4.98
2001	11.7	2058.2	150.4	0.568	7.78
2002	13.4	2215.7	159.8	0.605	8.38
2003	10.2	2146.9	170.5	0.475	6.00
2004	13.4	2404.0	178.7	0.557	7.50
2005	22.2	2531.3	210.3	0.877	10.55
2006	23.7	2878.6	226.1	0.823	10.48

* تم استخراج البيانات بالاعتماد على الميزانيات العمومية وكشوفات الدخل لمصرف الوحدة .

- تم إعداد الجدول واحتساب النسب من قبل الباحث .

من خلال تفحص الجدول رقم (12) يتضح لنا انخفاض معدل العائد على الأصول عن سنة الأساس (1997) وذلك في سنتي (1998، 1999) حيث بلغ (0.215 %)، (0.274 %) على التوالي، ويعزى هذا الانخفاض إلى تدني الأرباح في سنة 1998 وزيادة حجم الأصول في سنة 1999.

أما في الفترة الممتدة من 2000 – 2002 عاد المعدل للارتفاع بشكل تدريجي بسبب نمو الإرباح للمصرف مقارنة بالسنوات السابقة، ثم اتجه المعدل للانخفاض في سنتي 2004،2003، وذلك بسبب تراجع أداء المصرف وانخفاض أرباحه، وفي السنتين الأخيرتين من الدراسة ارتفع المعدل ليصل إلى (0.877 %) في سنة 2005، (0.823 %) في سنة 2006، نتيجة زيادة أرباح

المصرف بمبلغ وقدره (17) مليون دينار، ومبلغ (18.5) مليون دينار على التوالي وذلك عن سنة الأساس.

كما يلاحظ من الجدول رقم (12) تذبذب معدل العائد على حقوق الملكية من سنة إلى أخرى، حيث بدأ المعدل بنسبة (3.85%) في سنة 1997، ثم انخفض في السنة التالية، وبعدها عاد المعدل بالارتفاع تدريجياً ليصل في سنة 2002 إلى نسبة (8.38%)، ثم اتجه للانخفاض في سنة 2003، حيث بلغ(6.00%)، وذلك راجع لانخفاض أرباح المصرف في هذه السنة، وارتفاع حجم حقوق الملكية، والاعتماد المتناقص على رأس المال في القيام بممارسة نشاطاته الائتمانية والاستثمارية بفعل تنامي المصادر المالية الأخرى للمصرف، وأهمها الودائع حيث بلغت (1504.4) مليون دينار لسنة 2003، ثم عاد معدل العائد على حقوق الملكية بالارتفاع في السنتين الأخيرتين من الدراسة ليصل إلى (10.55 %)، (10.48 %) على التوالي بسبب تنامي الربح القابل للتوزيع في هاتين السنتين، حيث حقق هذه البند نسبة نمو قدرها (174 %) في سنة 2005، (172 %) في سنة 2006 عن سنة الأساس.

2 – مصرف الصحاري:-

سنتناول فيما يلي تحليل مؤشرات السيولة والربحية لمصرف الصحاري عن الفترة من 1997 إلى 2006 ف، حيث يوضح الجدولين رقم (13) (14) مؤشرات السيولة لمصرف الصحاري.

الجدول رقم (13)

مؤشرات السيولة لمصرف الصحاري والبيانات المستخدمة في احتسابها في جميع سنوات الدراسة

مليون دينار	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(4)+(1)	(5)÷(2+1)	(5)+(3+2+1)
البيانات* / السنة	نقدية بالخزينة	أرصدة لدى مصارف محلية ومصرف ليبيا المركزي	ودائع لدى مصارف محلية ومصرف ليبيا المركزي	ودائع تحت الطلب	إجمالي الودائع**	نسبة السيولة النقدية %	نسبة الرصيد النقدي %	نسبة السيولة القانونية %
1997	10.7	147.6	249.0	650.4	1061.0	1.65	14.9	38.4
1998	13.1	174.5	282.0	661.6	1177.7	1.98	16.0	40.0
1999	18.5	177.9	162.0	695.7	1183.3	2.66	16.6	30.3
2000	20.3	188.8	54.0	711.1	1215.9	2.85	17.2	12.6
2001	23.4	193.1	90.0	684.7	1300.3	3.42	16.7	23.5
2002	22.4	200.0	60.0	669.3	1322.9	3.35	16.8	21.3
2003	13.8	165.7	72.0	746.8	1287.8	1.85	13.0	19.5
2004	15.2	166.5	225.0	805.5	1386.7	1.89	13.1	29.3
2005	35.9	375.5	1180.0	1254.0	1971.6	2.86	20.8	80.7
2006	24.0	828.2	2320.0	2870.3	3631.8	0.836	23.5	87.3

* تم استخراج البيانات بالاعتماد على الميزانيات المجمعة الختامية و كشوفات الدخل لمصرف الصحاري .

** تم تضمين بند تأمينات نقدية إلى إجمالي الودائع من بداية عام 2001.

- تم إعداد الجدول واحتساب النسب من قبل الباحث.

نلاحظ من الجدول رقم (13) تذبذب نسبة السيولة النقدية لمصرف الصحاري في جميع سنوات الدراسة، فقد تنامت هذه النسبة في الخمس سنوات الأولى من الدراسة، فبعد أن بدأت في سنة 1997 بنسبة (1.65 %) اتجهت للارتفاع لتصل في سنة 2001 إلى (3.42 %)، وذلك راجع إلى تزايد رصيد النقدية بالخزينة في المصرف خلال هذه السنوات الخمس، ثم اتجهت هذه النسبة للانخفاض وبشكل واضح في الفترة الممتدة من 2002 – 2006 لتصل إلى أقل نسبة لها في السنة الأخيرة من الدراسة (0.836 %)، على الرغم من أن رصيد النقدية بالخزينة في هذه السنة وصل إلى (24) مليون دينار، وبزيادة قدرها (14.7) مليون دينار عن سنة الأساس، ولعل السبب الرئيسي لانخفاض النسبة إلى هذا المعدل راجع إلى تنامي الودائع الطلبية للمصرف بشكل كبير وملحوظ، حيث وصلت نسبة النمو لهذا البند (الودائع تحت الطلب) في سنة 2006 مقارنة بسنة الأساس إلى أكثر من (340%). وتعتبر هذه النسبة منخفضة، بسبب حدود التأمين المفروضة على المصارف التجارية، الأمر الذي يستدعي من المصرف اللجوء إلى أرصدته النقدية الموجودة لدى المصارف الأخرى لتلبية متطلبات عملائه الجارية.

كما يتضح لنا من الجدول رقم (13) استقرار نسبة الرصيد النقدي لمصرف الصحاري في معظم سنوات الدراسة مابين (13 % – 17 %)، إلا أن النسبة اتجهت للارتفاع في السنتين الأخيرتين من الدراسة لتصل في سنة 2005 إلى (20.8%)، وسنة 2006 إلى (23.5%)، وهي تعتبر نسبة مرتفعة، وذلك لأنها تعبر عن مقدار الأرصدة النقدية المعطلة لدى المصرف والمصارف الأخرى، وهذا يدل على وجود سياسة ائتمانية متحفظة لمصرف الصحاري، الأمر الذي أدى إلى انخفاض معدلات الربحية للمصرف طيلة فترة الدراسة .

كما يتبين لنا في العمود الأخير من الجدول رقم (13) ارتفاع نسبة السيولة القانونية لمصرف الصحاري في جميع سنوات الدراسة عن النسبة القانونية التي يفرضها مصرف ليبيا المركزي وهي (15 %) وهذا الأمر يعكس وجود أرصدة نقدية كبيرة ومعطلة لدى المصرف دون توظيف، مما يعني ضياع فرص تحقيق أرباح كافية، ويتضح لنا هذا الأمر من خلال تتبع بند صافي الربح القابل للتوزيع كما هو مبين بالجدول رقم (15)، فنجد أن هذه الأرباح المحققة لا تتناسب مع حجم الأرصدة النقدية المتوفرة للمصرف، مما يدل على عدم وجود إستراتجية ملائمة للمصرف لاستثمار هذه الأموال.

ولعل ارتفاع هذه النسبة يتضح لنا جلياً في السنتين الأخيرتين من الدراسة، حيث وصلت في سنة2005 إلى (80.7%)، وسنة 2006 إلى (87.3 %)، ويعزي هذا الارتفاع كما أسلفنا إلى ارتفاع حجم ودائع المصرف لدى مصرف ليبيا المركزي، نتيجة تسييل سندات وأذونات الخزانة المستحقة على الخزانة العامة، والتي تحتفظ بها المصارف التجارية كجزء من استثمارات محافظها المالية.

الجدول رقم (14)

تابع مؤشرات السيولة لمصرف الصحاري وطريقة احتسابها

مليون دينار

البيانات* / السنة	(1) نقدية وأرصدة لدى المصارف والمقاصة	(2) إجمالي المحفظة الاستثمارية	(3) إجمالي الودائع	(4) التزامات أخرى	(4+3)÷(2+1) نسبة السيولة العامة %	(3)÷(2) نسبة المحفظة إلى إجمالي الودائع %
1997	217.0	578.2	1061.0	115.5	68.0	54.5
1998	256.9	611.2	1177.7	184.7	63.7	52.0
1999	289.0	491.6	1183.3	188.0	57.0	41.5
2000	312.0	384.4	1215.9	245.0	47.6	31.6
2001	335.5	420.4	1300.3	226.4	49.5	32.3
2002	463.7	390.1	1322.9	416.4	49.0	29.5
2003	399.0	404.5	1287.8	436.5	46.6	31.4
2004	350.0	556.9	1386.7	476.8	48.6	40.2
2005	650.6	1192.2	1971.6	487.2	75.0	60.5
2006	1239.5	2333.2	3631.8	725.0	82.0	64.2

* تم استخراج البيانات بالاعتماد على الميزانيات العمومية وكشوفات الدخل لمصرف الصحاري.

** نقدية وأرصدة لدى المصارف والمقاصة = نقدية بالخزينة + أرصدة لدى المصارف + صكوك المقاصة.

*** إجمالي المحفظة = أذونات وسندات الخزانة + وداتع زمنية لدى المصارف + مساهمات واستثمارات أخرى .

**** التزامات أخرى = مصارف أجنبية + دائنون مختلفون + صكوك مصدقة + تأمينات نقدية إلى غاية 2001 + أرصدة دائنة أخرى + عمولات محصلة مقدما + إلتزامات معلقة + تقييم عملات أجنبية + مقاصة بين الفروع .

– تم إعداد الجدول واحتساب النسب من قبل الباحث .

يتبين من الجدول رقم (14) أن مصرف الصحاري يتمتع بمعدلات سيولة مرتفعة كما هو موضح في عمود نسبة السيولة العامة، والواضح من الجدول أن هذه النسبة وصلت في أخر سنتين للدراسة إلى (75 %) في سنة 2005، ونسبة(82 %) في سنة 2006، وذلك بسبب زيادة أرصدة بنود بسط النسبة (نقدية وأرصدة لدى المصارف والمقاصة + إجمالي المحفظة الاستثمارية) بشكل مفاجئ، فلو قارنا هذين البندين لسنة 2005 مع سنة الأساس لوجدنا أن مقدار الزيادة يصل إلى(1047.6) مليون دينار، بينما يصل في سنة 2006 إلى (2777.5) مليون دينار، مما يشير إلى وجود أرصدة نقدية هائلة لدى المصرف غير مستغلة بشكل كفؤ ساهمت بشكل كبير في إنقاص أرباحه مقارنة بحجم هذا الأموال المتوفرة.

كما يتضح من الجدول رقم (14) في العمود الأخير تذبذب نسبة المحفظة إلى إجمالي الودائع لمصرف الصحاري طوال فترة الدراسة، وتعتبر هذه النسبة مرتفعة فيما لو كانت الأوراق المالية والاشتراكات والمساهمات تشكل النسبة الأكبر من مكونات المحفظة.

ونشير هنا إلى أن ارتفاع نسبة المحفظة إلى إجمالي الودائع راجع إلى تضمين بند الودائع الزمنية لدى مصرف ليبيا المركزي إلى مكونات المحفظة، حيث كانت نسبة هذا البند إلى إجمالي المحفظة خلال الفترة من 1997 – 2004 مابين (40%-60%) وارتفعت هذه النسبة في سنة 2005، 2006 لتصل إلى أكثر من (98%)، بعد أن تم تسييل الأذونات والسندات من إجمالي المحفظة، الأمر الذي أدى إلى ازدياد حجم الأصول السائلة بالمصرف، واتجاهه إلى إيداع هذه الأموال لدى مصرف ليبيا المركزي، كما هو واضح من خلال الأرقام الموجودة في عمود (ودائع لدى مصارف محلية ومصرف ليبيا المركزي) بالجدول رقم (13)، حيث وصلت هذه الودائع إلى مبلغ (1180) مليون دينار في سنة 2005، ومبلغ (2320) مليون دينار في سنة 2006، ونشير هنا إلى أن جميع المصارف التجارية تلجأ إلى مثل هذه الإيداعات لضمان ارتفاع نسبة السيولة القانونية المفروضة من قبل المصرف المركزي، وتحقيق عوائد من هذه الإيداعات على الرغم من تدني العوائد التي تتقاضاها المصارف على هذه الودائع.

وفيما يتعلق بمؤشرات الربحية بمصرف الصحاري خلال سنوات الدراسة فقد تم تلخيصها في الجدول رقم (15).

الجدول رقم (15)

مؤشرات الربحية لمصرف الصحاري خلال سنوات الدراسة.

مليون دينار

البيانات* / السنة	صافي الربح القابل للتوزيع (1)	إجمالي الأصول (2)	إجمالي حقوق الملكية (3)	معدل العائد على الأصول % (1) ÷ (2)	معدل العائد على حقوق الملكية % (1) ÷ (3)
1997	12.4	1337.0	132.2	0.927	9.38
1998	12.9	1536.5	143.0	0.839	9.02
1999	13.5	1571.4	135.9	0.859	8.77
2000	14.0	1587.8	165.0	0.881	8.48
2001	14.1	1716.5	179.0	0.821	7.87
2002	14.4	1946.7	193.0	0.740	7.46
2003	14.7	1951.8	211.2	0.753	6.96
2004	17.3	2101.8	225.5	0.823	7.68
2005	20.3	2736.0	245.3	0.742	8.27
2006	32.0	4646.4	246.0	0.688	13.00

* تم استخراج البيانات بالاعتماد على الميزانيات العمومية وكشوفات الدخل لمصرف الصحاري .

- تم إعداد الجدول واحتساب النسب من قبل الباحث .

يبين الجدول رقم (15) ارتفاع معدل العائد على الأصول لمصرف الصحاري في سنة الأساس مقارنة بجميع السنوات الأخرى، حيث حقق المصرف في هذه السنة أعلى نسبة عائد على الأصول بمعدل قدره (0.927%) وذلك راجع إلى تدني حجم الأصول في هذه السنة عن باقي سنوات الدراسة، ثم بدأ معدل العائد على الأصول بالانخفاض بشكل متذبذب عن سنة الأساس

ليصل في سنة 2006 إلى أقل نسبة له وهي(0.688 %) على الرغم من تنامي صافي الربح القابل للتوزيع بشكل ملحوظ في هذه السنة (2006)، وذلك بزيادة قدرها (19.6) مليون دينار عن سنة الأساس وبنسبة نمو قدرها (158%)، ويعزى هذا الانخفاض في المعدل إلى ارتفاع حجم الأصول في هذه السنة والذي يمثل مقام النسبة (معدل العائد على الأصول) بمبلغ وقدره (3309.4) مليون دينار عن سنة الأساس (1997).

كما نلاحظ من الجدول رقم (15) تذبذب معدل العائد على حقوق الملكية، حيث بدأ هذا المعدل بنسبة قدرها (9.38 %) في سنة 1997، ثم انخفض في السنة التالية ليصل إلى (9.02 %) ثم استمر بالانخفاض عن هذه النسبة حتى وصل إلى أقل معدل له في سنة 2003 بنسبة قدرها (6.96%) وذلك بسبب زيادة بند إجمالي حقوق الملكية بمعدل أعلى من زيادة الربح القابل للتوزيع، حيث يمثل الأخير بسط النسبة (معدل العائد على حقوق الملكية)، ثم عاد هذا المعدل بالارتفاع في الفترة الممتدة من 2004 – 2006، ليصل في السنة الأخيرة من الدراسة إلى أعلى معدل له، حيث حقق مصرف الصحاري في هذه السنة معدل عائد على حقوق الملكية قدره (13.00 %)،وذلك بسبب تنامي الربح القابل للتوزيع كما أسلفنا سابقاً.

3- المصرف التجاري الوطني:-

سنتناول فيما يلي تحليل مؤشرات السيولة والربحية للمصرف التجاري الوطني عن الفترة من 1997 إلى 2006 ف، ويوضح الجدولين رقم (16) (17) نسب تحليل هذه المؤشرات.

الجدول رقم (16)

مؤشرات السيولة للمصرف التجاري الوطني والبيانات المستخدمة في احتسابها في جميع سنوات الدراسة.

مليون دينار (1) (2) (3) (4) (5) (4) + (1) (5) + (2+1) (3+2+1) (5)+

البيانات* / السنة	نقدية بالخزينة	أرصدة لدى مصارف محلية ومصرف ليبيا المركزي	ودائع لدى مصارف محلية ومصرف ليبيا المركزي	ودائع تحت الطلب	إجمالي الودائع**	نسبة السيولة النقدية %	نسبة الرصيد النقدي %	نسبة السيولة القانونية %
1997	19.4	191.7	340.0	898.0	1153.2	2.16	18.3	47.7
1998	17.1	250.3	555.0	928.1	1458.4	1.84	18.3	56.4
1999	20.5	282.0	404.0	861.3	1435.2	2.38	21.1	49.2
2000	22.6	217.5	247.0	916.7	1257.2	2.46	19.1	38.7
2001	27.6	462.6	54.0	906.0	1575.6	3.05	31.0	34.5
2002	26.4	216.2	252.0	979.0	1571.8	2.70	18.3	34.3
2003	23.4	318.4	463.0	1271.0	2141.9	1.84	16.0	37.5
2004	25.0	375.1	1346.0	1544.2	2625.4	1.62	15.2	66.5
2005	31.0	595.3	1704.0	1851.7	3307.8	1.67	19.0	70.4
2006	30.0	491.1	1638.6	1949.3	3072.9	1.54	17.0	70.3

* تم استخراج البيانات بالاعتماد على الميزانيات العمومية الختامية و كشوفات الدخل للمصرف التجاري الوطني .

** تم تضمين بند تأمينات نقدية إلى إجمالي الودائع من بداية عام 2001.

- تم إعداد الجدول واحتساب النسب من قبل الباحث.

يتضح من الجدول رقم (16) تذبذب نسبة السيولة النقدية للمصرف التجاري الوطني خلال سنوات الدراسة مابين(1.54% – 0.05 %)حيث بدأت في سنة 1997 بنسبة قدرها(2.16 %) ثم انخفضت في السنة التالية إلى (1.84 %) لانخفاض رصيد النقدية بالخزينة وارتفاع الودائع الطلبية في هذه السنة (1998) كما هو واضح من الجدول، وبعدها بدأت النسبة بالتصاعد تدريجياً لتصل في سنة 2001 إلى أعلى نسبة لها وهي(3.05 %)، وذلك يعود لازدياد رصيد النقدية بمبلغ وقدره(8.2) مليون دينار عن سنة الأساس.

أما في الفترة الممتدة من 2002 – 2006، عادت النسبة للانخفاض من جديد بشكل ملحوظ لتصل في سنة 2006 إلى أقل نسبة لها وهي (1.54 %)، ويرجع هذا الانخفاض إلى تنامي بند ودائع تحت الطلب والذي يمثل مقام النسبة، حيث ارتفع هذا البند بمبلغ وقدره (1051.3) مليون دينار، ونسبة نمو قدرها (117 %)، على الرغم من ارتفاع رصيد النقدية للمصرف في هذه السنة بمبلغ وقدره (10.6) مليون دينار، عن سنة الأساس (1997).

كما نلاحظ من الجدول رقم (16) ارتفاع وانخفاض نسبة الرصيد النقدي للمصرف التجاري الوطني طيلة سنوات الدراسة، إلا أن المعدلات التي حققها المصرف من هذه النسبة تعتبر نسب مرتفعة، مما يعني وجود أرصدة نقدية معطله دون توظيف للمصرف لدى المصارف الأخرى، الأمر الذي يعكس لنا أن المصرف يتمتع بمعدلات سيولة مرتفعة، فنلاحظ أن نسبة الرصيد النقدي وصلت في سنة 2001 إلى (31%) وهي أكبر نسبة حققها المصرف، وذلك بسبب ارتفاع الأرصدة النقدية للمصرف لدى المصارف الأخرى في هذه السنة، حيث وصلت إلى مبلغ وقدره(462.6) مليون دينار، ثم عادت هذه النسبة للانخفاض لتصل في سنة 2006 إلى (17 %) بسبب تنامي بند إجمالي الودائع في هذه السنة بشكل كبير، حيث ارتفع هذا البند بمبلغ وقدره (1919.7) مليون دينار عن سنة الأساس.

كما يتضح من الجدول رقم (16) في العمود الأخير أن نسبة السيولة القانونية للمصرف كانت مرتفعة طيلة سنوات الدراسة، فكما عرفنا سابقاً أن النسبة القانونية من السيولة المفروضة على المصارف التجارية من قبل مصرف ليبيا المركزي هي (15 %)، فالملاحظ من الجدول أن المصرف التجاري الوطني يتمتع بفوائض من السيولة في كل السنوات تصل نسبتها في سنة 2005 إلى (55.4 %)، و (55.3 %) في سنة 2006، وذلك بعد استبعاد النسبة القانونية من النسب الواردة بالجدول في هاتين السنتين.

الجدول رقم (17)

تابع مؤشرات السيولة للمصرف التجاري الوطني وطريقة احتسابها

مليون دينار	(1)	(2)	(3)	(4)	(4+3)÷(2+1)	(3) ÷ (2)
البيانات* / السنة	نقدية وأرصدة لدى المصارف والمقاصة**	إجمالي المحفظة الاستثمارية***	إجمالي الودائع	التزامات أخرى****	نسبة السيولة العامة %	نسبة المحفظة إلى إجمالي الودائع %
1997	238.8	661.3	1153.2	352.9	59.7	57.3
1998	292.3	876.4	1458.4	307.8	66.2	60.1
1999	342.1	725.7	1435.2	298.9	16.5	50.5
2000	295.4	568.7	1257.2	298.7	55.5	45.2
2001	566.3	376.0	1575.6	284.0	50.6	23.8
2002	447.6	574.2	1571.8	320.0	54.0	36.5
2003	431.3	784.7	2141.9	386.8	48.1	36.6
2004	588.6	1359.7	2625.4	267.5	67.3	51.8
2005	788.8	2015.5	3307.8	388.5	75.8	61.0
2006	710.6	1791.3	3072.9	358.5	73.0	58.3

* تم استخراج البيانات بالاعتماد على الميزانيات العمومية وكشوفات الدخل للمصرف التجاري الوطني

** نقدية وأرصدة لدى المصارف والمقاصة = نقدية بالخزينة + أرصدة لدى المصارف + صكوك المقاصة.

*** إجمالي المحفظة = أذونات وسندات الخزانة + ودائع زمنية لدى المصارف + مساهمات في الشركات+ مصرف الادخار.

**** التزامات أخرى = مصارف أجنبية + تأمينات نقدية إلى غاية 2001 + خصوم أخرى.

- تم إعداد الجدول واحتساب النسب من قبل الباحث .

ويتضح من الجدول رقم (17) أن المصرف التجاري الوطني، يتمتع بمعدلات سيولة مرتفعة من خلال التمعن في النسب الواردة بعمود نسبة السيولة العامة، حتى ولو أنها تذبذبت في الارتفاع والانخفاض بنسب متقاربة في الفترة الممتدة من 1997 – 2004.

أما الفترة الممتدة من 2005 – 2006، نلاحظ أن نسبة السيولة العامة ارتفعت بشكل كبير ومفاجئ، حيث وصلت في سنة 2005 إلى (75.8 %)، وفي سنة 2006 إلى (73 %) ويعزى هذا الارتفاع كما ذكرنا أنفاً عند تحليل هذه النسبة لمصرفي الوحدة والصحاري إلى ارتفاع حجم الودائع الزمنية والطلبية لدى مصرف ليبيا المركزي نتيجة تسييل اذونات وسندات الخزانة المستحقة على الخزانة العامة، الأمر الذي أدى إلى زيادة حجم الأصول السائلة لدى المصارف التجارية، مما دفعها إلى الإلقاء بهذه الأموال في حساباتها لدى مصرف ليبيا المركزي.

كما نلاحظ من الجدول رقم (17) تذبذب نسبة المحفظة إلى إجمالي الودائع كما هو موضح في العمود الأخير من الجدول، حيث بدأت هذه النسبة (57.3 %) في سنة 1997، ثم ارتفعت في السنة التالية إلى (60.1 %) بسبب ارتفاع بند ودائع لدى مصارف محلية ومصرف ليبيا المركزي، حيث يعتبر هذا البند من أهم مكونات المحفظة، ثم عادت النسبة للانخفاض بوتيرة متزايدة لتصل في سنة 2001 إلى أقل معدل لها وهو (23.8 %)، وذلك بسبب ارتفاع حجم الودائع الذي يمثل مقام النسبة بمبلغ وقدره (422.4) مليون دينار عن سنة الأساس، كما أن انخفاض حجم

الودائع الزمنية للمصرف لدى المصارف الأخرى كان له أثره في انخفاض هذه النسبة، أما الفترة الممتدة من 2002 – 2005 عادت فيها النسبة للارتفاع من جديد وبشكل تدريجي، حيث وصلت في سنة 2005 إلى (61 %)، ويعود هذا الارتفاع إلى تنامي بند إجمالي المحفظة الاستثمارية وبالتحديد حجم الودائع الزمنية لدى المصارف المحلية ومصرف ليبيا المركزي بشكل كبير، حيث وصلت الزيادة في هذا البند إلى مبلغ (1364) مليون دينار مقارنة بسنة الأساس، ثم انخفضت النسبة في سنة 2006 بمعدل (1.7 %) عن سنة 2005 بسبب انخفاض بند إجمالي المحفظة بمعدل أكبر من انخفاض بند إجمالي الودائع.

وفي جانب مؤشرات الربحية للمصرف التجاري الوطني يوضح الجدول رقم (18) نسبتي معدل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية من الفترة 1997–2006.

الجدول رقم (18)

يوضح مؤشرات الربحية للمصرف التجاري الوطني خلال سنوات الدراسة

مليون دينار

البيانات * / السنة	(1) صافي الربح القابل للتوزيع	(2) إجمالي الأصول	(3) إجمالي حقوق الملكية	(2) ÷ (1) معدل العائد على الأصول %	(3) ÷ (1) معدل العائد على حقوق الملكية %
1997	7.3	1775.0	101.3	0.411	7.20
1998	8.7	2041.2	107.1	0.426	8.12
1999	10.5	2081.2	114.1	0504	9.20
2000	8.7	1823.0	122.8	0.477	7.08
2001	9.5	2121.3	133.0	0.448	7.14
2002	7.0	2128.6	139.3	0.329	5.03
2003	6.4	2734.2	141.6	0.234	4.52
2004	5.4	3068.1	137.6	0.176	3.92
2005	16.4	3890.5	150.1	0.422	10.92
2006	14.9	3641.6	160.8	0.410	9.26

* تم استخراج البيانات بالاعتماد على الميزانيات العمومية وكشوفات الدخل للمصرف التجاري الوطني .

– تم إعداد الجدول واحتساب النسب من قبل الباحث .

من خلال الجدول رقم (18) يتضح لنا أن معدل العائد على الأصول للمصرف التجاري الوطني استمر بالارتفاع بشكل تصاعدي خلال الفترة الممتدة من 1997 – 1999، حيث وصل إلى أعلى نقطة له في نهاية عام 1999 بمعدل (0.504 %)، ثم بدأ هذا المعدل بالانخفاض تدريجياً حتى وصل في سنة 2004 إلى أدنى نقطة له بمعدل (0.176 %) وذلك بسبب انخفاض الربح القابل للتوزيع للمصرف وارتفاع حجم الأصول بشكل كبير في هذه السنة، حيث كان الانخفاض في الربح القابل للتوزيع بمقدار (1.9) مليون دينار، أما الزيادة في حجم الأصول فكانت بمبلغ وقدره (1293.1) مليون دينار عن سنة الأساس، ثم عاد معدل العائد على الأصول في السنتين الأخيرتين من الدراسة بالارتفاع، حيث وصل في سنة 2005 إلى (0. 422 %) وبزيادة قدرها(0.246 %)

عن سنة 2004، وذلك بسبب تنامي الربح القابل للتوزيع بشكل مفاجئ، حيث وصلت الزيادة في الأرباح التوزيعية لسنة 2005 عن سنة الأساس إلى مبلغ (9.1) مليون دينار، أما في سنة 2006 فأنخفض معدل العائد على الأصول ليصل إلى (0.410 %)، بسبب انخفاض الربح القابل للتوزيع عن سنة 2005 بمبلغ وقدره (1.5) مليون دينار.

كما يتضح من الجدول رقم (18) ارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية بشكل تدريجي، في الفترة الممتدة من 1997 – 1999، حيث كانت نسبة المعدل في سنة 1999 (9.20 %)،أما الفترة من 2000 – 2004 فشهدت انخفاض ملحوظ عن هذه النسبة (9.20 %) لتصل في نهاية 2004 إلى (3.92 %)، ويرجع سب هذا الانخفاض إلى تدني الأرباح القابلة للتوزيع وزيادة بند حقوق الملكية طوال هذه الفترة، أما الفترة من 2005 – 2006، فسجل معدل العائد على حقوق الملكية ارتفاع كبير ليصل إلى أعلى نقطة له في سنة 2005 وهي (10.92%) ويعزى هذا الارتفاع إلى تنامي الأرباح في هذه السنة، كما أسلفنا وبمعدل أعلى من زيادة إجمالي حقوق الملكية والذي يمثل الأخير مقام النسبة (معدل العائد على حقوق الملكية)، أما سنة 2006 فشهدت انخفاض طفيف في معدل العائد على حقوق الملكية بسبب الانخفاض الطفيف في الربح القابل للتوزيع في هذه السنة عن سنة 2005.

4 – مصرف الجمهورية:-

سيتم في هذا الجانب تحليل مؤشرات السيولة والربحية لمصرف الجمهورية عن الفترة من 1997 إلى 2006 ف، حيث يوضح الجدولين رقم (19) (20) نسب تحليل هذه المؤشرات.

الجدول رقم (19)

مؤشرات السيولة لمصرف الوحدة والبيانات المستخدمة في احتسابها في جميع سنوات الدراسة.

مليون دينار (1) (2) (3) (4) (5) (1) ÷ (4) (211) ÷ (5) (1+2+3) ÷ (5)

البيانات / السنة	نقدية بالخزينة	أرصدة لدى مصارف محلية ومصرف ليبيا المركزي	ودائع لدى مصارف محلية ومصرف ليبيا المركزي	ودائع تحت الطلب	إجمالي الودائع**	نسبة السيولة النقدية %	نسبة الرصيد النقدي %	نسبة السيولة القانونية %
1997	14.2	186.2	489.0	1175.2	1450.2	1.22	14.0	47.5
1998	13.0	185.5	349.0	1124.4	1410.5	1.16	14.1	38.8
1999	15.6	212.1	249.0	1162.1	1503.8	1.34	15.1	31.7
2000	21.0	200.5	243.0	1160.6	1568.7	1.81	14.1	29.6
2001	39.6	185.0	319.0	1219.1	1824.5	3.25	12.3	29.7
2002	27.0	215.2	367.0	1505.1	2033.6	1.79	12.0	30.0
2003	24.0	208.0	653.0	1614.6	2290.9	1.48	10.1	38.6
2004	35.5	230.7	1271.5	2035.7	2868.5	1.74	9.28	53.6
2005	41.0	666.7	2112.6	3102.1	4062.9	1.32	17.4	69.4
2006	71.0	631.3	1920.0	3045.3	4248.4	2.21	16.5	61.7

* تم استخراج البيانات بالاعتماد على الميزانيات العمومية الختامية و كشوفات الدخل لمصرف الجمهورية .

** تم تضمين بند مأمونات نقدية إلى إجمالي الودائع من بداية عام 2001.

- تم إعداد الجدول واحتساب النسب من قبل الباحث.

يتضح لنا من الجدول رقم (19) أن نسبة السيولة النقدية لمصرف الجمهورية تذبذبت في معدلاتها طيلة فترة الدراسة، فبدأت في سنة 1997 بنسبة قدرها (1.22%)، ثم انخفضت في السنة التالية 1998 انخفاضاً طفيفاً، حيث وصلت إلى (1.16%) بسبب انخفاض رصيد النقدية بالخزينة بمبلغ وقدره (1.2) مليون دينار، ثم عادت النسبة للارتفاع في الفترة الممتدة من1999 – 2001 لتصل إلى أعلى مستوياتها في سنة 2001 بنسبة قدرها (3.25 %) ويعزى هذا الارتفاع إلى تنامي رصيد النقدية بالخزينة في هذه السنة بزيادة قدرها(25.4) مليون دينار عن سنة الأساس.

أما الفترة الممتدة من 2002 – 2006، فكانت النسبة متذبذبة تارة بالانخفاض وتارة أخرى بالارتفاع، ففي سنة 2002 انخفضت نسبة السيولة النقدية بمعدل (1.46%) عن سنة 2001 واستمرت النسبة في الانخفاض لتصل في سنة 2003 إلى (1.48 %) بسبب انخفاض رصيد النقدية بالخزينة وتنامي بند ودائع تحت الطلب بشكل كبير، وفي سنة 2004 شهدت النسبة ارتفاعاً طفيفاً عن السنة السابقة بعد ارتفاع رصيد النقدية بالخزينة بمبلغ وقدره (11.5) مليون دينار، ثم انخفضت النسبة من جديد في سنة 2005 على الرغم من زيادة رصيد النقدية بالخزينة عن سنة 2004 بمبلغ وقدره (5.5) مليون دينار، إلا أن زيادة بند ودائع تحت الطلب كان له الأثر على انخفاض نسبة السيولة النقدية، أما في سنة 2006 يتضح لنا ارتفاع النسبة بشكل ملحوظ حيث وصلت إلى (2.21%)، بسبب ارتفاع رصيد النقدية بالخزينة وانخفاض بند الودائع تحت الطلب في هذه السنة.

كما يتضح من الجدول رقم (19) ارتفاع نسبة الرصيد النقدي لمصرف الجميورية في الفترة الممتدة من 1997 – 1999، لتصل في نهاية عام 1999 إلى (15.1%)، ثم سجلت هذه النسبة انخفاض تدريجي في الفترة الممتدة من 2000 – 2004، بسبب ارتفاع بند إجمالي الودائع الذي يمثل مقام النسبة، وانخفاض أرصدة المصرف لدى المصارف المحلية ومصرف ليبيا المركزي، وشهدت النسبة أعلى نقطة لها في سنة 2005، فوصلت إلى (17.4%) بسبب ارتفاع الأرصدة النقدية للمصرف لدى المصارف الأخرى وذلك بزيادة قدرها (480.5) مليون دينار عن سنة الأساس، أما في سنة 2006 فانخفضت النسبة بشكل طفيف لانخفاض الأرصدة النقدية في هذه السنة.

كما نلاحظ من الجدول رقم (19) أن نسبة السيولة القانونية لمصرف الجمهورية كانت مرتفعة طيلة سنوات الدراسة مقارنة بالنسبة القانونية التي يفرضها المصرف المركزي وهي(15%)، فالملاحظ أن نسبة السيولة القانونية في جميع السنوات تجاوزت هذه النسبة وبشكل كبير، فلو أخذنا أقل نسبة حققها المصرف من نسبة السيولة القانونية وهي (29.6 %) لوجدنا أن نسبة فائض السيولة لدى المصرف تصل إلى (14.6 %) في سنة 2000، بينما وصلت نسبة

الفائض من السيولة في سنة 2005 إلى (54.4 %)، مما يعني أن مصرف الجمهورية يتمتع بمعدلات سيولة مرتفعة في جميع سنوات الدراسة، وهذا يدل على ضعف إستراتيجية التوظيف لدى المصرف، الأمر الذي يشير إلى ضياع فرص تحقيق معدلات ربحية أفضل.

الجدول رقم (20)

تابع مؤشرات السيولة لمصرف الجمهورية وطريقة احتسابها

مليون دينار

البيانات* / السنة	(1) نقدية وأرصدة لدى المصارف والمقاصة	(2) إجمالي المحفظة الاستثمارية	(3) إجمالي الودائع	(4) التزامات أخرى	(4+3)÷(2+1) نسبة السيولة العامة %	(3) ÷ (2) نسبة المحفظة إلى إجمالي الودائع %
1997	255.5	712.9	1450.2	341.0	54.1	49.2
1998	255.8	572.9	1410.5	337.2	47.4	40.6
1999	300.8	473.1	1503.8	312.5	42.6	31.5
2000	313.8	467.1	1568.7	319.3	41.4	29.7
2001	334.5	563.6	1824.5	293.7	42.4	31.0
2002	431.0	594.0	2033.6	297.7	44.0	29.2
2003	441.8	879.5	2290.9	338.8	50.2	38.4
2004	578.9	1285.8	2868.5	351.6	58.0	44.8
2005	941.2	2126.9	4062.9	336.3	69.7	52.3
2006	1156.3	1937.1	4248.4	426.4	66.2	45.6

* تم استخراج البيانات بالاعتماد على الميزانيات العمومية وكشوفات الدخل لمصرف الجمهورية.

** نقدية وأرصدة لدى المصارف والمقاصة = نقدية بالخزينة + أرصدة لدى المصارف + صكوك المقاصة.

*** إجمالي المحفظة = أذونات وسندات الخزانة + ودائع زمنية لدى المصارف + استثمارات أخرى + أوراق تجارية مخصومة+ صكوك مشتراه .

**** التزامات أخرى = مصارف أجنبية + فوائد مستحقة+ نتائج إعادة تقييم + صكوك مصدقة + تأمينات نقدية إلى غاية 2001 + خصوم أخرى+ حوالات تحت التحصيل .

- تم إعداد الجدول واحتساب النسب من قبل الباحث .

يتضح من الجدول رقم (20) أن نسبة السيولة العامة لدى مصرف الجمهورية في الفترة الممتدة 1997 – 2000، قد انخفضت تدريجياً مقارنة بسنة الأساس التي كانت عندها نسبة السيولة العامة(54.1 %)، ويعزى هذا الانخفاض إلى تنامي مقام النسبة (إجمالي الودائع + إلتزامات أخرى) طيلة هذه الفترة، إلا أن النسبة عادت للارتفاع في الفترة من 2001 – 2005 لتصل في سنة 2005 إلى أعلى مستوياتها(69.7 %)، وهذا راجع إلى الارتفاع الملحوظ في حجم الأرصدة النقدية للمصرف لدى المصارف الأخرى، وكذلك ارتفاع حجم الودائع الزمنية للمصرف لدى المصرف المركزي كما هو واضح بالجدول رقم (19)، حيث وصلت في سنة 2005 إلى مبلغ وقدره (2112.6) مليون دينار، ثم انخفضت نسبة السيولة العامة في سنة 2006 انخفاضاً طفيفاً بسبب زيادة بند إجمالي الودائع بمبلغ وقدره (185.5) مليون دينار عن سنة 2005.

كما يتبين من الجدول رقم (20) أن نسبة المحفظة إلى إجمالي الودائع كانت متذبذبة خلال سنوات الدراسة، تارة بالانخفاض وتارة أخرى بالارتفاع، فالملاحظ من الجدول أن هذه النسبة استمرت في الانخفاض في الفترة من1997 – 2000، ثم سجلت ارتفاعاً طفيفاً في سنة 2001 لتصل إلى (31 %)، وفي سنة 2002 انخفضت النسبة من جديد لتصل إلى (29.2%) بسبب زيادة بند إجمالي الودائع في هذه السنة بمبلغ وقدره (209.1) مليون دينار عن السنة السابقة، ثم شهدت النسبة ارتفاعاً ملحوظاً في الفترة من 2003–2005، لتصل في سنة 2005 إلى (52.3 %)، بسبب ارتفاع حجم الودائع الزمنية للمصرف لدى المصارف الأخرى والذي يعد من أهم مكونات المحفظة الاستثمارية في هذه الفترة بعد تسييل اذونات وسندات الخزانة المستحقة على الخزانة العامة التي كانت تحتفظ بها المصارف التجارية من ضمن مكونات محافظها، ثم سجلت نسبة المحفظة إلى إجمالي الودائع انخفاضاً طفيفاً في سنة 2006 وبمعدل (6.7%) نتيجة ارتفاع حجم الودائع لدى المصرف والذي يمثل مقام النسبة.

كما سجل معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية نسباً مختلفة خلال سنوات الدراسة لمصرف الجمهورية كما هو مبين في الجدول رقم (21).

الجدول رقم (21)

مؤشرات الربحية لمصرف الجمهورية خلال سنوات الدراسة.

مليون دينار

البيانات* / السنة	صافي الربح القابل للتوزيع (1)	إجمالي الأصول (2)	إجمالي حقوق الملكية (3)	معدل العائد على الأصول % (2) ÷ (1)	معدل العائد على حقوق الملكية % (3) ÷ (1)
1997	5.1	1710.0	108.0	0.298	4.72
1998	6.7	1878.0	115.0	0.356	5.82
1999	7.0	1948.0	115.0	0.359	6.08
2000	7.7	2032.0	120.0	0.379	6.42
2001	7.9	2272.0	127.0	0.347	6.22
2002	8.0	2495.0	135.0	0.321	5.92
2003	8.2	2801.3	139.0	0.293	5.90
2004	9.1	3411.6	148.0	0.266	6.15
2005	11.1	4616.6	174.0	0.240	6.38
2006	12.5	4908.7	186.0	0.255	6.72

* تم استخراج البيانات بالاعتماد على الميزانيات العمومية وكشوفات الدخل لمصرف الجمهورية .

– تم إعداد الجدول واحتساب النسب من قبل الباحث .

ويبين الجدول رقم (21) أن معدل العائد على الأصول لمصرف الجمهورية قد سجل معدلات منخفضة، وهذا راجع إلى الأرباح المتدنية التي حققها المصرف طيلة فترة الدراسة مقارنة بحجم الأموال المتاحة للمصرف في هذه السنوات، حيث سجل في سنة 1997 معدل (0.298%)، ثم شهدا ارتفاع تدريجي في الفترة من 1998 – 2000 ليصل في سنة 2000 إلى (0.379 %)،

ثم بدأ المعدل في الانخفاض في الفترة الممتدة من 2001 – 2005، حيث سجل في سنة 2005 أدنى مستوى له بمعدل (0.240 %) ويعزى هذا الانخفاض في هذا المعدل إلى نمو حجم الأصول بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة، حيث سجل بند إجمالي الأصول والذي يمثل مقام النسبة في سنة 2005 سجل زيادة بمبلغ وقدره (2906.6) مليون دينار عن سنة الأساس، ونسبة نمو وصلت إلى (170 %)، أما في سنة 2006 سجل المعدل ارتفاعاً طفيفاً ليصل إلى (0.255 %) بسبب تنامي الربح القابل للتوزيع بنسبة أعلى من تنامي إجمالي الأصول في هذه السنة.

ويتضح من الجدول رقم (21) أن معدلات العائد على حقوق الملكية لمصرف الجمهورية كانت متذبذبة طوال فترة الدراسة، حيث تراوحت هذه المعدلات مابين (4.72 % – 6.72 %)، وتمثل النسبة الأقل المعدل الذي حققه المصرف في السنة الأولى 1997، وتمثل النسبة الأعلى المعدل الذي حققه المصرف في السنة الأخيرة من الدراسة، ويرجع السبب في عدم ارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية، والتذبذب الذي شهده هذا المعدل مابين هاتين النسبتين إلى ضعف حجم الأرباح المحققة، وكذلك نمو بند إجمالي حقوق الملكية بمعدل أكبر من نسبة نمو الربح القابل للتوزيع الذي حققه المصرف طيلة سنوات الدراسة.

5 – مصرف الأمة:-

سنتناول فيما يلي تحليل مؤشرات السيولة والربحية لمصرف الأمة عن الفترة من 1997 إلى 2006 ف، حيث يوضح الجدولين رقم (22) (23) مؤشرات السيولة لمصرف الأمة.

الجدول رقم (22)

مؤشرات السيولة لمصرف الأمة والبيانات المستخدمة في احتسابها في جميع سنوات الدراسة

مليون دينار

البيانات* / السنة	(1) نقدية بالخزينة	(2) أرصدة لدى مصارف محلية ومصرف ليبيا المركزي	(3) ودائع لدى مصارف محلية ومصرف ليبيا المركزي	(4) ودائع تحت الطلب	(5) إجمالي الودائع**	(4) + (1) نسبة السيولة النقدية %	(5) + (2+1) نسبة الرصيد النقدي %	(5) + (3+2+1) نسبة السيولة القانونية %
1997	15.2	200.4	220.0	736.6	1189.4	2.06	18.1	36.6
1998	21.3	240.3	120.0	746.6	1203.8	2.85	21.7	31.7
1999	26.6	169.6	55.0	640.0	1179.4	4.15	16.6	21.3
2000	30.6	209.0	130.0	722.6	1330.6	4.23	18.0	27.7
2001	35.4	203.6	80.0	713.1	1483.8	4.96	22.8	28.2
2002	41.2	243.5	60.0	828.5	1490.6	4.97	19.1	23.1
2003	33.0	227.2	175.0	806.0	1533.5	4.09	17.0	28.4
2004	28.2	383.0	235.0	993.1	1606.6	284	25.6	40.2
2005	31.0	384.3	637.0	1188.7	1874.5	2.61	22.2	56.1
2006	34.0	479.0	660.0	1479.5	2333.1	2.29	22.0	50.3

* تم استخراج البيانات بالاعتماد على الميزانيات العمومية الختامية و كشوفات الدخل لمصرف الأمة .

** تم تضمين بند تأمينات نقدية إلى إجمالي الودائع من بداية عام 2001.

– تم إعداد الجدول واحتساب النسب من قبل الباحث.

يتضح لنا من الجدول رقم (22) أن نسبة السيولة النقدية لمصرف الأمة قد شهدت في الفترة من 1997 – 2002، ارتفاعاً ملحوظاً حيث سجلت هذه النسبة في سنة 2002 (4.97 %)، وهي أعلى نسبة سيولة نقدية حققها المصرف طوال فترة الدراسة، ويعزى هذا الارتفاع في النسبة إلى زيادة الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها المصرف في خزائنه،حيث بلغت الزيادة في حجم الأرصدة في هذه السنة مبلغاً وقدره (26) مليون دينار عن سنة الأساس.

أما الفترة من 2003 – 2006، فسجلت النسبة انخفاضاً تدريجياً طيلة هذه الفترة، وذلك بسبب ارتفاع بند ودائع تحت الطلب والذي يمثل مقام النسبة، حيث وصل مقدار الزيادة في هذا البند في سنة 2006 مبلغاً وقدره (742.9) مليون دينار، ونسبة نمو قدرها (101 %) عن سنة الأساس.

كما نلاحظ من الجدول رقم (22) أن نسبة الرصيد النقدي لمصرف الأمة كانت متذبذبة بالتصاعد والتنازل طوال فترة الدراسة، إلا إنها تعد نسب مقبولة، وذلك لأنها تمثل الأرصدة النقدية الحاضرة للمصرف لدى المصارف الأخرى فنلاحظ أن هذه النسبة تراوحت ما بين (16.6 % – 25.6 %)، فكانت نسبة الرصيد النقدي في سنة 1997 عند(18.1 %)، ثم ارتفعت في السنة التالية لتصل إلى (21.7 %)، بسبب ارتفاع رصيد النقدية بالخزينة وأرصدة المصرف لدى المصارف الأخرى، ثم انخفضت إلى أقل مستوى لها في سنة 1999 بمعدل (5.1 %) عن سنة 1998، إلا أن النسبة عادت للارتفاع في السنتين التاليتين لتصل في سنة 2001 إلى (22.8 %)، ثم انخفضت النسبة من جديد في سنة 2003 لتصل إلى(17%) بسبب انخفاض أرصدة المصرف لدى المصارف، وكذلك ارتفاع بند إجمالي الودائع بشكل ملحوظ والذي يمثل مقام النسبة، وعادت النسبة بعدها بالارتفاع المفاجئ وإلى أعلى نقطة لها في سنة 2004، فوصلت إلى (25.6%) بسبب زيادة الأرصدة النقدية، حيث كان مقدار الزيادة بمبلغ وقدره (155.8) مليون دينار عن سنة 2003، ثم انخفضت النسبة مرة أخرى تدريجياً لتصل في سنة 2006 إلى (22%) على الرغم من ارتفاع الأرصدة النقدية للمصرف لدى المصارف إلا أن هذا الارتفاع كان بوتيرة أقل من ارتفاع بند إجمالي الودائع.

وأيضاً يتضح لنا من نفس الجدول رقم (22) في العمود الأخير أن نسبة السيولة القانونية لمصرف الأمة كانت مرتفعة في معظم سنوات الدراسة مقارنة بالنسبة القانونية التي يفرضها المصرف المركزي على المصارف التجارية، مما يشير إلى وجود معدلات مرتفعة من السيولة لدى المصرف دون توظيف(فائض السيولة)، الأمر الذي كان له أثره على قيمة الأرباح المحققة للمصرف كما هو واضح من الجدول رقم (24)، ويتضح ارتفاع نسبة السيولة القانونية في السنتين الأخيرتين من الدراسة حيث حقق المصرف في سنة 2005 نسبة سيولة قدرها (56.1%) أي بنسبة فائض قدرها (41.1%).

أما في سنة 2006 فوصلت نسبة الفائض من السيولة إلى (35.3%) وذلك بسبب ارتفاع ودائع المصرف لدى مصرف ليبيا المركزي، ففي سنتي 2005،2006 كان مقدار الزيادة في بند ودائع لدى مصارف محلية ومصرف ليبيا المركزي(417) مليون دينار، و(440) مليون دينار على التوالي وذلك عن سنة الأساس.

الجدول رقم (23)

تابع مؤشرات السيولة لمصرف الأمة وطريقة احتسابها

مليون دينار	(1)	(2)	(3)	(4)	(4+3) ÷ (2+1)	(3) ÷ (2)
البيانات* / السنة	نقدية وأرصدة لدى المصارف والمقاصة**	إجمالي المحفظة الاستثمارية***	إجمالي الودائع	التزامات أخرى****	نسبة السيولة العامة %	نسبة المحفظة إلى إجمالي الودائع %
1997	399.9	378.1	1189.4	306.9	52.0	31.7
1998	389.0	289.7	1203.8	318.8	44.5	24.1
1999	353.0	240.3	1179.4	311.2	39.8	20.4
2000	399.1	337.0	1330.6	294.2	45.3	25.3
2001	542.2	327.0	1483.8	289.3	49.0	22.0
2002	657.0	331.0	1490.6	403.4	52.2	22.2
2003	639.0	316.2	1533.5	454.2	48.1	20.6
2004	751.6	246.3	1606.6	466.1	48.2	15.3
2005	756.0	648.2	1874.5	507.8	60.0	34.5
2006	1106.7	671.6	2333.1	530.8	62.1	28.7

* تم استخراج البيانات بالاعتماد على الميزانيات العمومية وكشوفات الدخل لمصرف الأمة.

** نقدية وأرصدة لدى المصارف والمقاصة= نقدية بالخزينة + أرصدة لدى المصارف + صكوك المقاصة.

*** إجمالي المحفظة = أذونات وسندات الخزانة + ودائع زمنية لدى المصارف + المشاركات +مصرف الادخار + أوراق تجارية مخصومة ومشتراه ومستحقة .

**** التزامات أخرى = م. محلية و أجنبية + دائنون مختلفون + صكوك مباعة + تأمينات نقدية إلى غاية 2001 + خصوم أخرى.

– تم إعداد الجدول واحتساب النسب من قبل الباحث .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (23) ارتفاع نسبة السيولة العامة لدى مصرف الأمة طيلة فترة الدراسة، فنجد أن هذه النسبة تذبذبت بالانخفاض والارتفاع، وذلك راجع إلى تفاوت بنود بسط ومقام النسبة، إلا أن الارتفاع في نسبة السيولة العامة اتضح لنا جلياً في أخر سنتين من الدراسة، ففي سنة 2005 وصلت النسبة إلى (60 %)، ثم ارتفعت النسبة في سنة 2006 لتصل إلى (62.1 %) نتيجة الزيادة الكبيرة في مكونات المحفظة الاستثمارية بسبب ارتفاع حجم ودائع المصرف لدى المصارف المحلية ومصرف ليبيا المركزي كما أشرنا فيما سبق.

ونلاحظ أيضاً في العمود الأخير من الجدول رقم (23) أن نسبة المحفظة إلى إجمالي الودائع كانت متذبذبة في أغلب سنوات الدراسة، ففي سنة 1997 كانت النسبة (31.7%) ثم انخفضت هذه النسبة عن هذا المعدل لتصل في سنة 2004 إلى أدنى مستوى لها وهو

(15.3 %)، ويعزى هذا الانخفاض إلى انخفاض بند إجمالي المحفظة الاستثمارية طول الفترة من 1998– 2004 عن سنة الأساس، ثم عادت النسبة بالارتفاع في سنة 2005 لتصل إلى (34.5 %) نتيجة ارتفاع الودائع الزمنية للمصرف لدى المصارف الأخرى، حيث تعتبر هذه الودائع أهم مكونات المحفظة في هذه السنة بعد أن تم تسييل أذونات وسندات الخزانة المستحقة على الخزانة العامة والتي تحتفظ بها المصارف التجارية من ضمن مكونات محافظها المالية، ثم عادت نسبة المحفظة إلى إجمالي الودائع في سنة 2006 للانخفاض من جديد لتصل إلى (28.7 %)، على الرغم من ارتفاع بند إجمالي المحفظة في هذه السنة عن سنة 2005، إلا أن زيادة بند إجمالي الودائع والذي يمثل مقام النسبة ارتفع بمعدل أعلى من بند إجمالي المحفظة الاستثمارية.

ونشير هنا إلى أن نسبة المحفظة إلى إجمالي الودائع كانت منخفضة طيلة سنوات الدراسة، مما يعني حصول المصرف على عوائد متدنية من محفظته الاستثمارية، الأمر الذي انعكس على قيمة الأرباح المحققة، كما أن ارتفاع النسبة في سنة 2005 بسبب ازدياد بند الودائع الزمنية للمصرف لدى المصارف الأخرى كما أسلفنا، لم يكن له تأثير إيجابي على حجم الإرباح كما هو واضح في الجدول رقم (24) لهذه السنة، وذلك بسبب العوائد المتدنية التي يتقاضاها المصرف من المصارف الأخرى نظير هذه الودائع الزمنية.

وفيما يتعلق بمؤشرات الربحية لمصرف الأمة خلال سنوات الدراسة فلقد تم تلخيصها في الجدول رقم(24).

الجدول رقم (24)

مؤشرات الربحية لمصرف الأمة خلال سنوات الدراسة

مليون دينار

البيانات* / السنة	صافي الربح القابل للتوزيع (1)	إجمالي الأصول (2)	إجمالي حقوق الملكية (3)	معدل العائد على الأصول % (1) ÷ (2)	معدل العائد على حقوق الملكية % (1) ÷(3)
1997	0.5	1618.3	40.1	0.031	1.24
1998	2.0	1650.0	42.0	0.121	4.76
1999	0.9	1622.8	43.0	0.055	2.09
2000	3.0	1769.1	45.6	0.169	6.57
2001	2.7	1931.2	48.3	0.140	5.59
2002	4.3	2065.2	52.7	0.208	8.16
2003	2.0	2050.5	54.3	0.098	3.68
2004	1.8	2135.0	56.1	0.084	3.21
2005	0.6	2525.5	133.7	0.024	0.448
2006	13.0	3033.8	145.2	0.428	8.95

* تم استخراج البيانات بالاعتماد على الميزانيات العمومية وكشوفات الدخل لمصرف الأمة .

- تم إعداد الجدول واحتساب النسب من قبل الباحث.

يتبين من الجدول رقم (24) في العمود الأول تدني الأرباح القابلة للتوزيع طوال الفترة من 1997 – 2005، حيث تراوحت هذه الأرباح مابين (0.5 – 4.3) مليون دينار الأمر الذي انعكس سلباً على معدلات العائد على الأصول طوال هذه الفترة، كما أن تنامي بند إجمالي الأصول ساهم بشكل كبير في إنقاص هذه المعدلات، فلو أخذنا أقل معدل عائد على الأصول والذي كان في سنة 2005 وهو (0.024%) لوجدنا أن مقدار الزيادة في الربح القابل للتوزيع لم يتجاوز مبلغ (0.1) مليون دينار فقط، وأن نسبة النمو كانت (20%) عن الأساس، في حين أن بند إجمالي الأصول قد زاد بمبلغ (907.2) مليون دينار، وأن نسبة النمو في هذا البند وصلت إلى (56 %)، وهذا راجع إلى ارتفاع حجم الأصول السائلة في هذه السنة كما لاحظنا في السابق، كما أن تدني معدل العائد على الأصول إلى هذا المستوى يعود إلى ضعف إستراتيجية التوظيف التي يعتمدها المصرف في استغلاله للموارد المالية المتاحة، إلا أن المعدل في سنة 2006 عاد إلى الارتفاع من جديد وبشكل مفاجئ ليصل إلى(0.428 %)، بسبب زيادة الربح القابل للتوزيع في هذه السنة كما هو واضح من الجدول، حيث حقق هذا البند (الربح القابل للتوزيع) زيادة بمبلغ وقدره (12.5) مليون دينار عن سنة الأساس.

كما أن تدني الأرباح للمصرف كان له أثره على معدل العائد على حقوق الملكية طيلة فترة الدراسة، والملاحظ من الجدول رقم (24) أن معدلات العائد على حقوق الملكية في الفترة من 1997 – 2004، كانت معدلات مقبولة مقارنة بحجم الأرباح المحققة، وذلك يعود إلى القيم المنخفضة في بند إجمالي حقوق الملكية على الرغم من النمو التدريجي الذي شهده هذا البند، إلا أن صدور القانون رقم (1) لسنة 2005 ف بشأن المصارف، وإلزامه للمصارف التجارية القائمة بضرورة تصحيح أوضاعها فيما يتعلق باستكمال رأس المال المطلوب قانوناً، عمل مصرف الأمة كغيره من المصارف التجارية إلى رفع رأس ماله إلى (100) مليون دينار، وقد بدأ هذا واضحاً في بند إجمالي حقوق الملكية لسنة 2005 الأمر الذي أدى إلى انخفاض معدل العائد على حقوق الملكية في هذه السنة إلى أدنى مستوياته طوال سنوات الدراسة، حيث انخفض إلى (0.448 %)، إلا أن المعدل عاد للارتفاع ليصل إلى أعلى نقطة له في سنة 2006 بمعدل (8.95 %)، بعد تنامي الربح القابل للتوزيع في هذه السنة بشكل ملحوظ كما أسلفنا.

ويمكن تلخيص نتائج التحليل المالي السابقة والمتعلقة بالمصارف التجارية عينة البحث في الجداول التالية والتي تتم فيها مقارنة كل متغير من متغيرات الدراسة على مستوى هذه المصارف، ومن ثم تمثيلها في شكل رسوم بيانية كما في الأشكال رقم (8)، (9)، (10)، (11)، (12)، (13).

القيمة المحسوبة لمتغيرات الدراسة بشكل مقارن لجميع مصارف العينة من 1997 - 2006

جدول رقم (25)

معدل العائد على الأصول

نسب مئوية

السنة / المصرف	97	98	99	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الوحدة	0.309	0.215	0.274	0.348	0.568	0.605	0.475	0.557	0.877	0.823
الصحاري	0.927	0.839	0.859	0.881	0.821	0.740	0.753	0.823	0.742	0.688
التجاري	0.411	0.426	0.504	0.477	0.448	0.329	0.234	0.176	0.422	0.410
الجمهورية	0.298	0.356	0.359	0.379	0.347	0.321	0.293	0.266	0.240	0.255
الأمة	0.031	0.121	0.055	0.169	0.140	0.208	0.098	0.084	0.024	0.428

جدول رقم (26)

نسبة السيولة النقدية

نسب مئوية

السنة / المصرف	97	98	99	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الوحدة	1.98	1.71	2.31	1.82	6.22	1.69	1.63	1.74	1.45	1.57
الصحاري	1.65	1.98	2.66	2.85	3.42	3.35	1.85	1.89	2.86	0.836
التجاري	2.160	1.84	2.38	2.46	3.05	2.70	1.84	1.62	1.67	1.54
الجمهورية	1.22	1.16	1.34	1.81	3.25	1.79	1.48	1.74	1.32	2.21
الأمة	2.06	2.85	4.15	4.23	4.96	4.97	4.09	2.84	2.61	2.29

جدول رقم (27)

نسبة الرصيد النقدي

نسب مئوية

السنة / المصرف	97	98	99	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الوحدة	21.8	22.0	20.2	19.0	24.3	17.3	16.0	21.0	21.0	19.2
الصحاري	14.9	16.0	16.6	17.2	16.7	16.8	13.0	13.1	20.8	23.5
التجاري	18.3	18.3	21.1	19.1	31.0	18.3	16.0	15.2	19.0	17.0
الجمهورية	14.0	14.1	15.1	14.1	12.3	12.0	10.1	9.28	17.4	16.5
الأمة	18.1	21.7	16.6	18.0	22.8	19.1	17.0	25.6	22.2	22.0

جدول رقم (28)

نسبة السيولة القانونية

نسب مئوية

السنة / المصرف	97	98	99	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الوحدة	53.1	56.1	50.2	40.7	37.9	32.5	31.3	59.5	70.4	61.1
الصحاري	38.4	40.0	30.3	21.6	23.5	21.3	19.5	29.3	80.7	87.3
التجاري	47.7	56.4	49.2	38.7	34.5	34.3	37.5	66.5	70.4	70.3
الجمهورية	47.5	38.8	31.7	29.6	29.7	30.0	38.6	53.6	69.4	61.7
الأمة	36.6	31.7	21.3	27.7	28.2	23.1	28.4	40.2	56.1	50.3

جدول رقم (29)

نسبة السيولة العامة

نسب مئوية

السنة / المصرف	97	98	99	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الوحدة	69.4	69.6	64.4	56.8	57.5	53.6	55.8	57.0	76.5	72.0
الصحاري	68.0	63.7	57.0	47.6	49.5	49.0	46.6	48.6	75.0	82.0
التجاري	59.7	66.2	61.5	55.5	50.6	54.0	48.1	67.3	75.8	73.0
الجمهورية	54.1	47.4	42.6	41.4	42.4	44.0	50.2	58.0	69.7	66.2
الأمة	52.0	44.5	39.8	45.3	49.0	52.2	48.1	48.2	60.0	62.1

جدول رقم (30)

نسبة المحفظة الاستثمارية

نسب مئوية

السنة / المصرف	97	98	99	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الوحدة	69.1	68.1	58.7	50.0	43.0	42.2	44.0	39.4	60.0	55.8
الصحاري	54.5	52.0	41.5	31.6	32.3	29.5	31.4	40.2	60.5	64.2
التجاري	57.3	60.1	50.5	45.5	23.8	36.5	36.6	51.8	61.0	58.3
الجمهورية	49.2	40.6	31.5	29.7	31.0	29.2	38.4	44.8	52.3	45.6
الأمة	31.7	24.1	20.4	25.3	22.0	22.2	20.6	15.3	34.5	28.7

شكل رقم (8)

معدل العائد على الأصول للمصارف التجارية الليبية عينة البحث

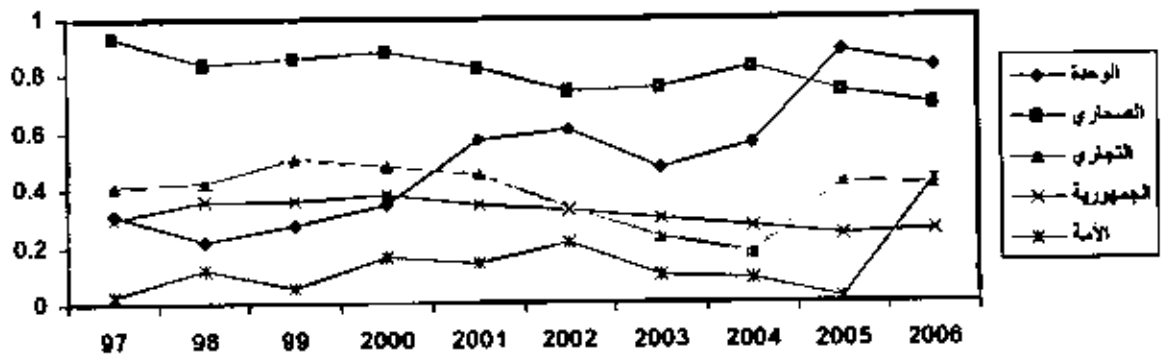

شكل رقم (9)

نسبة السيولة النقدية للمصارف التجارية الليبية عينة البحث

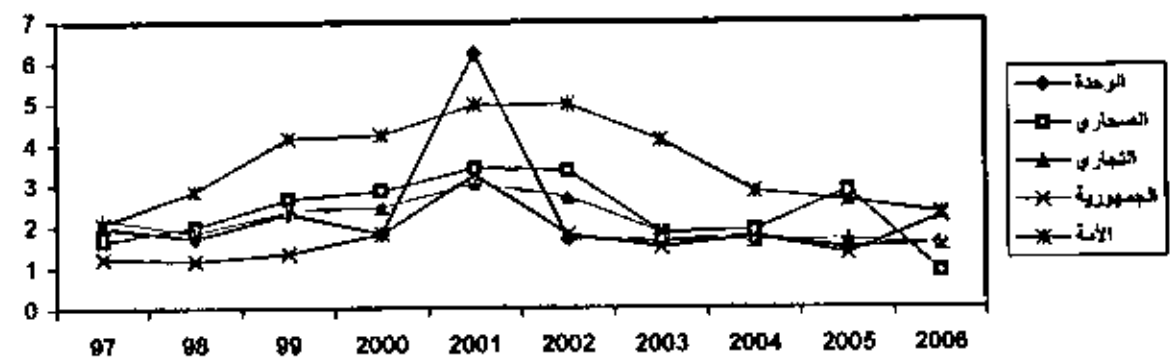

شكل رقم (10)

نسبة الرصيد النقدي للمصارف التجارية الليبية عينة البحث

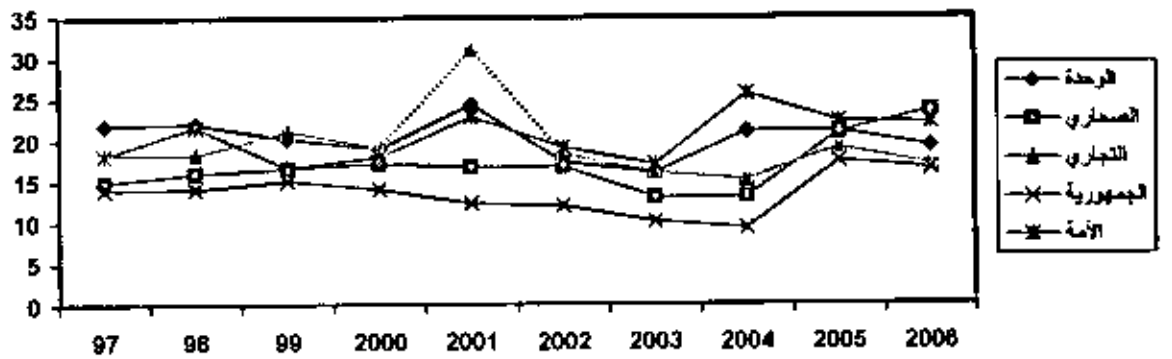

شكل رقم (11)

نسبة السيولة القانونية للمصارف التجارية الليبية عينة البحث

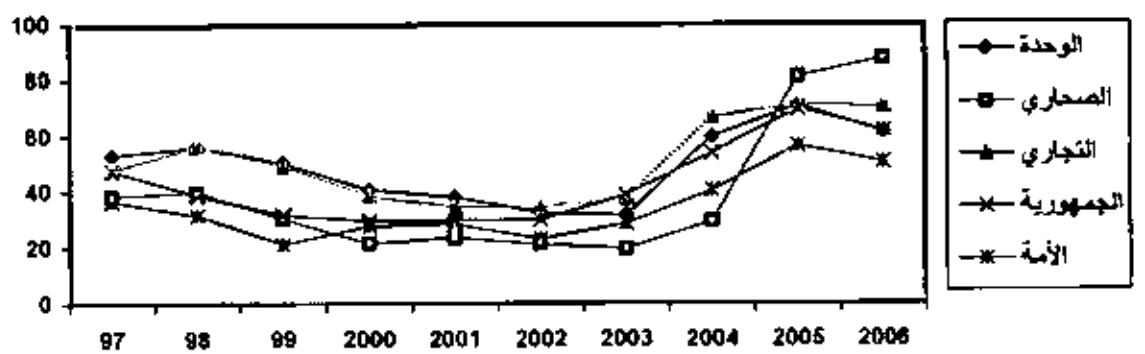

شكل رقم (12)

نسبة السيولة العامة للمصارف التجارية الليبية عينة البحث

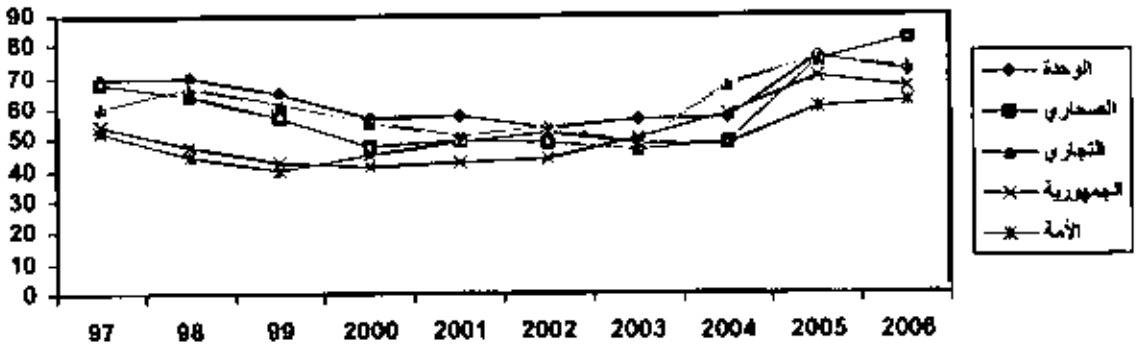

شكل رقم (13)

نسبة المحفظة إلى إجمالي الودائع للمصارف التجارية الليبية عينة البحث

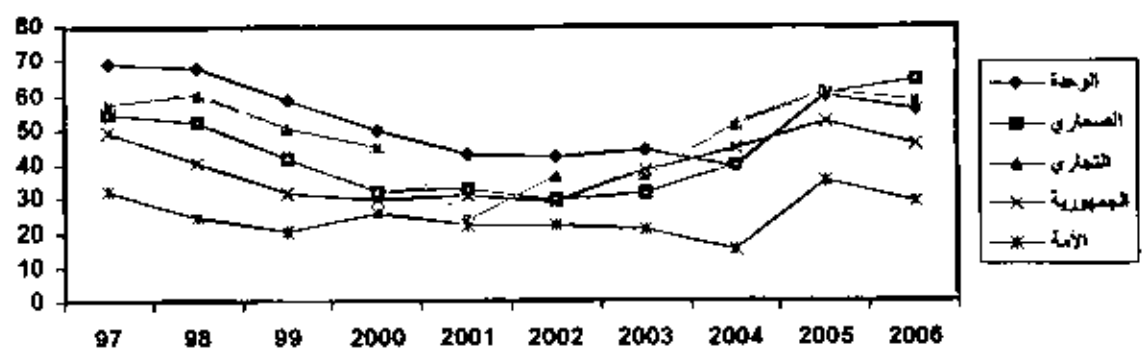

أساليب المعالجة الإحصائية للبيانات والخطوات المتبعة

لتحقيق أهداف البحث وتحليل البيانات التي تم تجميعها إحصائياً ، تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة وذلك باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية " statistical package for socials sciences "، والتي يرمز لها باختصار (SPSS)، وفيما يلي مجموعة الأساليب الإحصائية التي قام الباحث باستخدامها:

1- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وذلك لمعرفة متوسط كل متغير مستقل وتابع طيلة فترة الدراسة، ومدى انحراف البيانات حول المتوسط الحسابي.

2- مصفوفة الارتباط: تم احتساب معاملات الارتباط بين المتغير التابع " معدل العائد على الأصول " وكل متغير مستقل على حده، وذلك لمعرفة قوة واتجاه الارتباط بين هذه المتغيرات، بالإضافة إلى قوة واتجاه الارتباط بين المتغيرات المستقلة مع بعضها البعض.

3- اختبار " least significant difference " ويرمز له باختصار (LSD)، وذلك للتعرف على أهم الفروق الجوهرية بين المكونات الأساسية للسيولة ومكونات الربحية والمتمثلة في المتغيرات المستقلة للدراسة والمتغير التابع فيما بين مصارف العينة، حيث يستخدم اختبار (LSD) لمعرفة أقل فرق معنوي[1]، كما تم احتساب قيمة (F) باستخدام تحليل التباين في اتجاه واحد لمعرفة معنوية هذا الاختبار.

4- أسلوب تحليل الانحدار المتعدد والذي يأخذ في الحسبان أكثر من متغير مستقل (x) واحد، وذلك عندما يراد فحص التأثير على المتغير التابع (y) من قبل عدة متغيرات مستقلة (x) في وقت واحد.

فإذا افترضنا أن (y) متغير تابع، والمتغيرين (x_1 , x_2) مستقلان، فإن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرين المستقلين تكون على الصورة التالية:

$$y = B_0 + B_1x_1 + B_2x_2 + e$$

حيث: y= القيمة المقدرة للمتغير التابع.

B_0= القيمة الثابتة في معادلة الانحدار.

x_1= القيمة المحسوبة للمتغير المستقل الأول.

x_2= القيمة المحسوبة للمتغير المستقل الثاني.

e= الخطأ المعياري.

---

(1) سمير سليم فاضل، جمال إبراهيم داوود، تصميم التجارب والتحليل الإحصائي، دار شموع الثقافة والطباعة والنشر والتوزيع، بنغازي: 2002 ، ص 57.

B_2, B_1= معاملات بيتا للمتغيرين المستقلين x_1 ، x_2 على التوالي.[1]

وتشير هنا إلى أنه تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد في التحليل الإحصائي للتعرف على أثر المكونات الأساسية للسيولة والمتمثلة في متغيرات الدراسة المستقلة وهي نسبة السيولة النقدية (x_1) ونسبة الرصيد النقدي (x_2) ونسبة السيولة القانونية (x_3) ونسبة السيولة العامة (x_4) ونسبة المحفظة إلى إجمالي الودائع (x_5) على المتغير التابع وهو معدل العائد على الأصول في جميع مصارف العينة، من خلال تطبيق طريقة المربعات الصغرى للحصول على تقديرات لمعالم النموذج الإحصائي غير المعروفة، وذلك بالنسبة للنموذج الكامل، أي بالنسبة لبيانات المصارف المجمعة، في ظل فرضية تساوي بيانات الأخطاء بين المصارف المختلفة.

وبما أن مصارف العينة تختلف فيما بينها من ناحية مصادر الأموال ومناهج استخدام هذه الأموال، كما تختلف أيضاً من ناحية الأساليب التكنولوجية المستخدمة والمهارات والتنظيم والانتشار الجغرافي والمعدلات المحققة من السيولة والربحية، فإنه من الضروري تقدير معالم النموذج الإحصائي في ظل فرضية عدم تجانس تباينات الأخطاء بسبب الاختلافات السابق ذكرها بين مصارف العينة، لذا تم تقدير معادلة انحدار خاصة بكل مصرف على حده، كما تم اختبار جوهرية ومصداقية النموذج الكامل للمصارف مجمعة، ونموذج كل مصرف على حده باستخدام تحليل التباين واختبار (F)، كما تم استخدام اختبار (t) لفهم نوع العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة لكل نموذج.

نتائج التحليل الإحصائي

سيتم في هذا الجزء التعرف على تحليل نتائج مصفوفة معاملات الارتباط بين معدل العائد على الأصول والمتغيرات المستقلة لمصارف العينة مجتمعة وكل مصرف على حده، واختبار فرضيات الدراسة وذلك من خلال النتائج الإحصائية المتعلقة بكل فرضية.

أولاً/ تحليل نتائج مصفوفة معاملات الارتباط:-

تم احتساب معاملات الارتباط بين المتغير التابع وكلاً من المتغيرات المستقلة لمصارف العينة مجتمعة وذلك بعد أن تم احتساب متوسط كل متغير على مستوى هذه المصارف ككل، وبعدها تم احتساب معاملات الارتباط فيما بين المتغيرات المستقلة بعضها البعض لتحديد نوع العلاقة ودرجة ارتباطها، كما تم احتساب معاملات الارتباط بين المتغير التابع وكل متغير على

[1] صلاح الدين الهيتي، الأساليب الإحصائية في العلوم الإدارية، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2006، ص 435.

حده وذلك بالنسبة لكل مصرف، وقد أسفرت نتائج مصفوفة معاملات الارتباط عن الآتي:-

1- النتائج المتعلقة بمصفوفة الارتباط بين معدل العائد على الأصـــول والمتغيـــرات المـــستقلة لمصارف العينة ككل.

أسفرت نتائج مصفوفة معاملات الارتباط المتعلقة بهذا الجانب عند وجود العديـــد مـــن العلاقات الارتباطية المختلفة ويوضح الجدول رقم (31) معاملات الارتباط بين المتغير التـــابع والمتغيرات المستقلة لمصارف العينة مجمعة.

جدول رقم (31)

معاملات الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة لمصارف العينة مجمعة

المتغيرات المستقلة	x_1	x_2	x_3	x_4	x_5
المتغير التابع (y)	-0.179	-0.075	0.035	0.278	*0.320

(*) تشير إلى معنوية الارتباط عند مستوى 0.05

من مقارنة النتائج الواردة في الجدول رقم (31) والمتعلقة بمعـــاملات الارتبـــاط بـــين المتغير التابع وهو معدل العائد على الأصول وبين المتغيرات المستقلة التي تمثـــل المكونـــات الأساسية للسيولة وذلك على مستوى المصارف ككل " مجمعة " نلاحظ أن هناك علاقة ارتبـــاط طردية وذات دلالة معنوية بين المتغير التابع والمتغير المستقل (x_5) وهو نسبة المحفظـــة إلـــى إجمالي الودائع، بينما كانت العلاقة بين المتغير التابع وباقي المتغيرات المستقلة الأخرى علاقات ارتباط ضعيفة بصرف النظر عن الإشارة، باستثناء المتغير المستقل (x_4) وهو نسبة الـــسيولة العامة، حيث كانت علاقة ارتباط معدل العائد على الأصول مع هذا المتغير متوسطه على الرغم من محدودية الدلالة المعنوية لهذه العلاقة، وقد روعي عدم استبعاد المتغيـــرات المـــستقلة ذات العلاقة الضعيفة مع المتغير التابع، نظراً لاستخدام أسلوب التحليل التدريجي داخل إطار أسلوب الانحدار المتعدد التدريجي، والذي يمكنه التعامل مع مثل هذه الحالات.

كما يتضح من الملحق رقم (4) الخاص بنتائج التحليل الإحصائي أن محتويات مصفوفة الارتباط الذاتي فيما بين المتغيرات المستقلة المستخدمة في الدراسة للمصـــارف مجمعـــة، تؤكـــد وجود ما يأتي:-

- علاقـــة ارتبـــاط عكسية متوسطة ذات دلالة معنوية بين المتغير (x_1) وكل من المتغيـــرات (x_5, x_4, x_3) وعلاقة ارتباط طردية دالة إحصائياً بين المتغيرين x_1 , x_2.

- علاقة ارتباط طردية ضعيفة ليست لها دلالة إحصائية بين المتغير x_2 والمتغيرين x_3 ، x_5، وعلاقة ارتباط طردية متوسطة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين x_2 ، x_4.
- علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين المتغير x_3 والمتغيرين x_4 ، x_5، وهو الأمر الذي يمكن تفسيره بارتباط هذه المتغيرات بمجال قياس وتحليل السيولة.
- علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة معنوية بين المتغيرين x_4 ، x_5 ، الأمر الذي يمكن تفسيره إلى قرب تشابه مكونات هذين المتغيرين.

ورغم اختلاف شكل العلاقات الارتباطية بين هذه المتغيرات إلا أنه تم التعامل معها إحصائياً بالكامل في بداية التحليل الإحصائي المتعلق بالانحدار المتعدد حيث تم استبعاد بعض من تلك المتغيرات في المراحل المتقدمة من التحليل للوصول إلى أفضل توليفة من المتغيرات المستقلة المفسرة للتغيرات التي تطرأ على المتغير التابع.

2- النتائج المتعلقة بمصفوفة الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة لكل مصرف على حده:-

تم في هذا الجانب تحديد نوع العلاقة ودرجتها الارتباطية بين معدل العائد على الأصول والمتغيرات المستقلة وذلك على مستوى كل مصرف، ويوضح الجدول (32) نتائج هذه العلاقة.

جدول (32)

معاملات الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة لكل مصرف على حده

المتغيرات المستقلة / المصارف	x_1	x_2	x_3	x_4	x_5
الوحدة	-0.022	-0.109	0.326	0.242	-0.318
الصحاري	0.130	-0.532	-0.507	-0.316	-0.211
التجاري	0.400	0.525	-0.095	0.107	0.133
الجمهورية	0.108	-0.101	-**0.898	-**0.929	-**0.804
الأمة	0.002	0.156	0.159	0.451	0.027

(**) تشير إلى معنوية الارتباط عند مستوى 0.05.

من مقارنة النتائج الموضحة بالجدول السابق يتضح ما يلي:-

- إن علاقة الارتباط بين معدل العائد على الأصول (y) ونسبة السيولة النقدية (x_1) ضعيفة في جميع مصارف العينة باستثناء المصرف التجاري الوطني، وإن اختلف شكل العلاقة بين المتغيرين على مستوى كل مصرف، فقد كانت العلاقة عكسية في مصرف الوحدة، وطردية في باقي مصارف العينة.
- إن علاقة الارتباط بين معدل العائد على الأصول (y) ونسبة الرصيد النقدي كانت عكسية قوية في مصرف الصحاري، وطردية قوية في المصرف التجاري، بينما كانت العلاقة بين هذين المتغيرين عكسية ضعيفة في مصرف الوحدة ومصرف الجمهورية، وطردية ضعيفة في مصرف الأمة.
- وجود علاقة عكسية قوية ذات دلالة معنوية بين معدل العائد على الأصول (y) وبين نسبة السيولة القانونية (x_3) في مصرف الجمهورية، وعلاقة عكسية محدودة الدلالة المعنوية متوسطة في مصرف الصحاري وضعيفة في المصرف التجاري، بينما كانت العلاقة بين هذين المتغيرين طردية متوسطة في مصرف الوحدة وضعيفة في مصرف الأمة.
- إن علاقة الارتباط بين معدل العائد على الأصول (y) ونسبة السيولة العامة (x_4) كانت عكسية قوية ودالة إحصائياً في مصرف الجمهورية، بينما كانت العلاقة متوسطة في بقية مصارف العينة مع اختلاف الإشارة، حيث كانت عكسية في مصرف الصحاري، وطردية في مصرف الوحدة ومصرف الأمة.
- إن علاقة الارتباط بين معدل العائد على الأصول (y) ونسبة المحفظة إلى إجمالي الودائع كانت عكسية قوية ذات دلالة معنوية في مصرف الجمهورية، وعكسية متوسطة محدودة المعنوية في مصرف الوحدة ومصرف الصحاري، بينما كانت العلاقة الارتباطية بين هذين المتغيرين طردية ضعيفة في المصرف التجاري الوطني ومصرف الأمة.

من التحليل السابق لنتائج الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة تبين أن شكل العلاقة ومعنوياتها تختلف من مصرف إلى آخر وذلك بسبب اختلاف مصادر أموالها وأوجه استخدامها ومعدلات السيولة والربحية المحققة في كل مصرف.

ثانياً/ اختبار فرضيات الدراسة:-

سيتم في هذا الجانب اختبار فرضيات الدراسة بناءً على البيانات التي تم الحصول عليها باستخدام الأسلوب الإحصائي المناسب لكل فرضية كما سيرد ذكره لاحقاً.

- اختبار الفرضية الأولى

تم صياغة الفرضية الأولى كالتالي:-

• الفرضية الصفرية الأولى: " لا توجد فروق جوهرية في القيمة بين مكونات السيولة والربحية من مصرف إلى آخر ".

• الفرضية البديلة الأولى: " توجد فروق جوهرية في القيمة بين مكونات السيولة والربحية من مصرف إلى آخر ".

. سيتم في هذه الخطوة التعرف على أهم الفروق الجوهرية في القيمة لمتغيرات الدراسة فيما بين مصارف العينة، وذلك باستخدام اختبار (LSD) لإيجاد أقل فرق معنوي بعد أن تم التعامل مع متوسط كل متغير في كل مصرف، وقد أسفرت نتائج هذا الاختبار عن تحديد أهم الفروق الجوهرية في القيمة والتي كانت لها دلالة إحصائية وذلك بين جميع متغيرات الدراسة كما هو واضح من الجدول رقم (33)، حيث تمت مقارنة كل متغير في كل مصرف مع نظيره في المصرف الآخر.

1- المتغير التابع (y):

تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (33) عن وجود فروق جوهرية في القيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95% بالنسبة للمتغير التابع بين معظم مصارف العينة باستثناء الفرق في القيمة بين المصرف التجاري الوطني ومصرف الجمهورية، حيث لم يكن للفرق أي دلالة إحصائية واضحة كما هو وارد بالجدول، وتشير القيم السالبة أمام كل مصرف والمسجلة بعمود المتغير التابع (y) الذي يمثل معدل العائد على الأصول إلى المعدلات المرتفعة التي حققها المصرف من الربحية عن المصرف المقارن.

وفي هذا الإطار يرى الباحث أن النتائج الإحصائية قد عززت نتائج التحليل المالي التي تم التوصل إليها، حيث جاء مصرف الصحاري أولاً في تحقيق معدلات ربحية أفضل ويليه مصرف الوحدة ثم المصرف التجاري الوطني ومصرف الجمهورية، بينما جاء مصرف الأمة في المرتبة الأخيرة، وهذا ما أشارت إليه نتائج التحليل الإحصائي بالملحق رقم (4)، حيث كان متوسط معدلات العائد على الأصول لمصارف العينة (0.807)، (0.505)، (0.383)،(0.311)، (0.135)، على التوالي.

وتشير قيمة (F) التي تم احتسابها باستخدام تحليل التباين والخاصة بالمتغير التابع (y) عن معنوية اختبار (LSD) ، الأمر الذي يؤكد تفاوت المصارف التجارية عينة الدراسة في تحقيق معدلات الربحية فيما بينها.

2- المتغير المستقل (x_1) :

كشفت النتائج الواردة بالجدول رقم (33) عن وجود فروق جوهرية في القيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95% بالنسبة للمتغير المستقل (x_1) وهو نسبة السيولة النقدية بين مصرف الأمة وباقي مصارف العينة، بينما لم يكن للفرق في القيمة أي دلالة إحصائية واضحة عند مقارنة كلاً من مصرف الوحدة، الصحاري، التجاري الوطني، الجمهورية مع بعضها البعض، ويرجع هذا الأمر إلى الفرق الواضح في متوسط القيمة من نسبة السيولة النقدية التي حققها مصرف الأمة ، حيث وصل متوسط النسبة لهذا المصرف إلى (3.5%)، بينما كان متوسط نسبة السيولة النقدية لدى باقي مصارف العينة، مصرف الوحدة (2.21%)، مصرف الصحاري (2.33 %)، المصرف التجاري (2.12%)، مصرف الجمهورية (1.73%) كما هو واضح بالملحق رقم (4).

وتؤكد القيم السالبة الواردة بالجدول أمام كل مصرف والمسجلة بعمود المتغير المستقل (x_1) إلى المعدلات المرتفعة التي حققتها مصارف العينة من السيولة النقدية، وقد كانت نتائج التحليل الإحصائي متسقة مع نتائج التحليل المالي، حيث جاء مصرف الأمة في المرتبة الأولى في تحقيق أعلى المعدلات من السيولة النقدية، ويليه مصرف الصحاري ثم مصرف الوحدة والتجاري الوطني وأخيراً جاء مصرف الجمهورية، وهذا الأمر يتفق مع نتائج التحليل الإحصائي، حيث حقق مصرف الأمة أعلى متوسط من هذه النسبة كما أسلفنا، بالإضافة إلى القيم السالبة الواردة بالجدول والمسجلة أمام هذا المصرف التي تدل على المعدلات المرتفعة التي حققها من نسبة السيولة النقدية.

وتشير قيمة (F) التي تم احتسابها باستخدام تحليل التباين والخاصة بالمتغير المستقل (x_1) عن معنوية اختبار (LSD)، الأمر الذي يؤكد وجود فروقات في القيمة بين المصارف التجارية عينة الدراسة في معدلات السيولة النقدية المحققة.

3- المتغير المستقل (x_2):

يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (33) عن وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95% بالنسبة للمتغير المستقل (x_2) وهو نسبة الرصيد النقدي.

جدول رقم (33)

الفروق الجوهرية في القيمة بين متغيرات الدراسة لمصارف العينة

المصارف / متغيرات الدراسة		y	x_1	x_2	x_3	x_4	x_5
الوحدة	الصحاري	-0.30220*	-0.1226	3.320*	-	4.560	9.240
	التجاري	0.12140*	0.0860	0.850	-	2.090	4.900
	الجمهورية	0.19370*	0.4800	6.692*	-	11.660*	13.780*
	الأمة	0.36930*	-1.293*	-0.130	-	13.140*	28.53*
الصحاري	الوحدة	0.30220*	0.1226	-3.320*	-	-4.560	-9.240
	التجاري	0.42360*	0.2086	-2.470	-	-2.470	-4.340
	الجمهورية	0.49590*	0.6026	3.372*	-	7.100	4.540
	الأمة	0.67150*	-1.1704*	-3.450*	-	8.580	19.290*
التجاري	الوحدة	-0.12140*	-0.0860	-0.850	-	-2.090	-4.900
	الصحاري	-0.42360*	-0.2086	2.470	-	2.470	4.340
	الجمهورية	0.07230	0.3940	5.842*	-	9.570*	8.880
	الأمة	0.24790*	-1.379	-0.980	-	11.050*	23.630*
الجمهورية	الوحدة	-0.19370*	-0.4800	-6.692*	-	-11.660*	-13.780*
	الصحاري	-0.49590*	-0.6026	-3.372*	-	-7.100	-4.540
	التجاري	-0.07230	-0.3940	-5.842*	-	-9.570*	8.880
	الأمة	0.17560*	-1.773*	-6.822*	-	1.480	14.750*
الأمة	الوحدة	-0.36930*	1.2930*	0.130	-	-13.140*	-28.53*
	الصحاري	-0.67150*	1.1704*	3.450*	-	-8.580	-19.290*
	التجاري	-0.24790*	1.379*	0.980	-	-11.05*	-23.630*
	الجمهورية	-0.17560*	1.773*	6.822	-	-1.480	-14.750*

x_1	(y, f=37.359, sig = 0.000)
x_2	(x_1, f=4.870, sig = 0.002)
x_3	(x_2, f=8.163, sig = 0.000)
x_4	(x_3, f=1.735, sig = 0.159)
x_5	(x_4, f=3.636, sig = 0.012)
	(x_5, f=10.810, sig = 0.000)

* تشير إلى دلالة معنوية عند مستوى 0.05

حيث كانت هذه الفروق الجوهرية في القيمة أكثر وضوحاً بين مصرف الوحدة وكلاً من مصرف الصحاري والجمهورية، وبين مصرف الصحاري وكلاً من مصرف الجمهورية والأمة، وبين المصرف التجاري الوطني والأمة مع مصرف الجمهورية، في حين لم يكن للفرق في القيمة أي دلالة إحصائية واضحة بين مصرف الوحدة وكلاً من مصرف الأمة والمصرف التجاري الوطني، وبين مصرف الصحاري والأمة مع المصرف التجاري الوطني.

كما يتضح من الملحق رقم (4) اختلاف متوسط نسبة الرصيد النقدي من مصرف إلى آخر، حيث كان متوسط هذه النسبة (20.18%)، (16.86%)، (19.33%)، (13.48%) ، (20.31%) ، للمصارف التجارية: الوحدة والصحاري، والتجاري الوطني، والجمهورية والأمة على التوالي، الأمر الذي يؤكد لنا تفاوت المعدلات المحققة من نسبة الرصيد النقدي فيما بين مصارف العينة، وقد جاءت هذه النتائج الإحصائية متسقة مع نتائج التحليل المالي في البحث، حيث جاء مصرف الأمة أولاً في تحقيق أعلى المعدلات من نسبة الرصيد النقدي ثم يليه مصرف الوحدة والمصرف التجاري الوطني ومصرف الصحاري، وجاء مصرف الجمهورية أخيراً نظراً للمعدلات المتدنية التي حققها من هذه النسبة.

وتؤكد قيمة (F) المحسوبة عن معنوية اختبار (LSD) لإيجاد الفروق المعنوية، مما يعني وجود فروق جوهرية في القيمة فيما بين مصارف العينة في معدلات نسبة الرصيد النقدي.

4- المتغير المستقل (x_3):

أشارت النتائج الواردة بالجدول رقم (33) عن عدم وجود فوق جوهرية في القيمة دالة إحصائياً فيما بين مصارف العينة للمتغير المستقل (x_3) وهو نسبة السيولة القانونية، حيث لم يفصح اختبار (LSD) عن وجود أية فروق جوهرية في القيمة عند أي مستوى معنوية، وهذا الأمر يمكن تفسيره إلى تقارب قيمة متوسطات نسبة السيولة القانونية لمصارف العينة، حيث سجلت متوسطات هذه النسبة (49.28 %)، (39.19 %)، (50.55 %)، (43.06 %)، (34.36 %) للمصارف التجارية: الوحدة والصحاري والتجاري والجمهورية والأمة على التوالي، كما هو وارد بالملحق رقم (4)، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات نسبة السيولة القانونية التي أشارت إليها نتائج التحليل المالي في معظم سنوات الدراسة لجميع هذه المصارف أدى إلى عدم ظهور فروق جوهرية واضحة، حيث أكدت نتائج التحليل المالي المتعلقة بالمتغير المستقل (x_3) أن جميع مصارف العينة حققت معدلات مرتفعة من هذه النسبة تفوق بكثير النسبة القانونية من السيولة التي يفرضها مصرف ليبيا المركزي على المصارف التجارية.

كما أن قيمة (F) المحسوبة الخاصة بالمتغير المستقل (x_3) لم تشير إلى معنوية اختبار (LSD) لإيجاد الفروق المعنوية، مما يعني عدم وجود فروق جوهرية في القيمة ذات دلالة إحصائية فيما بين مصارف العينة لمعدلات السيولة القانونية المحققة.

5- المتغير المستقل (x_4):

كشفت النتائج الواردة بالجدول رقم (33) عن وجود فروق جوهرية في القيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95% للمتغير المستقل (x_4) وهو نسبة السيولة العامة، وتمثلت هذه الفروق الجوهرية في القيمة بين مصرف الوحدة وبين كلاً من مصرف الجمهورية ومصرف الأمة، كما كانت هناك فروق جوهرية دالة إحصائياً بين المصرف التجاري الوطني وبين كلاً من مصرف الجمهورية والأمة، بينما لم يكن للفرق في القيمة أي دلالة إحصائية واضحة بين مصرف الوحدة وبين كلاً من مصرف الصحاري والتجاري الوطني، وكذلك بين مصرف الصحاري وباقي مصارف العينة، كما أن الفرق في القيمة بين مصرف الجمهورية ومصرف الأمة لم يكن له أي دلالة إحصائية.

وتشير متوسطات نسبة السيولة العامة (x_4) لمصارف العينة والواردة بالملحق رقم (4) إلى المعدلات المرتفعة التي حققتها المصارف التجارية من هذه النسبة على الرغم من تفاوت قيم المتوسطات فيما بين المصارف، حيث سجلت هذه القيم الأرقام (63.26 %)، (61.17 %)، (58.70 %)، (51.60 %)، (50.12 %) للمصارف التجارية: الوحدة والتجاري الوطني والصحاري والجمهورية والأمة على التوالي، وذلك على حسب ترتيبها وفقاً لأعلى متوسط، وقد بدأ هذا التفاوت في قيم متوسطات نسبة السيولة العامة أكثر وضوحاً في عمود المتغير المستقل (x_4) بالجدول.

وتجدر الإشارة إلى أن نتائج التحليل الإحصائي المتعلقة بالمتغير (X4) قد توافقت مع نتائج التحليل المالي لنفس المتغير، حيث حققت كل مصارف العينة معدلات مرتفعة من السيولة العامة، وقد تفاوتت هذه المعدلات من مصرف إلى آخر طبقاً للترتيب السابق الذي أسفرت عنه نتائج التحليل الإحصائي.

وتؤكد قيمة (F) المحسوبة الخاصة بالمتغير المستقل (x_4) عن معنوية اختبار (LSD) لإيجاد أقل فرق معنوي، الأمر الذي يؤكد لنا اختلاف معدلات نسبة السيولة العامة المحققة داخل مصارف العينة من مصرف إلى آخر.

6- المتغير المستقل (x_5) :

يتضح من الجدول رقم (33) عن وجود فروق جوهرية في القيمة دالة إحصائياً عند مستوى ثقة 95% للمتغير المستقل (x_5) وهو نسبة المحفظة إلى إجمالي الودائع بين مصرف الأمة وبين بقية مصارف العينة، كما أن الفرق الجوهري في القيمة بين مصرف الوحدة ومصرف الجمهورية كانت له دلالة إحصائية عند نفس مستوى الثقة، في حين لم يكن للفروق الأخرى في القيمة الواردة بنفس الجدول أي دلالة إحصائية واضحة.

كما أشارت نتائج المتوسط الحسابي الواردة بالملحق رقم (4) والمتعلقة بالمتغير (x_5) إلى اختلاف متوسطات نسبة المحفظة إلى إجمالي الودائع من مصرف إلى آخر، حيث سجلت هذه المتوسطات الأرقام التالية: (53.01%)،(48.11%)،(43.77%)،(39.23%)،(24.48%) للمصارف التجارية: الوحدة والتجاري الوطني والصحاري والجمهورية والأمة على التوالي، وفقاً لأعلى متوسط حققه كل مصرف من نسبة المحفظة إلى إجمالي الودائع، ويتضح من قيم هذه المتوسطات تفاوت هذه النسبة فيما بين مصارف العينة، فنجد أن مصرف الوحدة سجل أعلى المتوسطات من هذه النسبة، في حين أن مصرف الأمة سجل أقلها حيث وصل الفرق في القيمة بين هذين المصرفين إلى أكثر من (28.5%) كما هو واضح من الجدول، وقد جاءت هذه النتائج الإحصائية متوافقة مع نتائج التحليل المالي، حيث سجل مصرف الوحدة أعلى المعدلات من نسبة المحفظة إلى إجمالي الودائع، ويليه المصرف التجاري الوطني ثم مصرف الصحاري ومصرف الجمهورية، وجاء مصرف الأمة في المرتبة الأخيرة.

ونشير هنا إلى أن المعدلات المنخفضة التي حققها مصرف الأمة من هذه النسبة كان لها أثرها في ظهور القيم السالبة واتساع حجم الفرق ودلالته الإحصائية بين مصرف الأمة وباقي مصارف العينة كما هو مبين بالجدول، وتشير قيمة (F) المحسوبة والمتعلقة بالمتغير المستقل (x_5) عن معنوية اختبار (LSD)، مما يؤكد وجود فروق جوهرية في القيمة لها دلالة إحصائية فيما بين مصارف العينة لمعدلات نسبة المحفظة إلى إجمالي الودائع.

وفي ضوء النتائج السابقة يمكننا رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة وهو " توجد فروق جوهرية في القيمة لها دلالة إحصائية بين مكونات السيولة ومكونات الربحية من مصرف إلى آخر".

- اختبار الفرضية الثانية:

قد تم صياغة هذه الفرضية على النحو الآتي :-

* الفرضية الصفرية الثانية: " لا توجد علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين المكونات الأساسية للسيولة وبين الربحية في المصارف التجارية عينة البحث ".

* الفرضية البديلة الثانية: " توجد علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين المكونات الأساسية للسيولة وبين الربحية في المصارف التجارية عينة البحث ".

تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لنموذج الدراسة بالكامل " Full model "، وذلك بتطبيق طريقة المربعات الصغرى للحصول على تقديرات لمعالم النموذج غير المعروفة، مع استخدام طريقة الحذف من الخلف "Back–Ward Elimination" للتوصل إلى النموذج الذي يحتوي على توليفة المتغيرات المستقلة المؤثرة على المتغير التابع "معدل العائد على الأصول " بعد الأخذ بالاعتبار الترجيح بالخطأ المعياري، ونشير هنا إلى أن هذا النموذج يفترض ثبات أو تساوي تباينات الأخطاء بين المصارف المختلفة، ويوضح الجدول رقم (34) نتائج تحليل الانحدار المتعدد للنموذج الكامل.

جدول رقم (34)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد للنموذج الكامل

المتغيرات المستقلة	معامل الانحدار	قيمة (t)	sig
نسبة السيولة النقدية (x_1)	-0.06346	*-1.973	0.055
نسبة الرصيد النقدي (x_2)	-0.04551	-0.483	0.632
نسبة السيولة القانونية (x_3)	-0.01741	**-4.183	0.000
نسبة السيولة العامة (x_4)	0.02858	**4.568	0.000
نسبة المحفظة إلى إجمالي الودائع (x_5)	0.07647	0.151	0.783
القيمة الثابتة A	-0.295		
معامل التحديد R^2	0.34		
مستوى الدلالة F	7.771		

(*) تشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة يزيد عن 90 % ويقل عن 95%.

(**) تشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة يزيد عن 99 %.

ويتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (34) عن وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند درجة ثقة تزيد عن 90 % وتقل عن 95 % بين نسبة السيولة النقدية (x_1) وبين المتغير التابع (y) وهو معدل العائد على الأصول، كما أن هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع والمتغير المستقل (x_3) وهو نسبة السيولة القانونية عند مستوى ثقة يزيد عن 99%، وتبين أيضاً وجود علاقة طردية دالة إحصائية بين المتغير المستقل (x_4) وهي نسبة السيولة العامة وبين المتغير التابع عند نفس مستوى الثقة، بينما لم يظهر للمتغيرين (x_5 , x_2) وهما نسبة الرصيد النقدي ونسبة المحفظة إلى إجمالي الودائع أي تأثير معنوي على المتغير التابع، حيث أسفرت عملية الحذف من الخلف عن استبعاد هذين المتغيرين لعدم وجود أي دلالة إحصائية لاختبار (t) عليهما، مما يشير إلى أن المتغيرين (x_5، x_2) لا يلعبان دوراً ملموساً في تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (y) وهو معدل العائد على الأصول.

كما تبين من النتائج الواردة بنفس الجدول أن المتغيرات x_4، x_3، x_1 تفسر 34% من التغير الذي يطرأ على المتغير التابع وهو ما أشار إليه معامل التحديد (R^2)، ومن ناحية أخرى تكشف قيمة (F) المحسوبة أن النموذج ذو دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 99 %، كما يمكن صياغة معادلة الانحدار المتعدد المقدرة للنموذج الكامل على النحو التالي:

$$y = A_0 + b_1 x_1 + b_2 x_2 + b_3 x_3 + b_4 x_4 + b_5 x_5 + e$$

$$\overline{y} = -0.295 - 0.06346\, x_1 - 0.01741\, x_3 + 0.02858\, x_4$$

حيث:

$\overline{y}$ = القيمة المقدرة للمتغير التابع.

x_1= القيمة المحسوبة لنسبة السيولة النقدية.

x_3= القيمة المحسوبة لنسبة السيولة القانونية.

x_4= القيمة المحسوبة لنسبة السيولة العامة.

وفي ضوء النتائج السابقة يمكننا رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة حيث توجد علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين المكونات الأساسية للسيولة وبين الربحية في المصارف التجارية الليبية عينة البحث.

- اختبار الفرضية الثالثة:

قد تم صياغة هذه الفرضية على النحو الآتي :-

* الفرضية الصفرية الثالثة: " لا تختلف العلاقة بين المكونات الأساسية للسيولة وبين الربحية في المصارف التجارية الليبية عينة البحث اختلافاً جوهرياً إحصائياً من مصرف إلى آخر ".

* الفرضية البديلة الثالثة: " تختلف العلاقة بين المكونات الأساسية للسيولة وبين الربحية في المصارف التجارية الليبية عينة البحث اختلافاً جوهرياً إحصائياً من مصرف إلى آخر ".

من خلال التحليل المالي تبين لنا أن المصارف التجارية الليبية عينة البحث تختلف فيما بينها من حيث حجم الأموال المتاحة ومعدلات السيولة ومعدلات الربحية، وكذلك مصادر الأموال وآلية استخدامها، كما يوجد اختلاف بين هذه المصارف من ناحية التنظيم والأساليب التكنولوجية والانتشار الجغرافي، لذا سيتم تقدير معالم النموذج الإحصائي في ظل فرضية عدم تجانس الأخطاء، وسوف يتم تقدير معادلة انحدار خاصة بكل مصرف، وقد تم في هذه الخطوة إجراء تحليل الانحدار للمتغيرات الخاصة بكل مصرف من مصارف العينة للتوصل إلى التوليفة المثلى من المتغيرات المستقلة الخاصة بكل مصرف والتي تؤثر على المتغير التابع في كل مصرف على حده، وذلك بالدراسة المتعمقة لكل نموذج واتجاه الإشارات المرتبطة بتلك المتغيرات التي يتكون منها كل نموذج كما هو واضح بالجدول رقم (35) والذي يبين نتائج الانحدار المتعدد لكل مصرف على حده.

جدول رقم (35)

نتائج الانحدار المتعدد لكل مصرف على حده

المصارف التجارية عينة البحث	معامل المتغيرات المستقلة					القيمة الثابتة A	معامل التحديد R^2	قيمة F
	x_1	x_2	x_3	x_4	x_5			
الوحدة	-0.01909	0.07965	-0.07403	0.04238	-0.03241	-0.458	0.868	23.077
قيمة (t)	-0.911	1.376	-1.754	6.385*	-6.561**			
الصحاري	0.0199	0.0118	0.057	-0.011	0.0875	0.649	0.683	7.538
قيمة (t)	0.752	1.089	-3.789*	-1.222	3.068*			
التجاري	-0.0851	0.02380	0.05439	0.01265	0.01136	-0.348	0.771	6.740
قيمة (t)	-0.466	4.076*	-2.234***	1.240	3.531			
الجمهورية	0.01638	0.04983	0.0472	-0.01153	-0.0588	0.636	0.968	59.965
قيمة (t)	0.243	3.278***	2.152***	-3.755*	-0.004			
الأمـــة (1)	-0.02721	0.01712	-0.06436	0.07815	-0.07622	-	-	غير محددة
قيمة (t)	-0.416	0.068	-1.170	1.428	-0.893			

(1) تم استبعاد مصرف الأمة من تحليل الانحدار المتعدد إذ من الواضح من النتائج عدم توافر فروض نماذج الانحدار في بيانات هذا المصرف.

(*) تشير إلى وجود علاقة معنوية إحصائياً عند مستوى ثقة 99 %.

(**) تشير إلى وجود علاقة معنوية إحصائياً عند مستوى ثقة 95 %.

(***) تشير إلى وجود علاقة معنوية إحصائياً عند مستوى ثقة 90 %.

ومن خلال النتائج الواردة في الجدول يمكن استخلاص الآتي:-

1 - مصـــرف الوحـــدة:

أظهرت النتائج الواردة بالجدول رقم (35) والمتعلقة بمصرف الوحدة عن وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 99 % بين نسبة السيولة العامة (x_4) والمتغير التابع وهو معدل العائد على الأصول، ووجود علاقة عكسية دالة إحصائياً بين نسبة المحفظة إلى إجمالي الودائع (x_5) وبين المتغير التابع عند مستوى ثقة 95 %، وقد أسفرت عملية الحذف من الخلف عن استبعاد المتغيرات x_3, x_2, x_1 ، وهما نسبة السيولة النقدية، ونسبة الرصيد النقدي،

ونسبة السيولة القانونية على التوالي، مما يعني عدم وجود تأثير واضح ذا دلالة إحصائية لهذه المتغيرات على المتغير التابع (y)، حيث لم يكن لاختبار (t) أي دلالة معنوية على هذه المتغيرات، وتشير النتائج إلى أن المتغيرين x_5, x_4 اللذين تربطهما علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية مع المتغير التابع قد ساهما في تفسير أكثر من 86% من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع وهو ما أشار إليه معامل التحديد (R^2)، كما تؤكد قيمة (F) الواردة بالجدول والخاصة بتقدير نموذج الانحدار لمصرف الوحدة والتي تم احتسابها باستخدام تحليل التباين عن معنوية هذا النموذج بدرجة ثقة تصل إلى 99 %.

ويمكن صياغة معادلة الانحدار المقدرة لمصرف الوحدة على النحو التالي:

$$y = A_0 + b_1 x_1 + b_2 x_2 + b_3 x_3 + b_4 x_4 + b_5 x_5 + e$$

$$\overline{y} = - 0.458 + 0.04238x_4 - 0.03241x_5$$

2- مصرف الصحاري:

يتضح من الجدول رقم (35) عن وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة القانونية (x_3) وبين المتغير التابع (y) عند مستوى ثقة 99 %، كما توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نسبة المحفظة إلى إجمالي الودائع (x_5) وبين المتغير التابع وهو معدل العائد على الأصول عند نفس مستوى الثقة، وتشير النتائج إلى أن المتغيرين x_5, x_3 قد ساهما في تفسير ما نسبته (68%) من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع، وهو ما أشار إليه معامل التحديد (R^2) بالجدول.

وقد أسفرت عملية الحذف من الخلف عن استبعاد كلاً من المتغيرات (x_4, x_2, x_1) وهما نسبة السيولة النقدية، ونسبة الرصيد النقدي، ونسبة السيولة العامة، مما يعكس عدم وجود تأثير واضح لهذه المتغيرات على المتغير التابع، حيث لم يكن لاختبار (t) أي دلالة إحصائية على تلك المتغيرات، وتؤكد قيمة (F) الواردة بالجدول والخاصة بتقدير نموذج الانحدار لمصرف الصحاري عن معنوية هذا النموذج بدرجة ثقة تصل إلى أكثر من 95% وأقل من 99%.

ويمكن صياغة معادلة نموذج الانحدار المقدر لمصرف الصحاري على النحو التالي:

$$y = A_0 + b_1 x_1 + b_2 x_2 + b_3 x_3 + b_4 x_4 + b_5 x_5 + e$$

$$\overline{y} = 0.649 - 0.0570\, x_3 + 0.0875\, x_5$$

3- المصرف التجاري الوطني:

أظهرت النتائج الواردة بالجدول رقم (35) عن وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 99 % بين كلاً من المتغيرين x_5،x_2 وهما نسبة الرصيد النقدي ونسبة المحفظة إلى إجمالي الودائع وبين المتغير التابع، بينما كانت هنالك علاقة عكسية دالة إحصائياً بين نسبة السيولة القانونية (x_3) والمتغير التابع وهو معدل العائد على الأصول عند مستوى ثقة أكثر من 90 % وأقل من 95 %، وتشير النتائج إلى أن المتغيرات x_5, x_3, x_2 قد ساهمت في تفسير (77 %) من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع، وفق معامل التحديد (R^2) الموضح بالجدول.

وقد أسفرت عملية الحذف من الخلف عن استبعاد المتغيرين x_4, x_1 وهما نسبة السيولة النقدية ونسبة السيولة العامة على التوالي، مما يشير إلى عدم وجود تأثير واضح ذا دلالة معنوية لهذين المتغيرين على المتغير التابع، حيث لم يكن لاختبار (t) أي دلالة إحصائية على المتغيرين x_4, x_1.

وتؤكد قيمة (F) المحسوبة باستخدام تحليل التباين والخاصة بتقدير نموذج الانحدار للمصرف التجاري الوطني عن معنوية هذا النموذج بدرجة ثقة أكثر من 95% وأقل من 99% ويمكن صياغة معادلة نموذج الانحدار المقدر للمصرف التجاري الوطني على النحو التالي:

$$y = A_0 + b_1 x_1 + b_2 x_2 + b_3 x_3 + b_4 x_4 + b_5 x_5 + e$$

$$\overline{y} = -0.348 + 0.0238x_2 + 0.05439x_3 + 0.01136x_5$$

4- مصرف الجمهورية:

كشفت نتائج تحليل الانحدار المتعدد الواردة بالجدول رقم (35) والمتعلقة بمصرف الجمهورية أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95 % بين نسبة الرصيد النقدي (x_2) وبين المتغير التابع (y) وهو معدل العائد على الأصول، كما كشفت عن وجود علاقة طردية بين نسبة السيولة القانونية (x_3) وبين المتغير التابع ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة أكثر من 90 % وأقل من 95 %، بينما كانت هناك علاقة عكسية بين نسبة السيولة العامة (x_4) ومعدل العائد على الأصول كمتغير تابع ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة أكثر من 99 %، وقد تبين أن هذه المتغيرات x_4, x_3, x_2 قد ساهمت في تفسير أكثر من (96 %) من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع وهو ما أشار إليه معامل التحديد (R^2) بالجدول.

من ناحية أخرى أسفرت عملية الحذف من الخلف عن استبعاد المتغيرين X_5, X_1 وهما نسبة السيولة النقدية ونسبة المحفظة إلى إجمالي الودائع، مما يعني أن هذين المتغيرين لم تكن لهما قدرة تفسيرية في التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع وذلك لعدم وجود دلالة إحصائية للمتغيرين x_5, x_1 من واقع قيم (t) المسجلة في الجدول، وتؤكد قيمة (F) الخاصة بتقدير نموذج الانحدار لمصرف الجمهورية والتي تم احتسابها باستخدام تحليل التباين عن معنوية هذا النموذج بدرجة ثقة أكثر من 99 %.

ويمكن صياغة المعادلة الخاصة بنموذج الانحدار المقدر لمصرف الجمهورية على النحو التالي:

$$y = \Lambda_0 + b_1 x_1 + b_2 x_2 + b_3 x_3 + b_4 x_4 + b_5 x_5 + e$$

$$\overline{y} = 0.636 + 0.04983x_2 + 0.0472x_3 - 0.01153x_4$$

5 - مصرف الأمة:

يتضح من الجدول رقم (35) أنه لا توجد أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع (y) وهو معدل العائد على الأصول وبين جميع المتغيرات المستقلة x_5, x_4, x_3, x_2, x_1 من خلال البيانات المتعلقة بمصرف الأمة، مما يعكس عدم وجود أي تأثير واضح لهذه المتغيرات على المتغير التابع، حيث لم يكن لاختبار (t) أي دلالة إحصائية عليها، كما أن معامل التحديد (R^2) كان مساوياً للصفر، وتشير النتائج إلى أن قيمة (F) المحسوبة والخاصة بنموذج انحدار مصرف الأمة لم تكن محددة لعدم توافر فروض نماذج الانحدار في هذا المصرف، فعند القيام بخطوات التحليل الإحصائي وإدخال القيم المحسوبة للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع لمعرفة نموذج الانحدار المقدر لمصرف الأمة، أسفرت عملية الحذف من الخلف التي من شأنها تحديد المتغيرات المستقلة المفسرة للتغيرات التي تطرأ على المتغير التابع أسفرت هذه العملية في المرحلة الأولى عن استبعاد المتغير المستقل x_2، أما المرحلة الثانية فأسفرت عن استبعاد المتغير x_1، وفي المرحلة الثالثة تم استبعاد المتغير x_5، أما المرحلة الرابعة فاستبعد المتغير المستقل x_3 ، وبقي المتغير x_4، إلا أن نموذج الانحدار في هذه المرحلة غير دال إحصائياً، حيث لم يكن لاختبار (t) أي دلالة إحصائية حتى على المتغير x_4 عند مستويات ثقة 90%، 95%، 99% وفق نتائج التحليل الإحصائي المرفقة بالملحق رقم (4) والخاصة بمصرف الأمة، وفي المرحلة الأخيرة من طريقة الحذف من الخلف تم استبعاد جميع المتغيرات المستقلة، حيث لم يكن لها أي تأثير واضح ذا دلالة إحصائية على المتغير التابع في هذه المرحلة.

وتجدر الإشارة إلى أن نتائج التحليل المالي المتعلقة بمصرف الأمة كانت متسقة مع هذه النتائج، حيث لم يحقق هذا المصرف طيلة فترة الدراسة معدلات ربحية مقبولة بالإضافة إلى أن أرباح المصرف القابلة للتوزيع كانت متذبذبة ومتدنية خلال هذه الفترة على الرغم من توافر الأموال المتاحة للتوظيف، كما أن ارتفاع نسب السيولة وانخفاضها من سنة إلى أخرى لم يكن لها تأثير واضح على نمو أو تدني معدلات الربحية للمصرف مقارنةً بالمصارف التجارية الأخرى الموجودة في العينة.

وبعد أن تم تحديد نماذج الانحدار المقدرة لكل مصرف على حده، واستبعاد مصرف الأمة للأسباب التي سبق ذكرها، وتحليل المتغيرات المستقلة التي تمثل المكونات الأساسية للسيولة للتوصل إلى التوليفة من هذه المتغيرات التي تفسر التغير الذي يطرأ على المتغير التابع في كل مصرف، وتم ترتيب هذه المتغيرات طبقاً لأهميتها النسبية، والجدول رقم (36) يوضح متغيرات الدراسة المستقلة المؤثرة على المتغير التابع في كل مصرف وأهميتها النسبية.

جدول رقم (36)

المتغيرات المستقلة المؤثرة على المتغير التابع وأهميتها النسبية

المتغيرات المستقلة / المصارف	X_1	X_2	X_3	X_4	X_5
الوحدة	–	–	–	✓	✓
الصحاري	–	–	✓	–	✓
التجاري	–	✓	✓	–	✓
الجمهورية	–	✓	✓	✓	–
الأمة	–	–	–	–	–
الأهمية النسبية	صفر	%40	%60	%40	%60

نلاحظ من الجدول رقم (36) أن أهم المتغيرات المستقلة التي تؤثر تأثيراً جوهرياً بدلالة إحصائية في المتغير التابع هي نسبة السيولة القانونية (X_3) ونسبة المحفظة إلى إجمالي الودائع (X_5) بنفس درجة الأهمية وذلك في 60 % من مصارف العينة، ويأتي المتغيرين X_2, X_4 وهما نسبة الرصيد النقدي ونسبة السيولة العامة على التوالي في المرتبة الثانية وبنفس درجة الأهمية وذلك في 40 % من مصارف العينة، في حين لم تكن هناك أهمية تذكر للمتغير المستقل (X_1) وهو نسبة السيولة النقدية في مصارف العينة منفردة.

من التحليل السابق نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، حيث تختلف العلاقة بين المكونات الأساسية للسيولة وبين الربحية في المصارف التجارية الليبية اختلافاً جوهرياً إحصائياً من مصرف إلى آخر.

مما سبق يتضح أن نتيجة اختبار فرضيات الدراسة يمكن تلخيصها في رفض هذه الفرضيات في شكلها الصفري وقبول الفرضيات البديلة، وذلك كما يلي:

- " توجد فروق جوهرية في القيمة بين مكونات السيولة والربحية من مصرف إلى آخر ".
- " توجد علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين المكونات الأساسية للسيولة وبين الربحية في المصارف التجارية عينة البحث ".
- " تختلف العلاقة بين المكونات الأساسية للسيولة وبين الربحية في المصارف التجارية الليبية عينة البحث اختلافاً جوهرياً إحصائياً من مصرف إلى آخر ".

الفصل الخامس

نتائج وتوصيات الدراسة

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

من خلال الدراسة التحليلية للبيانات المالية لمصارف العينة ونتائج التحليل الإحصائي المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة أمكن الوصول إلى العديد من النتائج أهمها:

1- توجد فروق جوهرية في القيمة لها دلالة إحصائية بين مكونات السيولة ومكونات الربحية من مصرف إلى آخر، كما توجد علاقة جوهرية دالة إحصائياً بين المكونات الأساسية للسيولة وبين الربحية في المصارف التجارية " عينة البحث "، بالإضافة إلى اختلاف هذه العلاقة اختلافاً جوهرياً إحصائياً من مصرف إلى آخر.

2- وجود معدلات مرتفعة من السيولة لدى جميع مصارف العينة خلال سنوات الدراسة، وصلت هذه المعدلات إلى 57% عند مقابلة رصيد الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع لهذه المصارف مما يعني أنها لا تعاني من مشكلة عدم توفر السيولة في المدى القصير.

3- اتجاه المصارف التجارية عينة البحث إلى الاحتفاظ بالسيولة على حساب الربحية.

4- تدني معدلات الربحية لدى معظم المصارف التجارية الليبية عينة البحث مقارنة بحجم الأموال المتوفرة لديها، حيث لم تتجاوز نسبة معدل العائد على الأصول في المتوسط والتي اعتمد عليها الباحث في تقييم ربحية مصارف العينة (0.5%)، ويرجع الباحث هذه المعدلات المتدنية من الربحية إلى عدة أسباب أهمها:-

أ – نمط الملكية للمصارف التجارية عينة البحث الذي طبعها بطابع الملكية العامة.

ب- وجود أثر سلبي للتشريعات والقيود المفروضة من قبل السلطة النقدية على المصارف التجارية بشأن تحقيق الأرباح وذلك في تحديد قيمة المخصصات وتقييد حجم الائتمان المصرفي.

ج- معاناة المصارف التجارية من ظاهرة التركز وهي تركز جانب كبير من الائتمان الممنوح بعدد محدود من العملاء.

د – إن طبيعة ملكية هذه المصارف أدى إلى تدني مستوى الخدمات المصرفية وإهمال جوانب الإبداع والتطوير في الصناعة المصرفية.

5- تفاوتت المصارف التجارية عينة البحث في تحقيق معدلات الربحية فيما بينها طيلة فترة الدراسة، فجاء مصرف الصحاري أولاً من حيث أفضل المعدلات المحققة ثم مصرف الوحدة، ويليه المصرف التجاري الوطني ومصرف الجمهورية، وجاء مصرف الأمة أخيراً، وذلك بسبب الأرباح المتدنية التي حققها.

6- إن هناك ثلاث من مكونات السيولة في الدراسة وهي نسبة السيولة النقدية، ونسبة السيولة القانونية، ونسبة السيولة العامة، أثرت تأثيراً جوهرياً على ربحية المصارف التجارية عينة البحث، كما تبين أن هذه المكونات لا تفسر سوى 34% من التغيرات التي تطرأ على معدل العائد على الأصول لاختلاف ظروف كل مصرف عن الأخر.

7- وجود علاقة ارتباط طردية دالة إحصائياً بين معدلات العائد على الأصول وبين نسبة المحفظة إلى إجمالي الودائع على مستوى المصارف ككل مجمعة، مما يعني أن ارتفاع هذه النسبة أو انخفاضها سوف يؤثر على معدلات الربحية لدى المصارف التجارية في نفس الاتجاه، بينما لم تكن للعلاقة الارتباطية أي دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول وباقي مكونات السيولة في الدراسة.

8- عدم وجود أي تأثير واضح دال إحصائياً لمتغيرات الدراسة المستقلة المكونة للسيولة على معدل العائد على الأصول في مصرف الأمة، نتيجة استبعاد هذا المصرف من تحليل الانحدار المتعدد لعدم توافر فروض نماذج الانحدار في بياناته المالية.

9- الاعتماد المتناقص على رأس المال في قيام المصارف التجارية بممارسة نشاطاتها الائتمانية والاستثمارية بفعل تنامي المصادر المالية الأخرى بشكل كبير ومفاجئ، حيث وصلت هذه المصادر المالية والتي أهمها الودائع لجميع مصارف العينة مبلغ وقدره (15.682) مليار دينار في نهاية 2006 ف.

10- أدى الاختلاف بين مصارف العينة من حيث حجم الأموال المتاحة وآلية استخدامها، وجودة الإدارة إلى اختلاف شكل العلاقة بين المكونات الأساسية للسيولة والربحية في تلك المصارف، الأمر الذي أدى إلى اختلاف المتغيرات المستقلة المؤثرة على المتغير التابع من مصرف إلى آخر، حيث توصلت نتائج التحليل إلى أن أهم المتغيرات المستقلة في الدراسة المكونة للسيولة في مصرف الوحدة والمؤثرة في معدل العائد على الأصول هي نسبة السيولة العامة ونسبة المحفظة إلى إجمالي الودائع، وقد ساهمت هاتين النسبتين في تفسير أكثر من 86 % من التغيرات التي تطرأ على معدل العائد على الأصول طيلة فترة الدراسة، بينما كانت نسبة السيولة القانونية ونسبة المحفظة إلى إجمالي الودائع من أهم مكونات السيولة التي أثرت على الربحية في مصرف الصحاري بنسبة تفسير وصلت إلى 68%، في حين أن نسبة الرصيد النقدي ونسبة السيولة القانونية ونسبة المحفظة إلى إجمالي الودائع كانت من أهم المتغيرات المستقلة المؤثرة على ربحية المصرف التجاري الوطني، وقد ساهمت هذه المتغيرات في تفسير 77% من التغيرات التي تطرأ على معدل

العائد على الأصول، بينما كانت أهم مكونات السيولة المؤثرة على ربحية مصرف الجمهورية هي نسبة الرصيد النقدي ونسبة السيولة العامة بنسبة تفسير أكثر من 96%.

11- وجود فروق جوهرية في القيمة ذات دلالة إحصائية فيما بين متغيرات الدراسة عند درجات ثقة 90 %، 95%، 99%، وذلك بعد مقارنة كل متغير من هذه المتغيرات مع نظيره في المصارف التجارية الأخرى، باستثناء المتغير (x_3) وهو نسب السيولة القانونية، حيث لم يفصح الاختبار المستخدم لإيجاد أقل فرق معنوي عن وجود أية فروق جوهرية في القيمة عند أي مستوى معنوية بالنسبة لهذا المتغير.

12- عند تحليل مصفوفة الارتباط وتحديد نوع العلاقة بين معدل العائد على الأصول وبين المكونات الأساسية للسيولة على مستوى كل مصرف، تبين أن شكل العلاقة ومعنوياتها تختلف من مصرف إلى آخر تأثراً بالظروف المحيطة بكل مصرف وظروف تشغيله.

13- اختلفت الأهمية النسبية لمتغيرات الدراسة المستقلة المكونة للسيولة والمؤثرة على الربحية، حيث كانت نسبة السيولة القانونية ونسبة المحفظة إلى إجمالي الودائع من أهم المتغيرات المؤثرة في معدل العائد على الأصول وبنفس درجة الأهمية وذلك في 60 % من مصارف العينة، بينما كانت نسبة الرصيد النقدي ونسبة السيولة العامة في المرتبة الثانية من حيث التأثير في معدل العائد على الأصول وبنفس درجة الأهمية وذلك في 40% من مصارف العينة، في حين لم تكن هناك أهمية تذكر لنسبة السيولة النقدية من حيث التأثير في الربحية على مستوى كل مصرف طيلة فترة الدراسة.

14- إن تسييل سندات وأذونات الخزانة المستحقة على الخزانة العامة في نهاية عام 2003ف كان له أثر سلبي على ارتفاع الأرصدة النقدية من السيولة للمصارف التجارية خلال الأعوام 2004، 2005، 2006، وصلت هذه الأرصدة لدى بعض مصارف العينة إلى أكثر من (2700) مليون دينار، الأمر الذي أدى إلى ظهور فوائض من السيولة غير مستغلة، ساهمت بشكل كبير في انقاص أرباحها.

15- أن محدودية مؤسسات الاستثمار وأدواتها بالبيئة المحلية، ونتيجة لتسييل أذونات وسندات الخزانة المستحقة على الخزانة العامة، التي تحتفظ بها المصارف التجارية كجزء من مكونات محافظها المالية، أدى إلى تضخيم رصيد الأصول السائلة لدى المصارف التجارية الليبية، وبالتالي ارتفاع حجم الفوائض النقدية من السيولة، مما دفعها إلى الإلقاء بهذه الأموال في حساباتها لدى مصرف ليبيا المركزي في شكل ودائع طلبية وزمنية.

16- أن جميع المصارف التجارية تلجأ إلى إيداع فوائضها من السيولة لدى مصرف ليبيا المركزي دون أن تتجه بهذه الأموال إلى قنوات أخرى للاستثمار تدر عليها عوائد مقبولة وذلك لضمان ارتفاع نسبة السيولة القانونية المفروضة عليها، وتحقيق عوائد مؤكدة من هذه الإيداعات على الرغم من تدني العوائد التي تتقاضاها المصارف التجارية على هذه الودائع.

17- من خلال الزيارات الميدانية التي قام بها الباحث إلى إدارات وفروع مصارف العينة، اتضح أن تجميع البيانات المالية وتحليلها اقتصر على (قسم إعداد الميزانيات) دون وجود أقسام مختصة بجانب السيولة أو الاستثمار.

ثانياً: التوصيات

يوصي الباحث بالآتي:-

1- ضرورة توظيف فوائض السيولة المتراكمة لدى المصارف التجارية في مجالات الاستثمار المختلفة سواءً كان ذلك بإقراض الشركات وفق المعايير المتبعة للمساهمة في خلق فرص عمل ومكافحة البطالة أو من خلال تحسين خدماتها بتقديم منتجات مصرفية جديدة، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين معدلات أدائها بما يحقق لها أرباح جديدة.

2- ضرورة قيام المصارف التجارية بتوسيع وتنويع محافظها المالية وإدارتها بشكل ملائم بما يحقق لها مصادر إيرادات جديدة تسهم في تحسين ربحيتها ويضمن لها توافر السيولة المطلوبة عند الحاجة إليها، حيث تمثل مكونات هذه المحافظ خط الدفاع الثاني لهذه المصارف.

3- إعادة النظر في هيكلية مصارف القطاع العام وطبيعة ملكيتها حتى يتسنى لها مواجهة حدة المنافسة ومواكبة المستجدات وبما يحقق رفع حجم حقوق الملكية وفق المستويات المعمول بها دولياً.

4- التوسع في عمليات الدمج للمؤسسات المصرفية بما يخلق مؤسسات مالية قوية قادرة على مواجهة التكتلات المصرفية العالمية، كما أن انتقال دور المصارف من العمل المصرفي التقليدي إلى مجالات الاستثمار يتطلب مصارف ذات رؤوس أموال كبيرة، وإدارات تتمتع بخبرة وكفاءة عالية.

5- القيام بإصدار مجموعة من الأذونات والسندات من قبل الخزانة العامة وذلك لامتصاص فوائض السيولة لدى المصارف التجارية يضمن لهذه المصارف الدخول في استثمارات قصيرة الأجل تتسم بمخاطرة منخفضة.

6- ضرورة وجود إدارات مختصة بالسيولة والاستثمار ترتبط بمجلس الإدارة تقوم بدراسة وضع السيولة داخل المصرف، لمعرفة حجم السيولة المتوفرة لمواجهة التزاماته النقدية واستثمار الفائض منها وفق سياسة مالية تتضمن دراسة وتحليل ملاءة العميل طالب التسهيلات ومدى قدرته على السداد وسلامة الضمانات المقدمة.

7- ضرورة اهتمام المصارف التجارية بموضوع التحليل المالي، وذلك باستخدام إدارة خاصة في كل مصرف ولو على مستوى الإدارات العامة لهذه المصارف تسند إليها مهمة توحيد طريقة عرض القوائم المالية ومتطلبات الإفصاح عن بنودها وسرعة اعتمادها من الإدارات المخولة بهذا الإجراء، بحيث تحقق هذه القوائم أهدافها كمصدر للمعلومات الملائمة لمتخذي القرارات المتعلقة بالسيولة والربحية من خلال مؤشرات التحليل المالي.

8- تشكيل لجان تقوم بحصر الديون المتعثرة بالكامل، ومن ثم اتخاذ الإجراءات القانونية والمحاسبية اللازمة لتنقية القوائم المالية للمصارف التجارية من هذه الديون المتعثرة وبالتالي تخفيض قيمة المخصصات وظهور القوائم المالية طبقاً للواقع الفعلي لها.

9- تطوير وتحديث مستوى الخدمات المصرفية للمصارف التجارية حتى تتمكن من التعايش ومواجهة التحديات في ظل التطورات المتسارعة للصناعة المصرفية العالمية.

10- محاولة الاستعانة بنتائج هذه الدراسة في تقييم السياسات المتبعة داخل المصارف التجارية الليبية والمتعلقة بجانب السيولة والربحية.

11- استكمال الدراسات المتعلقة بالسيولة في المصارف التجارية وكذلك الربحية، فتوجد العديد من المواضيع الجديرة بالدراسة في هذا الصدد، والتي يراها الباحث مهمة في مساعدة المهتمين بإدارة المصارف باتخاذ القرارات الملائمة، ومن هذه الموضوعات:-

* محددات الربحية في المصارف التجارية الليبية.
* تقييم كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية.
* المصارف التجارية الليبية وتداعيات الأزمة المالية العالمية.

المراجع

المراجع

أولاً: المراجع العربية

أ/ الكتب

1- إبراهيم، نعمة الله، **أسس علم الاقتصاد**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 2006.

2- الأرباح، صالح أمين، **اقتصاديات النقود والمصارف**، منشورات كلية المحاسبة، جامعة الجبل الغربي، الطبعة الأولى، غريان، 1991.

3- البدري، حسين جميل، **البنوك: مدخل إداري ومحاسبي**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، بدون طبعة، عمان، 2003.

4- الحاسية، ميلود جمعة، **النقود والمصارف والنشاط الاقتصادي**، منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية، الطبعة الثانية، بنغازي، 1995.

5- الحسيني، فلاح والدوري، مؤيد، **إدارة البنوك: مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عمان، 2003.

6- الحصادي، سالم اسماعيل، **تحليل القوائم المالية**، المكتب الوطني للبحث والتطوير، الطبعة الأولى، بنغازي، 2005.

7- الحناوي، محمد صالح وعبدالسلام، السيدة، **المؤسسات المالية: البورصة والبنوك التجارية**، الدار الجامعية، بدون طبعة، الإسكندرية، 2001.

8- الدليمي، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار الأنيس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصراته، 1998.

9- الراوي، خالد وهيب، **إدارة العمليات المصرفية**، دار المنهاج للطباعة والنشر، بدون طبعة، عمان، 2001.

10 - الزبيدي، حمزة، **إدارة المصارف " إستراتيجية تعبئة الودائع وتقييم الإئتمان "**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2004.

11- الزعبي، هيثم محمد، **الإدارة والتحليل المالي**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2000.

12- الشماع، خليل، **الإدارة المالية**، مطبعة الزهراء، الطبعة الثانية، بغداد، 1974-1975.

13- الشماع، خليل وعبد الله، خالد أمين، **التحليل المالي للمصارف**، اتحاد المصارف العربية، بدون طبعة، بيروت، 1975.

14- الصيرفي، محمد، **إدارة المصارف**، دار الوفاء للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2007.

15- العربيد، عصام فهد، **دراسات معاصرة في محاسبة البنوك التجارية والبورصات**، دار الرضا للنشر، بدون طبعة، دمشق، 2001.

16- العلاق، بشير عباس، **إدارة المصارف " مدخل وظيفي "**، منشورات جامعة التحدي، سرت، 1998.

17- الفولي، أسامة وعوض الله، زينب، **اقتصاديات النقود والتمويل**، دار الجامعة الجديدة، بدون طبعة، الأزاريطة، 2005.

18- المغبوب، محمود عبد الحفيظ، **أساسيات الإدارة المالية**، منشورات كلية المحاسبة، الطبعة الأولى، غريان، 1991.

19- المنياوي، جاد، **إدارة البنوك التجارية**، المكتبة العصرية، جامعة بيروت، بدون طبعة، 2000.

20- الهيتي، صلاح الدين، **الأساليب الإحصائية في العلوم الإدارية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2006.

21- توفيق، فؤاد ودرويش، أحمد، **المحاسبة المصرفية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، بدون طبعة، عمان، 1996.

22- حنفي، عبد الغفار، **إدارة المصارف**، دار الجامعة الجديدة للنشر، بدون طبعة، بيروت، 2002.

23- حنفي، عبد الغفار وأبوقحف، عبد السلام، **تنظيم وإدارة البنوك**، المكتب العربية الحديث، بدون طبعة، الإسكندرية، 1987.

24- ..... ، ..... **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية**، الدار الجامعية، بدون طبعة، 2003-2004.

25- رمضان، زياد وجودة، محفوظ، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2003.

26- سالم، منير والبشيبشي، حلمي، **محاسبة البنوك**، دار البنيان العربي، بدون طبعة، جدة، 1997.

27- سلام، حلمي، **محاضرات في محاسبة البنوك التجارية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بدون طبعة، بيروت، 1975.

28- سلطان، محمد سعيد، **إدارة البنوك**، دار الجامعة الجديدة، بدون طبعة، الإسكندرية، 2005.

29- شافعي، محمد زكي، **مقدمة في النقود والبنوك**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، الطبعة السابعة، بيروت، بدون تاريخ.

30- شقير، فائق، وآخرون، **محاسبة البنوك**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2000.

31- شاكر، نبيل عبدالسلام والزهري، أحمد، **التمويل والإدارة المالية**، مطابع الدار الهندسية، بدون طبعة، القاهرة، 2000.

32- ضيف، خيرت، **محاسبة المنشآت المالية في محاسبة البنوك**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بدون طبعة، بيروت، 1979.

33- طه، طارق، **إدارة البنوك في بيئة العولمة والإنترنت**، دار الفكر الجامعي، بدون طبعة، الإسكندرية، 2007.

34- عبد الحميد، طلعت أسعد، **إدارة البنوك المتكاملة**، دار النشر المدنية، بدون طبعة، عمان، 2004.

35- عبد الرحمن، إسماعيل وعريقات، حربي، **مفاهيم ونظم اقتصادية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2004.

36- عبد الله، خالد أمين، **العمليات المصرفية: الطرق المحاسبية الحديثة**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 1998.

37- عبد الله، خالد أمين والطراد، إسماعيل، **إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية**، دار وائل للنشر والتوزيع، بدون طبعة، عمان، 2006.

38- عبد المجيد، عبد الفتاح، **اقتصاديات النقود**، بدون ناشر، بدون طبعة، المنصورة، 1989.

39- عطية، أحمد صلاح، **محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية**، الدار الجامعية، بدون طبعة، الإسكندرية، 2002-2003.

40- عيد، صالح وخليفة، أحمد، **محاسبة المصارف وشركات التأمين**، منشورات كلية المحاسبة، جامعة الجبل الغربي، غريان، 1992.

41- غرايبة، هشام ويونس خان، محمد، **الإدارة المالية**، مركز الكتب الأردني، بدون طبعة، عمان، 1995.

42- فاضل، سمير سليم وداوود، جمال إبراهيم، **تصميم التجارب والتحليل الإحصائي**، دار شموع الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، بنغازي، 2002.

43- مطاوع، سعد عبدالحميد، **إدارة الأسواق والمؤسسات المالية**، بدون طبعة، 2005.

44- هاشم، إسماعيل، **مذكرات في النقود والبنوك**، دار النهضة للطباعة والنشر، بدون تاريخ.

45- هندي، منير إبراهيم، **إدارة الأسواق والمنشآت المالية**، منشأة المعارف للنشر والتوزيع، بدون طبعة، الإسكندرية، 2002.

46- .....، **الأوراق المالية وأسواق رأس المال**، منشأة المعارف للنشر والتوزيع، بدون طبعة، الإسكندرية، 1999.

47- .....، **أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال**، المكتب العربي الحديث، بدون طبعة، الإسكندرية، 2003.

48- .....، **الإدارة المالية: مدخل تحليلي معاصر**، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثالثة، الإسكندرية، 2004.

49- هواري، سيد، **إدارة البنوك**، دار الجيل للطباعة، بدون طبعة، القاهرة، 1969.

ب/ الدوريات والمجلات العلمية

1- إبراهيم، محمد نور، سعر الفائدة ودوره في النشاط المصرفي، **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية**، جامعة بغداد، المجلد الثامن، العدد (22)، 2001.

2- الحمصي، رفعت، المبالغة في تراكم الأصول وانخفاض العائد، **مجلة الاقتصاد المعاصر**، السنة التاسعة، العدد (96)، عمان، سبتمبر، 2006.

3- الحيدوسي، عيسى، المصارف وإدارة السيولة في ضل الفورة النفطية والاقتصادية في العالم العربي، **إتحاد المصارف العربية**، العدد (308)، يونيو، 2006.

4- الشماع، خليل، إستراتيجيات وسياسات إدارة السيولة في المصارف، **مجلة الدراسات المالية والمصرفية**، المجلد (13)، العدد (4)، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، ديسمبر، 2005.

5- .....، إستراتيجيات وسياسات إدارة السيولة في المصارف، **مجلة الدراسات المالية والمصرفية**، المجلد (13)، العدد (3)، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، سبتمبر، 2005.

6- النمري، أحمد، أسعار الفائدة المصرفي: هوامشها واتجاهاتها وتداعياتها الاقتصادية، **مجلة المستقبل الاقتصادي**، المجلد الأول، العدد الأول، أغسطس، 2003.

7- حجير، إسماعيل، البيانات المالية والتحليل المالي والائتماني، **البنوك في الأردن**، العدد (6)، المجلد (22)، يوليو، 2002.

8- حسن، يوسف ويوسف، عبد الهادي، دور الجهاز المصرفي في الاقتصاد الكويتي، **مجلة المال والصناعة**، العدد (10)، جامعة الكويت، 1989.

9- سلمان، صفاء هادي، استثمار البنوك التجارية للفائض النقدي، **مجلة الإداري**، إصدارات معهد الإدارة العامة، مسقط، السنة (25)، العدد (95)، ديسمبر، 2003.

10- شاكر، نبيل عبد السلام، نحو أسلوب أكثر شمولاً لتحليل السيولة قصيرة الأجل في المشروعات، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، 1999.

11- شامل محمد الحموي ، علاقة دورة النقدية بالسيولة والربحية، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، جامعة عين شمس،العدد الثالث، يوليو: 2003.

12- عبد القادر، غالب، **العمل المصرفي بالمفهوم الحديث**، **إتحاد المصارف العربية**، العدد (71)، أكتوبر، 2004.

13- عبد اللطيف، كمال فتحي، التحليل المالي ما له وما عليه، **مجلة المحاسب القانوني**، عمان، العدد (109)، الربع الأول، 1990.

14- عبد الله، شوقي حسين، تحديد العلاقة بين السيولة والربحية، **مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد (20)، 1973.

15- عقل، مفلح، أسعار الفائدة والوضع الاقتصادي الراهن، **البنوك في الأردن**، المجلد (16)، العدد (6)، سبتمبر، 1997.

16- مسعود، مصطفى عبد السلام، المصارف التجارية الليبية: الواقع والمتوقع، **إتحاد المصارف العربية**، العدد (272)، ديسمبر، 2003.

17- مسعود، مصطفى عبد السلام والشريف، بقه، المصارف التجارية الليبية: التطور والتفعيل، **إتحاد المصارف العربية**، العدد (40)، يوليو، 2002.

18- ملحس، محمد، تدقيق الفوائد البنكية وطرق احتسابها، **مجلة المدقق**، العددان (33,32)، عمان، 1997.21.

19- ملحم، محمد فضل، أساسيات التحليل المالي، **البنوك في الأردن**، العدد (4)، المجلد (22)، مايو، 2003.

20- موسى، أحمد، دور النسب المالية في تقييم الأداء، **المدير العربي**، إصدارات المعهد القومي للإدارة العليا، العدد (53)، أكتوبر، 1975.

21- نبيه، موسى، دور الجهاز المصرفي في التنمية الاقتصادية، **البنوك في الأردن**، العدد (7)، المجلد (16)، تشرين الأول، 1997.

22- هندي، منير إبراهيم والسويدي، سيف، مؤشرات استقرار النظام المصرفي في دولة قطر، المجلة العلمية، جامعة قطر، مطابع الشرق، الدوحة، العدد (4)، 1993.

ج/ أبحاث غير منشورة

1- الرشدان، أيمن، محددات الربحية في المصارف التجارية الإردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، أربد، 2002.

2- العواودة، وليد مجلي، تحليل العلاقة بين محددات مستوى السيولة وبين حجم التسهيلات الإئتمانية للبنك العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، 1998.

3- سحبون، عبد الحكيم، التحليل المالي وأثره على التخطيط والرقابة المصرفية، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2005.

4- سمحان، عبد الحكيم، الموازنة ما بين السيولة والربحية في الشركات، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، عمان، 2006.6.

5- صالح، صالح العجيلي، محددات الأداء المالي بالمصارف التجارية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، عمان، 2005.

6- عبد الهادي، عبد الله، الموازنة بين السيولة والاستثمار، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2001.

7- عدوية، إبراهيم سيد، إدارة السيولة في القطاع المصرفي اللبناني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، 1966.

8- عميرة، تغريد صلاح الدين، كفاءة البنوك التجارية في الأردن من منظور جزئي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، 1992.

9- هذلول، مشهور، تحليل مصادر إيرادات البنوك التجارية الأردنية، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم الإدارية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، 2002.

د/ مراجع أخرى

1. ندوة بعنوان " الأساليب المتقدمة في التخطيط المالي في ضل المعايير المحاسبية الدولية " تحت إشراف الخبراء العرب في الهندسة والإدارة، المركز العربي للتطوير الإداري، القاهرة، الفترة من 14-2007/4/15.
2. داغوم، فرحات، ارتفاع معدل فائض السيولة المالية لدى المصارف التجارية الليبية وإمكانية استخدامه في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نشرة الهيئة القومية للبحث العلمي، طرابلس، العدد (4)، 2003.

3. عقل، مفلح، إدارة السيولة في البنوك التجارية الأردنية 1986 . MUFLEHAKEL.COM
4. .....، مقدمة في الإدارة المالية، MUFLEHAKEL.COM .
5.عبد الحليم، محمد، أزمة السيولة العالمية وأثرها على البنوك الإماراتية، مجلة الخليج الاقتصادي، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، 2008/8/31، ALKHALEEJ.COM .
6. مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، أعداد مختلفة من النشرات الاقتصادية، 40،47،44،42،41، 48.السنوات:1998،1999،2007،2006،2004،2002،2001،2000.

هـ / القوانين والقرارات والمناشير

1. قانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف.
2. قرار رقم (8) لسنة 2004 بشأن تخفيض سعر إعادة الخصم من 5% إلى 4%.
3. قرار رقم (15) لسنة 2005 بشأن تخفيض سعر الفائدة الذي يمنحه مصرف ليبيا المركزي على ودائع المصارف التجارية لديه من 2.5% إلى 1.75%.
4. قرار رقم (36) لسنة 2005 بشأن تحرير أسعار الفائدة الدائنة.
5. قرار رقم (39) لسنة 2005 بشأن توحيد سعر الفائدة المدينة عن جميع القروض والتسهيلات المصرفية.
6. قرار رقم (3) لسنة 2006 شروط منح التسهيلات الائتمانية للشركات الأجنبية.
7. قرار رقم (23) لسنة 2006 بشأن سقف القروض الاجتماعية التي تمنحها المصارف التجارية لزبائنها.
8. قرار رقم (48) لسنة 2006 بشأن رفع السقوف الائتمانية للمصارف التجارية والأهلية.
9. قرار رقم (26) لسنة 2007 بشأن تحرير أسعار الفائدة على القروض.
10. قرار رقم (68) لسنة 2007 بشأن توحيد نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي على الخصوم الإذاعية للمصارف التجارية.
11. قرار رقم (25) لسنة 2008 بشأن تعديل نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي على الخصوم الإيداعية للمصارف التجارية.
12. قرار رقم (26) لسنة 2008 بشأن تعديل سعر إعادة الخصم 4% إلى 5%.
13. منشور (أ. ر. م) رقم (96/7) سنة 1996 لأغراض حساب نسبة السيولة القانونية.
14. منشور (أ. ر. م) رقم (2005/3) سنة 2005 بشأن تحرير العمولات التي تتقاضاها المصارف التجارية مقابل الخدمات التي تقدمها لزبائنها.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Claude Hanley, July, 1997, "Banking's Top performers" ABA Banking Journal, pp 36 – 37.
2. Beaumont, Smith M. and Begemann E. 1997, Measuring ssociations Between Working Capital and Return on Investment.
3. R.Glenn Habbard, 1995, Money the financial system and the Economy, Second Edition, California: Addison–Wesley publishing company, , p302.
4. Peter. Rose, 1994, Money and Capital Markets. Fifth Edition, Boston Irwin:, P. 265.
5. Georg. W. Gllinger. 2000, " Frame work for financial statement analysis part tow ", Business credit, March, , pp. 33- 35.

الملاحق

قيمة المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لمصارف عينة البحث في الفترة من 1997 حتى 2006

Bank	X_1	X2	X3	X4	X5	Y
1	1.98	21.8	53.1	69.4	69.1	0.309
1	1.71	22.0	56.1	69.6	68.1	0.215
1	2.31	20.2	50.2	64.4	58.7	0.274
1	1.82	19.0	40.7	56.8	50.0	0.348
1	6.22	24.3	37.9	57.5	43.0	0.568
1	1.69	17.3	32.5	53.6	42.0	0.605
1	1.63	16.0	31.3	55.8	44.0	0.475
1	1.74	21.0	59.5	57.0	39.4	0.557
1	1.45	21.0	70.4	76.5	60.0	0.877
1	1.57	19.2	61.1	72.0	55.8	0.823
2	1.65	14.9	38.4	68.0	54.5	0.927
2	1.98	16.0	40.0	63.7	52.0	0.839
2	2.66	16.6	30.3	57.0	41.5	0.859
2	2.85	17.2	21.6	47.6	31.6	0.881
2	3.42	16.7	23.5	49.5	32.3	0.821
2	3.35	16.8	21.3	49.0	29.5	0.740
2	1.85	13.0	19.5	46.6	31.4	0.753
2	1.89	13.1	29.3	48.6	40.2	0.823
2	2.86	20.8	80.7	75.0	60.5	0.742
2	0.836	23.5	87.3	82.0	64.2	0.688
3	2.16	18.3	47.7	59.7	57.3	0.411
3	1.84	18.3	56.4	66.2	60.1	0.426
3	2.38	21.1	49.2	61.5	50.5	0.504
3	2.46	19.1	38.7	55.5	45.2	0.477
3	3.05	31.0	34.5	50.6	23.8	0.448
3	2.70	18.3	34.3	54.0	36.5	0.329
3	1.84	16.0	37.5	48.1	36.6	0.234
3	1.62	15.2	66.5	67.3	51.8	0.176
3	1.67	19.0	70.4	75.8	61.0	0.422
3	1.54	17.0	70.3	73.0	58.3	0.410
4	1.22	14.0	47.5	54.1	49.2	0.298
4	1.16	14.1	38.8	47.4	40.6	0.356
4	1.34	15.1	31.7	42.6	31.5	0.359
4	1.81	14.1	29.6	41.4	29.7	0.379
4	3.25	12.3	29.7	42.4	31.0	0.347
4	1.79	12.0	30.0	44.0	29.2	0.321
4	1.48	10.1	38.6	50.2	38.4	0.293
4	1.74	9.28	53.6	58.0	44.8	0.266
4	1.32	17.4	69.4	69.7	52.3	0.240
4	2.21	16.5	61.7	66.2	45.6	0.255
5	2.06	18.1	36.6	52.0	31.7	0.031
5	2.85	21.7	31.7	44.5	24.1	0.121
5	4.15	16.6	21.3	39.8	20.4	0.055
5	4.23	18.0	27.7	45.3	25.3	0.169
5	4.96	22.8	28.2	49.0	22.0	0.140
5	4.97	19.1	23.1	52.2	22.2	0.208
5	4.09	17.0	28.4	48.1	20.6	0.098
5	2.84	25.6	40.2	48.2	15.3	0.084
5	2.61	22.2	56.1	60.0	34.5	0.024
5	2.29	22.0	50.3	62.1	28.7	0.428

ملحق رقم (2)

البيانات الأساسية المجمعة من القوائم المالية والحسابات الختامية للمصارف عينة البحث بعد إعادة تجهيزها لخدمة متطلبات التحليل

مصرف الوحدة

مليون دينار

البيان / السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الربح القابل للتوزيع	5.2	4.0	5.7	7.3	11.7	13.4	10.2	13.4	22.2	23.7
إجمالي الأصول	1682.5	1856.5	2076.7	2097.4	2058.2	2215.7	2146.9	2404.0	2531.3	2878.6
حقوق الملكية	134.8	138.9	142.1	146.7	150.4	159.8	170.5	178.7	210.3	226.1
نقدية بالمصرف	18.2	15.6	25.0	19.1	61.3	18.7	16.8	23.3	22.9	28.2
أرصدة لدى المصارف المحلية ومصرف ليبيا	230.8	264.0	278.8	271.4	296.2	260.0	224.6	342.9	372.9	432.2
أرصدة لدى المصارف والمقاصة	228.3	327.9	359.5	370.4	457.1	411.7	427.3	570.1	544.2	539.8
الودائع الزمنية لدى المصارف	355.0	430.0	450.0	335.0	200.0	245.0	230.0	665.0	930.0	1005.0
ودائع تحت الطلب	916.4	914.3	1082.5	1047.0	986.0	1106.5	1032.6	1337.5	1574.6	1794.1
إجمالي الودائع	1137.2	1265.2	1502.7	1535.0	1471.0	1609.7	1504.4	1732.2	1883.2	2396.5
المحفظة الاستثمارية	786.4	861.6	882.0	766.0	631.3	678.7	663.6	682.5	1109.3	1338.8
إلتزامات أخرى	400.9	443.3	426.1	465.6	419.6	424.4	447.4	460.4	277.9	213.0

مصرف الصحاري

مليون دينار

البيان / السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الربح القابل للتوزيع	12.4	12.9	13.5	14.0	14.1	14.4	14.7	17.3	20.3	32.0
إجمالي الأصول	1337.0	1536.5	1571.4	1587.8	1716.5	1946.7	1951.8	2101.8	2736.0	4646.4
حقوق الملكية	132.2	143.0	153.9	165.0	179.0	193.0	211.2	225.5	245.3	246.0
نقدية بالمصرف	10.7	13.1	18.5	20.3	23.4	22.4	13.8	15.2	35.9	24.0
أرصدة لدى المصارف المحلية ومصرف ليبيا	147.6	174.5	177.9	188.8	193.1	200.0	165.7	166.7	375.5	828.2
أرصدة لدى المصارف والمقاصة	217.0	256.9	289.0	312.0	335.5	463.7	399.0	350.0	650.6	1239.5
الودائع الزمنية لدى المصارف	249.0	282.0	162.0	54.0	90.0	60.0	72.0	225.0	1180.0	2320.0
ودائع تحت الطلب	650.4	661.6	695.7	711.1	684.7	669.3	746.8	805.5	1254.0	2870.3
إجمالي الودائع	1061.0	1177.7	1183.3	1215.9	1300.3	1322.9	1287.8	1386.7	1971.6	3631.8
المحفظة الاستثمارية	578.2	611.2	491.6	384.4	420.4	390.1	404.5	556.9	1192.2	3233.2
إلتزامات أخرى	115.5	184.7	188.0	245.0	226.4	416.4	436.5	476.8	487.2	725.0

المصرف التجاري الوطني

مليون دينار

البيان / السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الربح القابل للتوزيع	7.3	8.7	10.5	8.7	9.5	7.0	6.4	5.4	16.4	14.9
إجمالي الأصول	1775.0	2041.2	2081.2	1823.0	2121.3	2128.6	2734.2	3068.1	3890.5	3641.6
حقوق الملكية	101.3	107.1	114.1	122.8	133.0	139.3	141.6	137.6	150.1	160.8
نقدية بالمصرف	19.4	17.1	20.5	22.6	27.6	26.4	23.4	25.0	31.0	30.0
أرصدة لدى المصارف المحلية ومصرف ليبيا	191.7	250.3	282.0	217.5	462.6	216.2	318.4	375.1	595.3	491.1
أرصدة لدى المصارف والمقاصة	238.8	292.3	342.1	295.4	566.3	447.6	431.3	588.6	788.8	710.6
الودائع الزمنية لدى المصارف	340.0	555.0	404.0	247.0	54.0	252.0	463.0	1346.0	1704.0	1638.6
ودائع تحت الطلب	898.0	928.1	861.3	916.7	906.0	979.0	1271.0	1544.2	1851.7	1949.3
إجمالي الودائع	1153.2	1458.4	1435.2	1257.2	1575.6	1571.8	2141.9	2625.4	3307.8	3072.9
المحفظة الاستثمارية	661.3	876.4	725.7	568.7	376.0	574.2	784.7	1359.7	2015.5	1791.3
إلتزامات أخرى	352.9	307.8	298.9	298.7	284.0	320.0	386.8	267.5	388.5	358.5

تابع ملحق رقم (2)

مصرف الجمهورية

مليون دينار

البيان / السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الربح القابل للتوزيع	5.1	6.7	7.0	7.7	7.9	8.0	8.2	9.1	11.1	12.5
إجمالي الأصول	1710.0	1878.0	1948.0	2032.0	2272.0	2495.0	2801.3	3411.6	4616.6	4908.7
حقوق الملكية	108.0	115.0	115.0	120.0	127.0	135.0	136.0	148.0	174.0	186.0
نقدية بالمصرف	14.2	13.0	15.6	21.0	39.6	27.0	24.0	35.5	41.0	71.0
أرصدة لدى المصارف المحلية ومصرف ليبيا	186.2	185.5	212.1	200.5	185.0	215.2	208.0	230.7	666.7	631.3
أرصدة لدى المصارف والمقاصة	255.5	255.8	300.8	313.8	343.5	431.0	241.8	578.9	941.2	1156.3
الودائع الزمنية لدى المصارف	489.0	349.0	249.0	243.0	319.0	367.0	653.0	1271.5	2112.6	1920.0
ودائع تحت الطلب	1175.2	1124.4	1162.1	1160.6	1219.1	1505.1	1614.6	2035.7	3102.1	3045.3
إجمالي الودائع	1450.2	1410.5	1503.8	1568.7	1824.5	2033.6	2290.9	2868.5	4062.9	4248.4
المحفظة الاستثمارية	712.9	572.9	473.1	467.1	563.6	594.0	879.5	1285.8	2126.9	1937.1
إلتزامات أخرى	341.0	337.2	312.5	319.3	293.7	297.7	338.8	351.6	336.3	426.4

مصرف الأمة

مليون دينار

البيان / السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الربح القابل للتوزيع	0.5	2.0	0.9	3.0	2.7	4.3	2.0	1.8	0.6	13.0
إجمالي الأصول	1618.3	1650.0	1622.8	1769.1	1931.2	2065.2	2050.5	2135.0	2525.5	3033.8
حقوق الملكية	40.1	42.0	43.0	45.6	48.3	52.7	54.3	56.1	133.7	145.2
نقدية بالمصرف	15.2	21.3	26.6	30.6	35.4	41.2	33.0	28.2	31.0	34.0
أرصدة لدى المصارف المحلية ومصرف ليبيا	200.4	240.3	169.6	209.0	203.6	243.5	227.2	383.0	384.3	479.0
أرصدة لدى المصارف والمقاصة	399.9	389.0	353.0	399.1	542.2	657.0	639.0	751.6	756.0	1106.7
الودائع الزمنية لدى المصارف	220.0	120.0	55.0	130.0	80.0	60.0	175.0	235.0	637.0	660.0
ودائع تحت الطلب	736.6	746.6	640.0	722.6	713.1	828.5	806.0	993.1	1188.7	1479.5
إجمالي الودائع	1189.4	1203.8	1179.4	1330.6	1483.8	1490.6	1533.5	1606.6	1874.5	3233.1
المحفظة الاستثمارية	178.1	289.7	240.3	337.0	327.0	331.0	316.2	246.3	648.2	671.6
إلتزامات أخرى	306.9	318.8	311.2	294.2	289.3	403.4	454.2	466.1	507.8	530.8

الملحق رقم (3)

القيمة المحسوبة لمتغيرات الدراسة بشكل مقارن لجميع مصارف العينة من 1997 - 2006

محل العقد على الأصول (Y)

نسب مئوية

المصرف / السنة	97	98	99	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الوحدة	0.309	0.215	0.274	0.348	0.568	0.605	0.475	0.557	0.877	0.823
الصحاري	0.927	0.839	0.859	0.881	0.821	0.740	0.753	0.823	0.742	0.688
التجاري	0.411	0.426	0.504	0.477	0.448	0.329	0.234	0.176	0.422	0.410
الجمهورية	0.298	0.356	0.359	0.379	0.347	0.321	0.293	0.266	0.240	0.255
الأمة	0.031	0.121	0.055	0.169	0.140	0.208	0.098	0.084	0.024	0.428

نسبة السيولة النقدية (X1)

نسب مئوية

المصرف / السنة	97	98	99	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الوحدة	1.98	1.71	2.31	1.82	6.22	1.69	1.63	1.74	1.45	1.57
الصحاري	1.65	1.98	2.66	2.85	3.42	3.35	1.85	1.89	2.86	0.836
التجاري	2.160	1.84	2.38	2.46	3.05	2.70	1.84	1.62	1.67	1.54
الجمهورية	1.22	1.16	1.34	1.81	3.25	1.79	1.48	1.74	1.32	2.21
الأمة	2.06	2.85	4.15	4.23	4.96	4.97	4.09	2.84	2.61	2.29

نسبة الرصيد النقدي (X2)

نسب مئوية

المصرف / السنة	97	98	99	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الوحدة	21.8	22.0	20.2	19.0	24.3	17.3	16.0	21.0	21.0	19.2
الصحاري	14.9	16.0	16.6	17.2	16.7	16.8	13.0	13.1	20.8	23.5
التجاري	18.3	18.3	21.1	19.1	31.0	18.3	16.0	15.2	19.0	17.0
الجمهورية	14.0	14.1	15.1	14.1	12.3	12.0	10.1	9.28	17.4	16.5
الأمة	18.1	21.7	16.6	18.0	22.8	19.1	17.0	25.6	22.2	22.0

نسبة السيولة القانونية (X3)

نسب مئوية

المصرف / السنة	97	98	99	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الوحدة	53.1	56.1	50.2	40.7	37.9	32.5	31.3	59.5	70.4	61.1
الصحاري	38.4	40.0	30.3	21.6	23.5	21.3	19.5	29.3	80.7	87.3
التجاري	47.7	56.4	49.2	38.7	34.5	34.3	37.5	66.5	70.4	70.3
الجمهورية	47.5	38.8	31.7	29.6	29.7	30.0	38.6	53.6	69.4	61.7
الأمة	36.6	31.7	21.3	27.7	28.2	23.1	28.4	40.2	56.1	50.3

نسبة السيولة العامة (X4)

نسب مئوية

المصرف / السنة	97	98	99	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الوحدة	69.4	69.6	64.4	56.8	57.5	53.6	55.8	57.0	76.5	72.0
الصحاري	68.0	63.7	57.0	47.6	49.5	49.0	46.6	48.6	75.0	82.0
التجاري	59.7	66.2	61.5	55.5	50.6	54.0	48.1	67.3	75.8	73.0
الجمهورية	54.1	47.4	42.6	41.4	42.4	44.0	50.2	58.0	69.7	66.2
الأمة	52.0	44.5	39.8	45.3	49.0	52.2	48.1	48.2	60.0	62.1

نسبة المحفظة الاستثمارية (X5)

نسب مئوية

المصرف / السنة	97	98	99	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الوحدة	69.1	68.1	58.7	50.0	43.0	42.2	44.0	39.4	60.0	55.8
الصحاري	54.5	52.0	41.5	31.6	32.3	29.5	31.4	40.2	60.5	64.2
التجاري	57.3	60.1	50.5	45.5	23.8	36.5	36.6	51.8	61.0	58.3
الجمهورية	49.2	40.6	31.5	29.7	31.0	29.2	38.4	44.8	52.3	45.6
الأمة	31.7	24.1	20.4	25.3	22.0	22.2	20.6	15.3	34.5	28.7

ملحق رقم (4)

نتائج التحليل الاحصائي كما أظهرها الحاسب الآلي

المصارف = مصرف الواحة

Correlations(a)

	نسبة السيولة النقدية	نسبة الرصيد النقدي	نسبة السيولة القانونية	نسبة السيولة العامة	نسبة المحفظة إلى إجمالي الودائع	معدل العائد على الأصول
نسبة السيولة النقدية	1	.620	-.329	-.272	-.281	-.022
	.	.056	.353	.447	.432	.951
	10	10	10	10	10	10
نسبة الرصيد النقدي	.620	1	.418	.349	.326	-.109
	.056	.	.229	.323	.359	.765
	10	10	10	10	10	10
نسبة السيولة القانونية	-.329	.418	1	.835(**)	.539	.326
	.353	.229	.	.003	.108	.359
	10	10	10	10	10	10
نسبة السيولة العامة	-.272	.349	.835(**)	1	.819(**)	.242
	.447	.323	.003	.	.004	.501
	10	10	10	10	10	10
نسبة المحفظة إلى إجمالي الودائع	-.281	.326	.539	.819(**)	1	-.318
	.432	.359	.108	.004	.	.370
	10	10	10	10	10	10
معدل العائد على الأصول	-.022	-.109	.326	.242	-.318	1
	.951	.765	.359	.501	.370	.
	10	10	10	10	10	10

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

a المصارف = مصرف الواحة

المصارف = مصرف الصحاري

Correlations(a)

	نسبة السيولة النقدية	نسبة الرصيد النقدي	نسبة السيولة القانونية	نسبة السيولة العامة	الودائع نسبة المحفظة إلى اجمالي	معدل العائد على الأصول
نسبة السيولة النقدية	1	-.118	-.454	-.529	-.603	.130
	.	.744	.187	.116	.065	.720
	10	10	10	10	10	10
نسبة الرصيد النقدي	-.118	1	.834(**)	.754(*)	.617	-.532
	.744	.	.003	.012	.057	.114
	10	10	10	10	10	10
نسبة السيولة القانونية	-.454	.834(**)	1	.936(**)	.905(**)	-.507
	.187	.003	.	.000	.000	.135
	10	10	10	10	10	10
نسبة السيولة العامة	-.529	.754(*)	.936(**)	1	.970(**)	-.286
	.116	.012	.000	.	.000	.423
	10	10	10	10	10	10
نسبة المحفظة إلى اجمالي الودائع	-.603	.617	.905(**)	.970(**)	1	-.181
	.065	.057	.000	.000	.	.617
	10	10	10	10	10	10

معدل العائد على الاصول	.130	-.532	-.507	-.266	-.181	1
	720	.114	.135	423	617	.
	10	10	10	10	10	10

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed)

* Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed)

المصارف = مصرف المصارف a

المصارف = المصرف التجاري

Correlations(a)

	نسبة السيولة النقدية	نسبة الرصيد النقدي	نسبة السيولة القانونية	نسبة السيولة العامة	الودائع نسبة المحفظة الى اجمالي	معدل العائد على الأصول
نسبة السيولة النقدية	1	759(*)	-.826(**)	-.705(*)	-.757(*)	400
	.	011	003	023	011	252
	10	10	10	10	10	10
نسبة الرصيد النقدي	759(*)	1	-.427	-.355	-.594	525
	011	.	218	315	070	119
	10	10	10	10	10	10
نسبة السيولة القانونية	-.826(**)	-.427	1	961(**)	811(**)	-.095
	003	218	.	000	004	794
	10	10	10	10	10	10
نسبة السيولة العامة	-.705(*)	-.355	961(**)	1	850(**)	107
	023	315	000	.	002	769
	10	10	10	10	10	10
نسبة المحفظة الى اجمالي الودائع	-.757(*)	-.594	811(**)	850(**)	1	133
	011	070	004	002	.	715
	10	10	10	10	10	10
معدل العائد على الاصول	400	525	-.095	107	133	1
	252	119	794	769	715	.
	10	10	10	10	10	10

* Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصارف = المصرف التجاري a

المصارف = مصرف الجمهورية

Correlations(a)

	نسبة السيولة النقدية	نسبة الرصيد النقدي	نسبة السيولة القانونية	نسبة السيولة العامة	الودائع نسبة المحفظة الى اجمالي	معدل العائد على الاصول
نسبة السيولة النقدية	1	-.167	-.224	-.185	-.388	.108
	.	645	533	608	267	767
	10	10	10	10	10	10
نسبة الرصيد النقدي	-.167	1	410	389	309	.101
	645	.	239	266	385	782
	10	10	10	10	10	10
نسبة السيولة القانونية	-.224	410	1	993(**)	.917(**)	.698(*)
	533	239	.	000	000	000
	10	10	10	10	10	10
نسبة السيولة العامة	-.185	389	993(**)	1	894(**)	.929(**)
	608	266	000	.	000	000
	10	10	10	10	10	10

نسبة المحفظة إلى اجمالي الودائع	287	385	000	000		005
	10	10	10	10	10	10
معدل العائد على الأصول	.108	-.101	-.898(**)	-.929(**)	-.804(**)	1
	787	782	000	000	.005	.
	10	10	10	10	10	10

** Correlation is significant at the 0 01 level (2-tailed).

المصارف = مصرف الصبورية a

المصارف = مصرف الأمة

Correlations(a)

	نسبة السيولة النقدية	نسبة الرصيد النقدي	نسبة السيولة القانونية	نسبة السيولة العامة	الودائع نسبة المحفظة إلى إجمالي	معدل العائد على الأصول
نسبة السيولة النقدية	1	- 313	- 783(*)	- 462	- 519	002
	.	.378	010	.179	.124	996
	10	10	10	10	10	10
نسبة الرصيد النقدي	-.313	1	562	372	- 106	156
	378	.	.091	290	.770	856
	10	10	10	10	10	10
نسبة السيولة القانونية	- 783(*)	562	1	816(**)	605	.159
	.010	091	.	004	064	660
	10	10	10	10	10	10
نسبة السيولة العامة	- 462	372	.816(**)	1	641(*)	451
	.179	290	.004	.	046	.191
	10	10	10	10	10	10
نسبة المحفظة إلى إجمالي الودائع	-.519	-.105	.605	641(*)	1	027
	.124	.770	064	046	.	941
	10	10	10	10	10	10
معدل العائد على الأصول	002	.156	.159	451	.027	1
	996	656	.660	.191	941	.
	10	10	10	10	10	10

* Correlation is significant at the 0 05 level (2-tailed).

** Correlation is significant at the 0 01 level (2-tailed).

المصارف = مصرف الأمة a

Correlations

Correlations

	نسبة السيولة النقدية	نسبة الرصيد النقدي	نسبة السيولة القانونية	نسبة السيولة العامة	الودائع نسبة المحفظة إلى إجمالي	معدل العائد على الأصول
نسبة السيولة النقدية	1	.318(*)	- 470(**)	- 375(**)	- 533(**)	-.179
	.	024	.001	.007	000	212
	50	50	50	50	50	50
نسبة الرصيد النقدي	.318(*)	1	258	298(*)	.031	- 075
	024	.	071	036	833	606
	50	50	50	50	50	50
نسبة السيولة القانونية	- 470(**)	258	1	884(**)	.743(**)	035
	001	071	.	000	000	807
	50	50	50	50	50	50

نسبة السيولة العامة	-.375(**)	.298(*)	.884(**)	1	.851(**)	.276
	.007	.036	.000	.	.000	.051
	50	50	50	50	50	50
نسبة المحفظة في جملة الودائع	-.533(**)	.031	.743(**)	.851(**)	1	.320(*)
	.000	.833	.000	.000	.	.023
	50	50	50	50	50	50
معدل العائد على الأصول	-.179	-.075	.035	.276	.320(*)	1
	.212	.606	.807	.051	.023	.
	50	50	50	50	50	50

* Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Report

المصارف		نسبة السيولة النقدية	نسبة الرصيد النقدي	نسبة السيولة القانونية	نسبة السيولة العامة	نسبة المحفظة في جملة الودائع	معدل العائد على الأصول
مصرف الوحدة	Mean	2.2120	20.180	49.280	63.260	53.010	.50510
	Std. Deviation	1.42826	2.4124	13.1662	8.1237	10.9164	.225489
	Std. Error of Mean	.45166	.7629	4.1635	2.5689	3.4521	.071306
	Minimum	1.45	16.0	31.3	53.6	39.4	.215
	Maximum	6.22	24.3	70.4	76.5	69.1	.877
مصرف الصحاري	Mean	2.3346	15.860	39.190	58.700	43.770	.80730
	Std. Deviation	.82526	3.2222	24.6737	12.7946	13.0570	.074421
	Std. Error of Mean	.26097	1.0190	7.8025	4.0460	4.1290	.023534
	Minimum	.84	13.0	19.5	46.6	29.5	.688
	Maximum	3.42	23.5	87.3	82.0	64.2	.927
المصرف التجاري	Mean	2.1250	19.330	50.550	61.170	48.110	.38370
	Std. Deviation	.50897	4.4252	14.5871	9.3407	12.4018	.105697
	Std. Error of Mean	.16095	1.3994	4.6128	2.9538	3.9218	.033424
	Minimum	1.54	15.2	34.3	48.1	23.6	.176
	Maximum	3.05	31.0	70.4	75.8	61.0	.504
مصرف الجمهورية	Mean	1.7320	13.488	43.060	51.600	39.230	.31140
	Std. Deviation	.62526	2.5991	14.4120	10.1927	8.5849	.048353
	Std. Error of Mean	.19772	.8219	4.5575	3.2232	2.7148	.015291
	Minimum	1.16	9.3	29.6	41.4	29.2	.240
	Maximum	3.25	17.4	69.4	69.7	52.3	.379
مصرف ليبيا	Mean	3.5060	20.310	34.360	50.120	24.480	.13560
	Std. Deviation	1.09462	2.9616	11.4695	6.8259	5.7588	.116348
	Std. Error of Mean	.34615	.9366	3.6333	2.1585	1.8211	.037425
	Minimum	2.06	16.6	21.3	39.8	15.3	.024
	Maximum	4.97	25.6	56.1	62.1	34.5	.428
Total	Mean	2.3819	18.034	43.288	56.970	41.720	.42656
	Std. Deviation	1.09662	4.0328	15.8206	10.6584	14.0765	.258038
	Std. Error of Mean	.15508	.5703	2.3788	1.5073	1.9910	.036492
	Minimum	.84	9.3	19.5	39.8	15.3	.024
	Maximum	6.22	31.0	87.3	82.0	69.1	.927

Descriptives
معدل العائد على الأصول

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	Minimum	Maximum
مصرف الوحدة	10	50510	.225489	071308	215	877
مصرف التعمار ي	10	80730	.074421	023534	688	927
المصرف التجار ي	10	.38370	.105697	033424	.176	504
مصرف الجمهورية	10	31140	048353	015291	240	379
مصرف الامة	10	.13580	.118348	.037425	024	.428
Total	50	42856	258338	036492	024	927

ANOVA
معدل العائد على الأصول

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	2 507	4	627	37.369	000
Within Groups	.755	45	017		
Total	3 263	49			

Post Hoc Tests

Multiple Comparisons
Dependent Variable: معدل العائد على الأصول

LSD

(I) المصارف	(J) المصارف	Mean Difference (I-J)	Sig.
مصرف الوحدة	مصرف التعمار ي	-.30220(*)	000
	المصرف التجار ي	.12140(*)	042
	مصرف الجمهورية	.19370(*)	002
	مصرف الامة	.36930(*)	000
مصرف التعمار ي	مصرف الوحدة	.30220(*)	000
	المصرف التجار ي	.42360(*)	000
	مصرف الجمهورية	.49590(*)	000
	مصرف الامة	.67150(*)	000
المصرف التجار ي	مصرف الوحدة	-.12140(*)	042
	مصرف التعمار ي	-.42360(*)	000
	مصرف الجمهورية	.07230	218
	مصرف الامة	.24790(*)	000
مصرف الجمهورية	مصرف الوحدة	-.19370(*)	002
	مصرف التعمار ي	-.49590(*)	000
	المصرف التجار ي	-.07230	218
	مصرف الامة	.17560(*)	004
مصرف الامة	مصرف الوحدة	-.36930(*)	000
	مصرف التعمار ي	-.67150(*)	000
	المصرف التجار ي	-.24790(*)	000
	مصرف الجمهورية	-.17560(*)	004

* The mean difference is significant at the .05 level

Descriptives

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	Minimum	Maximum
مصرف الوحدة	10	2.2120	1.42828	.45166	1.45	6.22
مصرف الصحاري	10	3.3346	.82526	.26097	84	3.42
المصرف التجاري	10	2.1260	.50897	.16095	1.54	3.05
مصرف الجمهورية	10	1.7320	.62528	.19772	1.16	3.25
مصرف الأمة	10	3.5050	1.05462	.33345	2.08	4.97
Total	50	2.3819	1.09562	.15500	84	6.22

ANOVA

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	17.803	4	4.451	4.870	.002
Within Groups	41.123	45	.914		
Total	58.926	49			

Post Hoc Tests

Multiple Comparisons
Dependent Variable: LSD

(I) المصارف	(J) المصرف	Mean Difference (I-J)	Sig.
مصرف الوحدة	مصرف الصحاري	-.1226	.776
	المصرف التجاري	.0860	.841
	مصرف الجمهورية	.4800	.267
	مصرف الأمة	-1.2930(*)	.004
مصرف الصحاري	مصرف الوحدة	.1226	.776
	المصرف التجاري	.2086	.628
	مصرف الجمهورية	.6026	.166
	مصرف الأمة	-1.1704(*)	.009
المصرف التجاري	مصرف الوحدة	-.0860	.841
	مصرف الصحاري	-.2086	.628
	مصرف الجمهورية	.3940	.362
	مصرف الأمة	-1.3790(*)	.002
مصرف الجمهورية	مصرف الوحدة	-.4800	.267
	مصرف الصحاري	-.6026	.166
	المصرف التجاري	-.3940	.362
	مصرف الأمة	-1.7730(*)	.000
مصرف الأمة	مصرف الوحدة	1.2930(*)	.004
	مصرف الصحاري	1.1704(*)	.009
	المصرف التجاري	1.3790(*)	.002
	مصرف الجمهورية	1.7730(*)	.000

* The mean difference is significant at the .05 level.

Descriptives
نسبة الرصيد النقدي

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	Minimum	Maximum
مصرف الوحدة	10	20.180	2.4124	.7629	16.0	24.3
مصرف الصحاري	10	16.860	3.2222	1.0190	13.0	23.5
المصرف التجاري	10	19.330	4.4252	1.3994	15.2	31.0
مصرف الجمهورية	10	13.488	2.5991	.8219	9.3	17.1
مصرف الأمة	10	20.310	2.9618	.9368	16.6	25.6
Total	50	18.034	4.0328	.5703	9.3	31.0

ANOVA
نسبة الرصيد النقدي

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	335.095	4	83.774	8.163	.000
Within Groups	461.807	45	10.262		
Total	796.902	49			

Post Hoc Tests

Multiple Comparisons
Dependent Variable: نسبة الرصيد النقدي
LSD

المصارف (I)	المصارف (J)	Mean Difference (I-J)	Sig.
مصرف الوحدة	مصرف الصحاري	3.320(*)	.025
	المصرف التجاري	.850	.556
	مصرف الجمهورية	6.692(*)	.000
	مصرف الأمة	-.130	.926
مصرف الصحاري	مصرف الوحدة	-3.320(*)	.025
	المصرف التجاري	-2.470	.092
	مصرف الجمهورية	3.372(*)	.023
	مصرف الأمة	-3.450(*)	.020
المصرف التجاري	مصرف الوحدة	-.850	.556
	مصرف الصحاري	2.470	.092
	مصرف الجمهورية	5.842(*)	.000
	مصرف الأمة	-.980	.497
مصرف الجمهورية	مصرف الوحدة	-6.692(*)	.000
	مصرف الصحاري	-3.372(*)	.023
	المصرف التجاري	-5.842(*)	.000
	مصرف الأمة	-6.822(*)	.000
مصرف الأمة	مصرف الوحدة	.130	.926
	مصرف الصحاري	3.450(*)	.020
	المصرف التجاري	.980	.497
	مصرف الجمهورية	6.822(*)	.000

* The mean difference is significant at the .05 level

Descriptives
سنة السؤولة القانونية

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	Minimum	Maximum
مصرف الوحدة	10	49.280	13.1662	4.1635	31.3	70.4
مصرف الصحاري	10	39.190	24.6737	7.8025	19.5	87.3
المصرف التجاري	10	50.550	14.5871	4.6128	34.3	70.4
مصرف الجمهورية	10	43.060	14.4120	4.5576	29.6	69.4
مصرف الأمة	10	34.360	11.4895	3.6333	21.3	56.1
Total	50	43.288	16.8206	2.3788	19.5	87.3

ANOVA
سنة السؤولة القانونية

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	1851.955	4	462.989	1.735	.159
Within Groups	12011.738	45	266.928		
Total	13863.693	49			

One way

Descriptives
سنة السؤولة العامة

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	Minimum	Maximum
مصرف الوحدة	10	63.260	8.1237	2.5689	53.6	76.5
مصرف الصحاري	10	58.700	12.7946	4.0460	46.6	82.0
المصرف التجاري	10	61.170	9.3497	2.9558	48.1	75.6
مصرف الجمهورية	10	51.600	10.1927	3.2232	41.4	69.7
مصرف الأمة	10	50.120	6.6259	2.1585	39.6	62.1
Total	50	56.970	10.6584	1.5073	39.6	82.0

ANOVA
سنة السؤولة العامة

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	1359.564	4	339.891	3.636	.012
Within Groups	4206.861	45	93.486		
Total	5566.425	49			

Post Hoc Tests

Multiple Comparisons
Dependent Variable: سنة السؤولة العامة
LSD

(I) المصارف	(J) المصارف	Mean Difference (I-J)	Sig
مصرف الوحدة	مصرف الصحاري	4.560	.297
	المصرف التجاري	2.090	.631
	مصرف الجمهورية	11.660(*)	.010
	مصرف الأمة	13.143(*)	.004

مصرف الصحاري	مصرف الوحدة	-4.560	.297
	المصرف التجاري	-2.470	.571
	مصرف الجمهورية	7.100	.108
	مصرف الامة	8.560	.053
المصرف التجاري	مصرف الوحدة	-2.090	.631
	مصرف الصحاري	2.470	.571
	مصرف الجمهورية	9.570(*)	.032
	مصرف الأمة	11.060(*)	.014
مصرف الجمهورية	مصرف الوحدة	-11.660(*)	.010
	مصرف الصحاري	-7.100	.108
	المصرف التجاري	-9.570(*)	.032
	مصرف الامة	1.480	.734
مصرف الأمة	مصرف الوحدة	-13.140(*)	.004
	مصرف الصحاري	-8.580	.053
	المصرف التجاري	-11.050(*)	.014
	مصرف الجمهورية	-1.480	.734

* The mean difference is significant at the .05 level

One way

Descriptives
نسبة المساهمة في اجمالي الودائع

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	Minimum	Maximum
مصرف الوحدة	10	53.010	10.9164	3.4521	39.4	69.1
مصرف الصحاري	10	43.770	13.0570	4.1290	29.5	64.2
المصرف التجاري	10	48.110	12.4018	3.9219	23.6	61.0
مصرف الجمهورية	10	39.230	8.5849	2.7148	29.2	52.3
مصرف الأمة	10	24.480	5.7586	1.8211	15.3	34.5
Total	50	41.720	14.0785	1.9910	15.3	69.1

ANOVA
نسبة المساهمة في اجمالي الودائع

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	4759.164	4	1189.791	10.810	.000
Within Groups	4952.896	45	110.064		
Total	9712.060	49			

Post Hoc Tests

Multiple Comparisons
Dependent Variable: نسبة المساهمة في اجمالي الودائع
LSD

(I) المصارف	(J) المصارف	Mean Difference (I-J)	Sig.
مصرف الوحدة	مصرف الصحاري	9.240	.055
	المصرف التجاري	4.900	.302
	مصرف الجمهورية	13.780(*)	.005
	مصرف الامة	28.530(*)	.000

مصرف التجاري	التصرف التجاري	4.340	.350
	مصرف الجمهورية	4.540	.338
	مصرف الامة	19.290(*)	.000
التصرف التجاري	مصرف الوحدة	-4.900	.302
	مصرف التصدير	4.340	.350
	مصرف الجمهورية	8.880	.065
	مصرف الامة	23.630(*)	.000
مصرف الجمهورية	مصرف الوحدة	-13.780(*)	.005
	مصرف التصدير	-4.540	.338
	التصرف التجاري	-8.880	.065
	مصرف الامة	14.750(*)	.003
مصرف الامة	مصرف الوحدة	-28.530(*)	.000
	مصرف التصدير	-19.290(*)	.000
	التصرف التجاري	-23.630(*)	.000
	مصرف الجمهورية	-14.750(*)	.003

* The mean difference is significant at the .05 level

Variables Entered/Removed(b)

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	نسبة المضافة إلى إجمالي الودائع، نسبة الرصيد النقدي، نسبة السيولة القانونية، نسبة السيولة الفعلية (a)	.	Enter
2		نسبة المضافة إلى إجمالي الودائع	Backward (criterion: Probability of F-to-remove >= .100).
3		نسبة الرصيد النقدي	Backward (criterion: Probability of F-to-remove >= .100)

a All requested variables entered

b Dependent Variable: معدل العائد على الأصول

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	583(a)	340	265	221205
2	583(b)	340	281	218790
3	580(c)	336	293	216958

a Predictors: (Constant), نسبة السيولة الفعلية، نسبة المضافة إلى إجمالي الودائع، نسبة الرصيد النقدي، نسبة السيولة

b Predictors: (Constant), نسبة السيولة الفعلية، نسبة الرصيد النقدي، نسبة السيولة النقدية، نسبة السيولة القانونية

c Predictors: (Constant), نسبة السيولة الفعلية، نسبة السيولة القانونية، نسبة السيولة

ANOVA(d)

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig
1	Regression	1.110	5	222	4.535	002(a)
	Residual	2.153	44	049		
	Total	3.263	49			
2	Regression	1.108	4	277	5.788	001(b)
	Residual	2.154	45	048		
	Total	3.263	49			
3	Regression	1.097	3	.366	7.771	.000(c)
	Residual	2.165	46	047		
	Total	3.263	49			

a Predictors: (Constant), نسبة المضافة إلى إجمالي الودائع، نسبة الرصيد النقدي، نسبة السيولة القانونية، نسبة السيولة الفعلية

b Predictors: (Constant), نسبة السيولة الفعلية، نسبة الرصيد النقدي، نسبة السيولة الفعلية، نسبة السيولة القانونية

c Predictors: (Constant), نسبة السيولة النقدية, نسبة السيولة القانونية, نسبة السيولة العامة

d Dependent Variable: معدل العائد على الأصول

Coefficients(a)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.264	256		-1.029	308
	نسبة السيولة النقدية	-5.225E-02	040	-.222	-1.296	201
	نسبة الرصيد النقدي	-4.148E-03	010	-.065	-.419	677
	نسبة السيولة القانونية	-1.895E-02	004	-1.105	-3.878	000
	نسبة السيولة العامة	2.797E-02	009	1.155	3.059	004
	نسبة المحفظة إلى اجمالي الودائع	7.647E-04	005	.042	.151	880
2	(Constant)	-.271	249		-1.090	282
	نسبة السيولة النقدية	-6.422E-02	038	-.230	-1.440	.157
	نسبة الرصيد النقدي	-4.551E-03	009	-.071	-.483	632
	نسبة السيولة القانونية	-1.706E-02	004	-1.112	-4.004	000
	نسبة السيولة العامة	2.895E-02	006	1.196	4.555	000
3	(Constant)	-.295	242		-1.216	230
	نسبة السيولة النقدية	-6.346E-02	032	-.270	-1.973	055
	نسبة السيولة القانونية	-1.741E-02	004	-1.135	-4.183	000
	نسبة السيولة العامة	2.858E-02	006	1.180	4.568	000

a Dependent Variable: معدل العائد على الأصول

Excluded Variables(c)

Model		Beta In	t	Sig.	Partial Correlation	Collinearity Statistics
						Tolerance
2	نسبة المحفظة إلى اجمالي الودائع	.042(a)	.151	880	.023	.197
3	نسبة المحفظة إلى اجمالي الودائع	.073(b)	.277	783	.041	213
	نسبة الرصيد النقدي	-.071(b)	-.483	632	-.072	676

a Predictors in the Model: (Constant), نسبة الرصيد النقدي, نسبة السيولة النقدية, نسبة السيولة القانونية, نسبة السيولة العامة

b Predictors in the Model: (Constant), نسبة السيولة النقدية, نسبة السيولة القانونية, نسبة السيولة العامة

c Dependent Variable: معدل العائد على الأصول

Regression

المتغيرات = متغيرات الوحدة

Variables Entered/Removed(b,c)

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	نسبة المحفظة إلى اجمالي الودائع, نسبة السيولة النقدية, نسبة السيولة القانونية, نسبة الرصيد النقدي, نسبة السيولة العامة(a)	.	Enter
2	.	نسبة الرصيد النقدي	Backward (criterion: Probability of F-to-remove >= .100).
3		نسبة السيولة النقدية	Backward (criterion: Probability of F-to-remove >= .100)

a All requested variables entered

b Dependent Variable معدل العائد على الأصول

c المتغيرات المستقلة : (الثابت)، نسبة السيولة النقدية، نسبة الرصيد النقدي، نسبة السيولة السريعة، نسبة السيولة العامة، نسبة المديونية إلى إجمالي الودائع

Model Summary(e)

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.974(a)	.949	.886	.076141
2	.962(b)	.925	.866	.082660
3	.955(c)	.913	.869	.081481
4	.932(d)	.868	.831	.092785

a Predictors: (Constant), نسبة المديونية إلى إجمالي الودائع، نسبة السيولة العامة، نسبة السيولة النقدية، نسبة الرصيد النقدي، نسبة السيولة السريعة

b Predictors: (Constant), نسبة المديونية إلى إجمالي الودائع، نسبة السيولة العامة، نسبة السيولة النقدية، نسبة السيولة السريعة

c Predictors: (Constant), نسبة المديونية إلى إجمالي الودائع، نسبة السيولة النقدية، نسبة السيولة العامة

d Predictors: (Constant), نسبة المديونية إلى إجمالي الودائع، نسبة السيولة السريعة

e المتغير التابع = معدل العائد على الأصول

ANOVA(e,f)

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.434	5	.087	14.987	.011(a)
	Residual	.023	4	.006		
	Total	.458	9			
2	Regression	.423	4	.106	15.494	.005(b)
	Residual	.034	5	.007		
	Total	.458	9			
3	Regression	.418	3	.139	20.975	.001(c)
	Residual	.040	6	.007		
	Total	.458	9			
4	Regression	.397	2	.199	23.077	.001(d)
	Residual	.060	7	.009		
	Total	.458	9			

a Predictors: (Constant), نسبة المديونية إلى إجمالي الودائع، نسبة السيولة العامة، نسبة السيولة النقدية، نسبة الرصيد النقدي، نسبة السيولة السريعة

b Predictors: (Constant), نسبة المديونية إلى إجمالي الودائع، نسبة السيولة النقدية، نسبة السيولة السريعة

c Predictors: (Constant), نسبة المديونية إلى إجمالي الودائع، نسبة السيولة النقدية، نسبة السيولة السريعة

d Predictors: (Constant), نسبة المديونية إلى إجمالي الودائع، نسبة السيولة السريعة

e Dependent Variable معدل العائد على الأصول

f المتغير التابع = معدل العائد على الأصول

Coefficients(a,b)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-1.983	.939		-2.112	.102
	نسبة السيولة النقدية	-.146	.094	-.924	-1.549	.196
	نسبة الرصيد النقدي	7.965E-02	.058	.852	1.376	.241
	نسبة السيولة السريعة	-2.465E-02	.012	-1.439	-1.984	.118
	نسبة السيولة العامة	8.093E-02	.019	2.916	4.275	.013

	الودائع	-3.067E-02	.011	-2.467	-4.659	.010
2	(Constant)	-.749	.303		-2.475	.056
	نسبة السيولة النقدية	-1.909E-02	.021	-.121	-.911	.404
	نسبة السيولة القانونية	-8.510E-03	.004	-.497	-1.912	.114
	نسبة السيولة العامة	5.843E-02	.010	2.105	5.641	.002
	نسبة المحفظة الى جمالي الودائع	-3.736E-02	.005	-1.809	-7.357	.001
3	(Constant)	-.792	.295		-2.687	.036
	القانونية لنسبة السيولة	-7.403E-03	.004	-.432	-1.754	.130
	العامة نسبة السيولة	5.672E-02	.010	2.043	5.648	.001
	نسبة المحفظة إلى جمالي الودائع	-3.633E-02	.005	-1.759	-7.444	.000
4	(Constant)	-.458	.256		-1.787	.117
	نسبة السيولة العامة	4.238E-02	.007	1.527	6.385	.000
	نسبة المحفظة إلى جمالي الودائع	-3.241E-02	.006	-1.569	-6.561	.000

a Dependent Variable: معدل العائد على الأسهم

b المتغيرات = مصرف الوحدة

Excluded Variables[d,e]

Model		Beta In	t	Sig.	Partial Correlation	Collinearity Statistics
						Tolerance
2	نسبة الرصيد النقدي	.852(a)	1.376	.241	.587	3.303E-02
3	نسبة الرصيد النقدي	-.087(b)	-.607	.571	-.262	.787
	نسبة السيولة النقدية	-.121(b)	-.911	.404	-.377	.848
4	نسبة الرصيد النقدي	-.150(c)	-1.023	.346	-.385	.873
	نسبة السيولة النقدية	-.052(c)	-.337	.748	-.136	.916
	نسبة السيولة القانونية	-.432(c)	-1.754	.130	-.682	.239

a Predictors in the Model: (Constant), نسبة المحفظة إلى إجمالي الودائع, نسبة السيولة النقدية, نسبة السيولة العامة

b Predictors in the Model: (Constant), نسبة المحفظة إلى إجمالي الودائع, نسبة السيولة النقدية, نسبة السيولة العامة

c Predictors in the Model: (Constant), نسبة المحفظة إلى إجمالي الودائع, نسبة السيولة العامة

d Dependent Variable: معدل العائد على الأسهم

e المتغيرات = مصرف الوحدة

المتغيرات = مصرف الصحاري

Variables Entered/Removed[b,c]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	نسبة المحفظة إلى اجمالي الودائع, نسبة السيولة النقدية, نسبة الرصيد النقدي, نسبة السيولة القانونية, نسبة السيولة العامة (a)	.	Enter
2	.	نسبة السيولة النقدية	Backward (criterion: Probability of F-to-remove >= .100)
3	.	نسبة السيولة العامة	Backward (criterion: Probability of F-to-remove >= .100).

	>= .100).

a All requested variables entered.

b Dependent Variable: معدل العائد على الأصول

c المتغيرات = معدوم التضخم

Model Summary(e)

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.906(a)	821	589	047176
2	892(b)	.796	633	.045077
3	857(c)	.735	603	046897
4	826(d)	.683	592	.047519

a Predictors: (Constant), نسبة السيولة المخففة, نسبة الرصيد النقدي, نسبة السيولة النقدوية, نسبة السيولة العامة

b Predictors: (Constant), نسبة المتحصلة إلى إجمالي الودائع, نسبة الرصيد النقدي, نسبة السيولة النقدوية, نسبة السيولة العامة

c Predictors: (Constant), نسبة المتحصلة إلى إجمالي الودائع, نسبة الرصيد النقدي, نسبة السيولة النقدية

d Predictors: (Constant), نسبة المتحصلة إلى إجمالي الودائع, نسبة السيولة النقدوية

e المتغيرات = معدوم التضخم

ANOVA(e,f)

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	041	5	008	3 679	.115(a)
	Residual	009	4	002		
	Total	050	9			
2	Regression	040	4	010	4 883	056(b)
	Residual	010	5	002		
	Total	050	9			
3	Regression	.037	3	012	5 555	036(c)
	Residual	.013	6	002		
	Total	050	9			
4	Regression	034	2	017	7 538	018(d)
	Residual	.016	7	002		
	Total	050	9			

a Predictors: (Constant), نسبة المتحصلة إلى إجمالي الودائع, نسبة السيولة النقدية, نسبة الرصيد النقدي, نسبة السيولة النقدوية, نسبة السيولة العامة

b Predictors: (Constant), نسبة المتحصلة إلى إجمالي الودائع, نسبة الرصيد النقدي, نسبة السيولة النقدوية, نسبة السيولة العامة

c Predictors: (Constant), السيولة, نسبة المتحصلة إلى إجمالي الودائع, نسبة الرصيد النقدي, نسبة السيولة النقدوية

d Predictors: (Constant), نسبة المتحصلة إلى إجمالي الودائع, نسبة السيولة النقدوية

e Dependent Variable: معدل العائد على الأصول

f المتغيرات = معدوم التضخم

Coefficients(e,b)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.407	211		1 929	.126
	نسبة السيولة النقدية	1 992E-02	026	221	752	494
	نسبة الرصيد النقدي	2 171E-02	017	949	1 277	271
	نسبة السيولة النقدوية	-8 726E-03	.003	-2 893	-3 114	.036
	نسبة السيولة العامة	-9.758E-03	009	-1 678	-1.071	345

	الودائع	2.052E-02	.009	3.617	2.307	.082
2	(Constant)	448	.195		2.303	.070
	نسبة الرصيد النقدي	2.571E-02	.015	1.713	1.667	.156
	نسبة السيولة القانونية	-9.049E-03	.003	-3.000	-3.420	.019
	نسبة السيولة العامة	-1.057E-02	.009	-1.817	-1.222	.276
	نسبة المحفظة إلى إجمالي الودائع	2.057E-02	.009	3.610	2.409	.061
3	(Constant)	434	.203		2.192	.071
	نسبة الرصيد النقدي	1.184E-02	.011	.512	1.089	.318
	نسبة السيولة القانونية	-8.069E-03	.003	-2.675	-3.076	.022
	نسبة المحفظة إلى إجمالي الودائع	1.097E-02	.003	1.924	3.156	.020
4	(Constant)	649	.077		8.414	.000
	نسبة السيولة القانونية	-5.716E-03	.002	-1.895	-3.769	.007
	نسبة المحفظة إلى إجمالي الودائع	8.746E-03	.003	1.534	3.068	.018

a Dependent Variable: معدل العائد على الأصول

b المتغيرات المتبقية في النموذج: (الثابت)

Excluded Variables(c,d)

Model		Beta In	t	Sig.	Partial Correlation	Collinearity Statistics
						Tolerance
2	نسبة السيولة النقدية	.221(a)	.752	.494	.352	.517
3	نسبة السيولة النقدية	.258(b)	.872	.423	.363	.525
	نسبة السيولة العامة	-1.817(b)	-1.222	.276	-.480	1.845E-02
4	نسبة السيولة النقدية	.329(c)	1.230	.265	.449	.591
	نسبة السيولة العامة	.006(c)	.006	.996	.002	4.024E-02
	نسبة الرصيد النقدي	.512(c)	1.089	.318	.406	.199

a Predictors in the Model: (Constant), نسبة السيولة القانونية, نسبة الرصيد النقدي, نسبة المحفظة إلى إجمالي الودائع, نسبة السيولة العامة

b Predictors in the Model: (Constant), نسبة المحفظة إلى إجمالي الودائع, نسبة الرصيد النقدي, نسبة السيولة القانونية

c Predictors in the Model: (Constant), نسبة المحفظة إلى إجمالي الودائع, نسبة السيولة القانونية

d Dependent Variable: معدل العائد على الأصول

e المتغيرات المتبقية في النموذج

المصارف = المصارف التجاري

Variables Entered/Removed(b,c)

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	نسبة المحفظة إلى إجمالي الودائع, نسبة السيولة القانونية, نسبة السيولة النقدية, نسبة الرصيد النقدي, نسبة السيولة العامة (a)	.	Enter
2	.	نسبة السيولة النقدية	Backward (criterion: Probability of F-to-remove >= .100)

3		.	نسبة السيولة العامة	Backward (criterion: Probability of F-to-remove >= .100)

a All requested variables entered

b Dependent Variable: معدل العائد على الأصول

c المتغيرات = المتغيرات التفاوتية

Model Summary(d)

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	913(a)	834	626	054600
2	908(b)	825	685	050026
3	878(c)	771	657	051927

a Predictors: (Constant), نسبة المبيعات إلى إجمالي الودائع, نسبة الرصيد النقدي, نسبة السيولة التفاوتية, نسبة السيولة العامة

b Predictors: (Constant), نسبة المبيعات إلى إجمالي الودائع, نسبة الرصيد النقدي, نسبة السيولة التفاوتية, نسبة السيولة العامة

c Predictors: (Constant), نسبة المبيعات إلى إجمالي الودائع, نسبة الرصيد النقدي, نسبة السيولة التفاوتية

d المتغير المستقل = المتغير التابع

ANOVA(d,e)

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig
1	Regression	084	5	.017	4 019	.101(a)
	Residual	.017	4	004		
	Total	.101	9			
2	Regression	.083	4	.021	5 891	.039(b)
	Residual	018	5	004		
	Total	.101	9			
3	Regression	078	3	.026	6 740	024(c)
	Residual	023	6	004		
	Total	.101	9			

a Predictors: (Constant), نسبة المبيعات إلى إجمالي الودائع, نسبة الرصيد النقدي, نسبة السيولة التفاوتية, نسبة السيولة العامة

b Predictors: (Constant), نسبة المبيعات إلى إجمالي الودائع, نسبة الرصيد النقدي, نسبة السيولة التفاوتية, نسبة السيولة العامة

c Predictors: (Constant), نسبة المبيعات إلى إجمالي الودائع, نسبة الرصيد النقدي, نسبة السيولة التفاوتية

d Dependent Variable: معدل العائد على الأصول

e المتغير التابع = المتغير المستقل

Coefficients(a,b)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	- 502	315		-1 595	.166
	نسبة السيولة النقدية	-8 510E-02	.183	- 410	- 466	665
	نسبة الرصيد النقدي	2 265E-02	.010	.948	2 220	091
	نسبة السيولة التفاوتية	-1 638E-02	.012	-2 261	-1 366	237
	نسبة السيولة العامة	1 802E-02	.016	1.583	1 126	323
	نسبة المحفظة إلى جمالي الودائع	7.370E-03	005	955	1 561	.194
2	(Constant)	-.570	.256		-2 231	076
	نسبة الرصيد النقدي	1 931E-02	.007	808	2 896	034
	نسبة السيولة التفاوتية	-1.165E-02	.006	-1 608	-2.108	089
	نسبة السيولة العامة	1 265E-02	.010	1.118	1 240	270

	نسبة المنطقة إلى إجمالي الودائع	8.236E-03	.004	.967	2.068	.093
3	(Constant)	-.348	.190		-1.830	.117
	نسبة الرصيد النقدي	2.380E-02	.006	.996	4.078	.007
	نسبة السيولة للقانونية	-5.439E-03	.002	-.751	-2.234	.067
	نسبة المنطقة إلى إجمالي الودائع	1.139E-02	.009	1.333	3.531	.012

a Dependent Variable: معدل العائد على الأصول

b المتغيرات = المصرف التجاري

Excluded Variables(c,d)

Model		Beta In	t	Sig	Partial Correlation	Collinearity Statistics
						Tolerance
2	نسبة السيولة القانونية	-.410(a)	-.466	.666	-.227	5.368E-02
3	نسبة السيولة القانونية	.303(b)	.484	.649	.212	.112
	نسبة السيولة المحلية	1.115(b)	1.240	.270	.485	4.309E-02

a Predictors in the Model: (Constant), نسبة المنطقة إلى إجمالي الودائع, نسبة الرصيد النقدي, نسبة السيولة القانونية, نسبة السيولة المحلية

b Predictors in the Model: (Constant), نسبة المنطقة إلى إجمالي الودائع, نسبة الرصيد النقدي, نسبة السيولة القانونية

c Dependent Variable: معدل العائد على الأصول

d المتغيرات = المصرف التجاري

المصارف = مصرف الجمهورية

Variables Entered/Removed(b,c)

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	نسبة المنطقة إلى إجمالي الودائع, نسبة الرصيد النقدي, نسبة السيولة القانونية, نسبة السيولة المحلية (a)	.	Enter
2	.	نسبة المنطقة إلى إجمالي الودائع	Backward (criterion: Probability of F-to-remove >= .100)
3	.	نسبة السيولة المحلية	Backward (criterion: Probability of F-to-remove >= .100)

a All requested variables entered

b Dependent Variable: معدل العائد على الأصول

c المتغيرات = مصرف الجمهورية

Model Summary(d)

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.984(a)	.968	.926	.012954
2	.984(b)	.968	.943	.011586
3	.984(c)	.968	.952	.010539

a Predictors: (Constant), نسبة المنطقة إلى إجمالي الودائع, نسبة الرصيد النقدي, نسبة السيولة القانونية, نسبة السيولة المحلية

b Predictors: (Constant), نسبة الرصيد النقدي, نسبة السيولة القانونية, نسبة السيولة المحلية

c Predictors: (Constant), نسبة الرصيد النقدي, نسبة السيولة المحلية, نسبة السيولة القانونية

d المتغيرات = مصرف الجمهورية

ANOVA(d,e)

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	020	5	004	24 280	004(a)
	Residual	001	4	000		
	Total	021	9			
2	Regression	020	4	005	37 937	001(b)
	Residual	.001	5	000		
	Total	021	9			
3	Regression	020	3	007	59 965	000(c)
	Residual	001	6	000		
	Total	021	9			

a Predictors: (Constant), نسبة المحفظة إلى إجمالي الودائع, نسبة الرصيد النقدي, نسبة السيولة العامة, نسبة السيولة القانونية

b Predictors: (Constant), نسبة الرصيد النقدي, نسبة السيولة العامة, نسبة السيولة القانونية

c Predictors: (Constant), نسبة الرصيد النقدي, نسبة السيولة العامة, نسبة السيولة القانونية

d Dependent Variable: معدل العائد على الأصول

e المتغيرات = مصرف الجمهورية

Coefficients(a,b)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	839	.106		5 819	004
	نسبة السيولة النقدية	1 625E-03	008	021	.196	854
	نسبة الرصيد النقدي	4 992E-03	002	268	2 567	062
	نسبة السيولة القانونية	4 940E-03	003	1 472	1 489	211
	نسبة السيولة العامة	-1 182E-02	004	-2 491	-2 855	046
	نسبة المحفظة إلى إجمالي الودائع	-5 830E-05	002	-.001	-.004	997
2	(Constant)	838	076		8 199	.000
	نسبة السيولة النقدية	1 638E-03	.007	021	.243	817
	نسبة الرصيد النقدي	4 994E-03	002	268	3 016	.030
	نسبة السيولة القانونية	4 934E-03	003	1 470	1 938	.110
	نسبة السيولة العامة	-1.181E-02	004	-2 490	-3 337	021
3	(Constant)	836	071		8 968	000
	نسبة الرصيد النقدي	4 983E-03	002	268	3 278	017
	نسبة السيولة القانونية	4.720E-03	002	1 407	2 152	075
	نسبة السيولة العامة	-1.193E-02	003	-2 431	-3 755	009

a Dependent Variable: معدل العائد على الأصول

b المتغيرات = مصرف الجمهورية

Excluded Variables(c,d)

Model		Beta In	t	Sig.	Partial Correlation	Collinearity Statistics
						Tolerance
2	نسبة المحفظة إلى إجمالي الودائع	-.001(a)	-.004	997	-.002	.105

3	نسبة المخطة إلى إجمالي الودائع	-.024(b)	-.105	920	-.047	.129
	نسبة السيولة الفعلية	021(b)	243	817	.108	842

a Predictors in the Model: (Constant), نسبة الرسيد النقدي, نسبة السيولة الفعلية, نسبة السيولة العامة, نسبة السيولة القانونية

b Predictors in the Model: (Constant), نسبة الرسيد النقدي, نسبة السيولة العامة, نسبة السيولة القانونية

c Dependent Variable: معدل العائد على الأصول

g المتغيرات = متغيرات الصيرفية

المتغيرات = مصرف الأمة

Variables Entered/Removed(b,c)

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	نسبة المخطة إلى إجمالي الودائع, نسبة الرسيد النقدي, نسبة السيولة العامة, نسبة السيولة الفعلية, نسبة السيولة القانونية (a)	.	Enter
2		نسبة الرسيد النقدي	Backward (criterion: Probability of F-to-remove >= .100).
3		نسبة السيولة الفعلية	Backward (criterion: Probability of F-to-remove >= .100).
4		نسبة المخطة إلى إجمالي الودائع	Backward (criterion: Probability of F-to-remove >= .100).
5		نسبة السيولة القانونية	Backward (criterion: Probability of F-to-remove >= .100).
6		نسبة السيولة العامة	Backward (criterion: Probability of F-to-remove >= .100).

a All requested variables entered

b Dependent Variable: معدل العائد على الأصول

c المتغيرات = مصرف الأمة

Model Summary(g)

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	657(a)	432	-.278	.133783
2	657(b)	.431	-.023	.119728
3	.642(c)	412	.118	.111174
4	578(d)	334	.143	.109554
5	451(e)	203	.104	.112051
6	000(f)	000	000	.118348

a Predictors: (Constant), نسبة المخطة إلى إجمالي الودائع, نسبة الرسيد النقدي, نسبة السيولة الفعلية, نسبة السيولة العامة, نسبة السيولة القانونية

b Predictors: (Constant), نسبة المخطة إلى إجمالي الودائع, نسبة السيولة الفعلية, نسبة السيولة العامة, نسبة السيولة القانونية

c Predictors: (Constant), نسبة المخطة إلى إجمالي الودائع, نسبة السيولة الفعلية, نسبة السيولة العامة, نسبة السيولة القانونية

d Predictors: (Constant), نسبة السيولة العامة, نسبة السيولة القانونية

e Predictors: (Constant), نسبة السيولة العامة

f Predictor: (constant)

g المتغيرات = مصرف الأمة

ANOVA(g,h)

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	054	5	011	609	.703(a)
	Residual	072	4	018		
	Total	.126	9			
2	Regression	054	4	014	948	507(b)
	Residual	072	5	014		
	Total	.126	9			

3	Regression	.002	3	.017	1.400	.331(c)
	Residual	.074	6	.012		
	Total	.126	9			
4	Regression	.042	2	.021	1.751	.242(d)
	Residual	.084	7	.012		
	Total	.126	9			
5	Regression	.026	1	.026	2.040	.191(e)
	Residual	.100	8	.013		
	Total	.126	9			
6	Regression	.000	0	.000	.	(f)
	Residual	.126	9	.014		
	Total	.126	9			

a Predictors: (Constant), نسبة السيولة القانونية, نسبة السيولة العامة, نسبة المحافظة إلى إجمالي الودائع, نسبة الرصيد النقدي

b Predictors: (Constant), نسبة السيولة النقدية, نسبة السيولة العامة, نسبة المحافظة إلى إجمالي الودائع, نسبة السيولة القانونية

c Predictors: (Constant), نسبة السيولة العامة, نسبة المحافظة إلى إجمالي الودائع, نسبة السيولة القانونية

d Predictors: (Constant), نسبة السيولة القانونية, نسبة السيولة العامة

e Predictors: (Constant), نسبة السيولة العامة

f Predictor (constant)

g Dependent Variable معدل العائد على الأصول

h المصارف = مصارف الأردن

Coefficients(a,b)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.401	.664		-.613	.573
	نسبة السيولة النقدية	-2.820E-02	.074	-.261	-.379	.724
	نسبة الرصيد النقدي	1.712E-03	.025	.043	.068	.949
	نسبة السيولة القانونية	-8.877E-03	.013	-.862	-.690	.526
	نسبة السيولة العامة	2.208E-02	.014	1.273	1.605	.184
	نسبة المحافظة إلى إجمالي الودائع	-8.192E-03	.014	-.399	-.593	.585
2	(Constant)	-.371	.427		-.868	.425
	نسبة السيولة النقدية	-2.721E-02	.065	-.252	-.416	.694
	نسبة السيولة القانونية	-8.353E-03	.009	-.811	-.909	.405
	نسبة السيولة العامة	2.203E-02	.012	1.270	1.791	.133
	نسبة المحافظة إلى إجمالي الودائع	-8.782E-03	.010	-.427	-.914	.402
3	(Constant)	-.466	.335		-1.388	.214
	نسبة السيولة القانونية	-5.497E-03	.006	-.534	-.908	.371
	نسبة السيولة العامة	1.940E-02	.010	1.124	1.965	.097
	نسبة المحافظة إلى إجمالي الودائع	-7.622E-03	.009	-.371	-.893	.406
4	(Constant)	-.478	.330		-1.447	.191
	نسبة السيولة القانونية	-6.436E-03	.006	-.625	-1.170	.280
	نسبة السيولة العامة	1.666E-02	.009	.961	1.799	.115

5	(Constant)	-.258	.277		-.925	.382
	نسبة السيولة	7.815E-03	.005	.451	1.428	.191
6	(Constant)	.138	.037		3.629	.005

a Dependent Variable: معدل العائد على الأصول

b السيولة = مصروف الأمانة

Excluded Variables(f,g)

Model		Beta In	t	Sig.	Partial Correlation	Collinearity Statistics
						Tolerance
2	نسبة الرصيد النقدي	.043(a)	.068	.949	.034	.354
3	نسبة الرصيد النقدي	-.004(b)	-.007	.994	-.003	.368
	نسبة السيولة النقدية	-.252(b)	-.416	.684	-.183	.311
4	نسبة الرصيد النقدي	.227(c)	.567	.581	.226	.661
	نسبة السيولة النقدية	-.091(c)	-.180	.876	-.065	.340
	نسبة المحفظة إلى إجمالي الودائع	-.371(c)	-.893	.405	-.343	.568
5	نسبة الرصيد النقدي	-.014(d)	-.038	.971	-.014	.662
	نسبة السيولة النقدية	.287(d)	.729	.490	.265	.786
	نسبة المحفظة إلى إجمالي الودائع	-.445(d)	-1.008	.309	-.383	.589
	نسبة السيولة القانونية	-.525(d)	-1.170	.280	-.404	.334
6	نسبة الرصيد النقدي	.156(e)	.445	.668	.156	1.000
	نسبة السيولة النقدية	.002(e)	.006	.996	.002	1.000
	نسبة المحفظة إلى إجمالي الودائع	.027(e)	.077	.941	.027	1.000
	نسبة السيولة القانونية	.159(e)	.456	.660	.159	1.000
	نسبة السيولة العامة	.451(e)	1.428	.191	.451	1.000

a Predictors in the Model: (Constant), نسبة المحفظة إلى إجمالي الودائع, نسبة السيولة النقدية, نسبة السيولة العامة, نسبة السيولة القانونية

b Predictors in the Model: (Constant), نسبة المحفظة إلى إجمالي الودائع, نسبة السيولة العامة, نسبة السيولة القانونية

c Predictors in the Model: (Constant), نسبة السيولة العامة, نسبة السيولة القانونية

d Predictors in the Model: (Constant), نسبة السيولة العامة

e Predictor: (constant)

f Dependent Variable: معدل العائد على الأصول

g السيولة = مصروف الأمانة

time deposits with Central Bank of Libya, despite the low returns earned on these deposits, the results of the study findings to the existence of substantial differences in value between the variables of the study from a Bank to another, the results also indicated that there are three independent variables, a percentage of cash liquidity and legal liquidity ratio and general liquidity ratio may have a significant impact on the profitability of banks, the sample as a whole, at the level of each bank, the results of the study revealed that the profitability of the bank had been affected in a fundamental and independent variables: the liquidity ratio and the ratio of the portfolio to total deposits, while the liquidity ratio and the portfolio to total deposits of the most important components of liquidity, which affected the profitability of Sahara Bank, while the ratio of cash balance and legal liquidity ratio and the ratio of the portfolio to total deposits was one of the most important independent variables affecting the profitability of the National Commercial Bank, while the most important components of liquidity affecting the profitability of Al Jamhoriya Bank is the ratio of cash balance, legal liquidity ratio and general liquidity ratio, the independent variables did not reveal the components of the liquidity of any clear impact on Umma bank profitability, the relative importance of different components of liquidity affecting the profitability of the bank to another where the arrangement of these components in terms of importance as follows:

First: Legal liquidity ratio and the ratio of portfolio to total deposits.

Second: The ratio of cash balance and general liquidity ratio.

While there were not insignificant ratio of the cash flow in terms of vulnerability at the level of profitability in each bank for the duration of the study.

Abstract

This study aimed to identify the extent to which the Libyan commercial banks to use the available liquidity to it for the purposes of achieving profitability, through knowledge and define the relationship between the components of the liquidity and profitability in these banks, in addition to identifying and measuring the impact of components of liquidity in the Libyan commercial banks to achieve profitability at the level of each bank and banks as a whole, to access to models and mathematical formulas to help these banks to know the most important components of liquidity, which linked to a statistically significant and have a material effect in the rates of profitability, in order to contribute to the upgrading of the performance of these banks.

The study sample consisted of the public Libyan commercial banks: AlWahda Bank, Sahara Bank, National Commercial Bank, Jamhoriya and Umma Bank, during the period from 1997 until 2006.

Five independent variables were identified to reflect the components of liquidity in the banks of the sample .These variables are the ratio of cash flow, the ratio of cash balance, legal liquidity ratio, general liquidity ratio and the ratio of the portfolio to total deposits, the dependent variable in the study represents the crossing of profitability in the rate of return on assets.

The researcher used data from the financial statements (Balance sheet and income statements) for a sample of commercial banks.

The application of (least significant difference) was done to identify the most important fundamental differences in value between the basic components of liquidity and the components of profitability of banks in the sample, the method " multiple regression analysis " has been used to identify the impact of the components of the liquidity of commercial banks in the Libyan sample search for profitability, after the preparing of data of the financial statements of these banks to serve the requirements of the statistical analysis.

The study found the direction of the Libyan commercial banks in the sample to maintain the liquidity at the expense of profitability, the presence of high levels of liquidity, without the employment contributed to the decrease of profits, the restriction this surplus cash in the form of

The Great Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya

Al- Tahadi University
Faculty of Economic

Postgraduate Studies
Department of Accounting

The liquidity in the commercial banks and its effect on the profitability
(Practical study on the Libyan commercial Banks)

Prepared by:
Saleh Abdeljalil Alghnnai Aghnaia
Bachelor of Accounting – Faculty of Economics
Al- Tahadi University – 2003

Supervised by Associate Prof:
Dr. Mustafa Mohamed Fukla

This dissertation was presented to complete requirements of postgraduate degree (Master) on 8 – 8 – 2009 to Department of Accounting, Faculty of Economics - Al- Tahadi University.

University Year 2009